لؤي ضاهر غندور
محام بالاستئناف

بيروت في ٢٢ أيار ٢٠٢٠

جانب النيابة العامة التمييزية الموقرة

شكوى
مع اتخاذ صفة الادعاء الشخصي
مقدّمة
من

المدّعية: **Lebanese Anti-Corruption Task Force**
قوة العمل اللبنانية لمكافحة الفساد
ممثلة برئيسها المحامي لؤي ضاهر غندور.
(صورة عن العلم والخبر مرفقة ربطاً)
(مستند رقم ١)

بوجه

المدّعى عليهم:
- وزير الطاقة السابق جبران باسيل
- وزير الطاقة السابق ارثيور نظاريان
- وزير الطاقة السابق سيزار ابي خليل
- المستشارة السابقة لوزير الطاقة ندى البستاني (وزيرة الطاقة السابقة)
- المستشار السابق لوزير الطاقة ريمون غجر (وزير الطاقة الحالي)
- شركة Karpowership Lebanon Company Limited وشركة كارادينيز التركية ممثلة بمديرها أورهان كارادينيز

وكل من يظهره التحقيق فاعلاً أو شريكاً أو متدخلاً.

الجرائم المدعى بها: هدر المال العام والاختلاس واستغلال السلطة ابتغاءً للمصلحة الخاصة بدلاً من المصلحة العامة وابتزاز الأفرقاء السياسيين والمواطنين بهدف تمرير صفقات مشبوهة وصرف النفوذ والاثراء غير المشروع وتوسُّل مخالفة القانون لتحقيق هذا الإثراء والاحتيال والتزوير في أوراق رسمية وتبييض الاموال.

** **

**

بيروت– الوسط التجاري- مجمع ستاركو- بلوك ب- الطابق الثاني- هاتف ٣٦٠١٣٦ ١ ٩٦١ / ٣ ٨٢٨٨٨٩ ٩٦١ فاكس ٣٧٣٥٧٧ ١ ٩٦١
بـريد الكـتـروني louay.ghandour@levantlp.com
ص.ب. ١١/١٤٩٩ ريـاض الصلح بيروت ٢٠٨٠ ١١٠٧ لبنـان

أولاً: في الوقائع:

حلّ لبنان في المرتبة ١٣٨ في مؤشر مدركات الفساد في العالم من بين ١٧٥ دولة، حيث ارتفع منذ العام ٢٠٠٦ من المرتبة ٦٣ ليصل إلى المرتبة ١٣٨ في العام ٢٠١٨ في سابقة غير مشهودة في تاريخ لبنان.

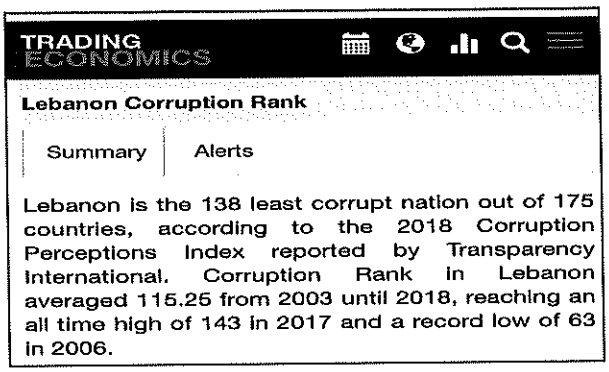

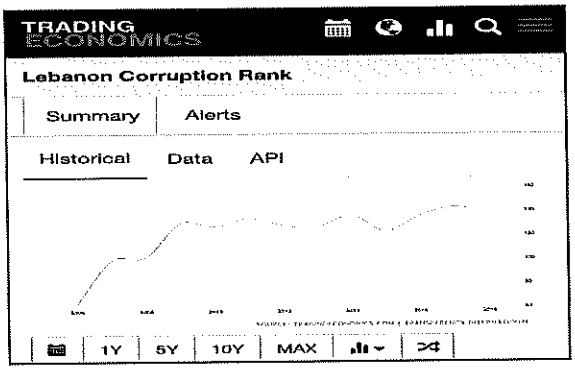

وفي العام ٢٠٠٥ كان الدين العام لا يتجاوز الأربعين مليار دولار إلا أنه ارتفع بشكل جنوني، بعد دخول فريق سياسي جديد الى الحكومات واحتكاره للحقائب الخدماتية، ليبلغ هذا الدين عتبة الماية مليار دولار في العام الحالي، وقد أكدت وزارة المالية في بيان منشور على صفحتها الرسمية ان الدين العام إرتفع بنسبة ٢١٠% منذ العام ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠١٨.

ووفقاً للدراسات المحلية والعالمية المنشورة، شكلت الكهرباء السبب الرئيسي في ازدياد حجم الدين العام حيث تم إنفاق حوالي ٤٠ مليار دولار على قطاع الكهرباء، وأقرّ رئيس الحكومة السابق سعد الحريري بصحة هذا الرقم وبأنه دليل على الهدر والفساد وذلك في حديث متلفز قال فيه انه عندما نصرف ٤٠ مليار دولار على الكهرباء فهذا هو الهدر وهذا هو الفساد، وقد قال الحريري هذا الكلام في مؤتمر الاقتصاد والاعمال حين كان رئيساً للحكومة اي الناطق الرسمي بإسم الدولة اللبنانية، وبالرغم من ذلك لم نرَ أي تحرك من أي جهة رسمية رقابية أو قضائية بشكل يتلاءم مع إقرار بهذا الحجم صادر عن رجل بهذا الحجم.
(إقرار الرئيس الحريري بوجود فساد في الكهرباء في القرص المدمج المرفق – File1)

ومؤخراً خفضت "ستاندرد أند بورز" التصنيف الإئتماني للبنان الى CCC بعد ان ذاب الثلج وبان المرج وظهر أن الخزينة العامة مفلسة وان أموال المودعين في المصارف قد تبخر جزء كبير منها بعد قيام مصرف لبنان بإقراض هذه الأموال لخزينة الدولة لاستعمالها بشكل أساسي لسد العجز الحاصل في الكهرباء.

وقد استلم المدعى عليهم وزارة الطاقة واستأثروا بقرارها منذ العام ٢٠٠٩ وسيطروا على كل مديرياتها ومصالحها ودوائرها وعلى كل المواقع الأساسية فيها ونفذوا سياساتهم وخططهم فيها دون السماح لأي كان بالتدخل في أي أمر يتعلق بالكهرباء وذلك خلافاً لمقولتهم الشهيرة "ما خلّونا نشتغل"، الا ان هذا القطاع لا يزال فاشلاً بسبب السياسات المتّبعة من قبلهم وبسبب الفساد المستشري فيه. وكان المدعى عليهم يجيبون دوماً عند توجيه أي اتهام لهم بعبارة واحدة وهي "من لديه دليل فليقدمه للقضاء"، مع العلم ان الدليل بكل بساطة هو انفاقهم لمليارات تكفي لتأمين الكهرباء للشرق الأوسط دون ان يقوموا بتأمين الكهرباء لبضعة كيلومترات مربعة لا تساوي مساحة مدينة صغيرة في دول العالم الأخرى.

وساهم استئجار بواخر الكهرباء بشكل كبير في العجز الحاصل في هذا القطاع وفي تسريع عملية افلاس الخزينة إذ تم إنفاق المليارات على حل مؤقت دام لأكثر من تسعة أعوام حتى الآن، ولا يخفى على أحد ان المدعى عليهم لم يقوموا بإصلاحات جدية في الكهرباء ولم يقوموا بتحديث معامل الإنتاج من اجل إطالة امد عقود البواخر بسبب المنفعة الشخصية المتأتية منه.

- <u>فضيحة بواخر الكهرباء - الجزء الأول:</u>

بالرغم من المليارات المدفوعة استمرت معاناة المواطن مع الكهرباء حيث استمرّ بدفع فاتورتين شهريتين احداهما لمؤسسة كهرباء لبنان والثانية لمافيا المولدات التي شرّعتها وزارة الطاقة اثناء ولاية المدعى عليه سيزار ابي خليل من خلال تركيب العدادات تحت اشراف الأجهزة الرسمية، وكالعادة، جرى تسويق هذه الفضيحة المعيبة على أنها انجاز للفريق السياسي للمدعى عليهم.

وفي العام ٢٠٠٩ تسلّم المدعى عليه جبران باسيل حقيبة الطاقة بعد تعطيل تشكيل الحكومة لعدة أشهر كرمى لعيونه وبعد التصريح الشهير للجنرال عون *"لعيون صهر الجنرال ما تتشكل الحكومة"*.

وفي اطلالة له بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٥ في برنامج "الحق يقال" مع الإعلامية ماغي فرح، صرّح باسيل بما يلي: "*عم بيجينا عروض تنجيب بواخر ونوقفها بالبحر وناخد منها كهرباء...في كلفة على الخزينة وهيدي حلول كلها مؤقتة....هيدا مش حل ..هيدا بكون عملت كذبة على الشعب اللبناني....هيدي مش خطة هيدي مسخرة...مزحة مزحة...بكرا منعمل كونترا منجيب بواخر منوقفن بينبسطو الناس ... انا ما بعرف اكذب على الناس...(ماغي فرح: مش كذب...) مبلا كذب... هيدا كذب عالناس*".
(تسجيل لجزء من حلقة "الحق يقال" في القرص المدمج المرفق- File 2)

ثم، وبتاريخ ٢٠١٠/٨/١٣، شاءت الصدف ان تُعرّج باخرة كهرباء تابعة لشركة كارادينيز التركية على الشواطئ اللبنانية للتزود بالوقود قبل أن تكمل رحلتها إلى ميناء البصرة، وشاءت الصدف أيضاً أن يزور باسيل هذه الباخرة ويبدي اعجابه بها وليصرّح بعد ذلك للإعلام عن إمكانية اعتماد هذا الحلّ في لبنان لتوليد الكهرباء **وأن دراسات هذا المشروع ستكون جاهزة في غضون أسابيع !!!**، مثنياً على شركة كارادينيز بأنها من أكبر الشركات العالمية في هذا المجال، مع العلم أن هذه الشركة كانت قد لوحقت في العديد من دول العالم بتهم الفساد ولاسيما في باكستان حيث جرى توثيق التالي:

MTV: فضيحة جديدة على خط البواخر... شركة Karadeniz مدانة بدعاوى فساد مدوية في باكستان

شركة Karadeniz التركية التي بدأت استعداداتها لتأمين باخرتين لتوليد الكهرباء تلبية لحاجة لبنان الكهربائية بحسب المفاوضات الاولية التي اجرتها مع الحكومة اللبنانية هي شركة مدانة في دعاوى الفساد في مسألة توليد وانتاج وتوزيع الطاقة في باكستان. وقد حصلت الmtv على مستندات تظهر بان الشركة المسماة "كاركي" وهي ذاتها Karadeniz صدر حكم بحقها من المحكمة العليا الباكستانية برئاسة القاضي افتخار محمد شودري في عام 2012 في إسلام آباد وفق

ويفيد رئيس المركز اللبناني للأبحاث والانماء الدكتور انطوان سعد انه كان هناك في باكستان فريق كامل للفساد من وزراء الطاقة وصولا الى هذه الشركات وقد ادينوا بجرائم مدنية وجنائية ولوحقوا في بداية 2010 الى ان صدر العام الحكم عام 2012 كما لوحق كل وزراء الطاقة الذين كانوا موجودين منذ 2006 وادينوا بجرم الفساد ودفع دفعات اضافية غير المستحقة للعقود".

يقول سعد "من حكم جزائيا بموجب المادة 65 من قانون العقوبات انه يجرد من حقوقه المدنية ويمنع ان يتول الخدمات العامة من خلال تولي المناقصات والتعهدات العامة والتعاقد مع الشركة التركية مخالف للقانون اللبناني ومخالف للعرف في تولي المناقصات ولا يجوز الذهاب الى شركات مدانة قضائية بالامس القريب بجرائم فادحة اضرت بالمال العام وحقوق المواطنين ونتمنى الا ننقل صورة الفساد الملصق بهذه الشركة الى المواطن اللبناني".

وبسحر ساحر تغيّر رأي باسيل في البواخر فأصبحت بنظره الحل الوحيد بعد أسابيع قليلة على اعتبارها حلاً كارثياً لا يمكن قبوله، وبدأ الكلام عن صفقة لاستئجار بواخر لتوليد الكهرباء بموجب عقد رضائي دون المرور بإدارة المناقصات ودون احترام القوانين المرعية الإجراء مما اثار موجة عارمة من الانتقادات من قبل الاعلام وكافة الأطراف السياسية التي **لم تخلُ مواقفها من توجيه الاتهام المباشر إلى المدعى عليه جبران باسيل بتقاضي عمولات من هذه الصفقة**.

وانطلقت حملة اتهام باسيل من عقر داره حيث صرّح نائب رئيس الحكومة اللواء عصام أبو جمرا بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١ بما يلي:

LebFeed Lebanon News Feed
@LebFeed

أبو جمرة: التلزيم بالتراضي لاستئجار بواخر الكهرباء مدعاة للفساد:
في رد على اقتراح وزير الطاقة والمياه جبران باسيل... http://bit.ly/b2niJN

Translate Tweet
10/1/10, 5:49 PM

وورد في صحيفة الديار في ٢٠١١/٩/٢١ ان عمولة الكهرباء هي ٣٠% وأن الحصة الكبرى منها ستعود للذين سيوقعون على الصفقة سواء الحكومة أو الوزير جبران باسيل.

الديار : الصراع يجري على 360 مليون دولار عمولة الكهرباء

21 سبتمبر، 2011

يبدو واضحا من المعلومات الواردة من الشركات العالمية الكبرى للكهرباء ان عمولة الكهرباء هي 30% للذي سيعقد معها الصفقات. فالصراع الحالي في لبنان يجري بين من سينال عمولة الكهرباء والتي تعتبر مبلغا ماليا ضخما يغيّر بموازنة اي حزب تصل إليه هذه المبالغ، والتي يقول البعض ان الصفقة جاهزة والحصول على العمولة بات جاهزا في المصارف في جنيف، وان الشخص المفاوض في هذا المجال هو ز. ابي خليل.

المعارضة ربما تريد ان يكون لها حصة في هذا الموضوع او ترفض الصفقة، لكن العمولة جرى توزيعها على تحالف الاكثرية من احزاب وحركات، غير ان الحصة الكبرى ستعود الى الذين يوقّعون على الصفقة، سواء كانت الحكومة ام وزير الطاقة جبران باسيل.

اما رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة فاعتبر ان عملية تلزيم البواخر تخفي سمسرات وأن الوزير المعني (أي باسيل) يتحمل مسؤولية الريبة والشكوك:

رافت نعيم

الرئيس السنيورة : عملية تلزيم البواخر ثبت انها تخفي امورا مشبوهة

الرئيس السنيورة لفت الى ان هذا الامر حصل في القرارات التي اتخذت في ملف الكهرباء تحديدا لجهة الموافقة على موضوع الاستعانة بالبواخر والعمل على تفعيل القرارات المتخذة من اجل بناء معامل توليد مشيرا الى ان العملية لم تكن صحيحة منذ البداية ولم يكن هناك تلزيم من خلال دفاتر الشروط والمفاوضات مع الشركات وبان الاسلوب كان خطا واضاف : الطريقة التي اعتمدت ادت الى هذه النتيجة والتي سمحت بوضع شكل ريبة و درجة عالية من الشكوك لدى المواطنين في هذه العملية ,وهذا امر تتحمله الحكومة ويتحمله الوزير المعني الذي لجا الى هذا الاسلوب ..

الرئيس السنيورة اعتبر ان عملية تلزيم البواخر ثبت انها تخفي امورا مشبوهة من خلال عملية التسعير والسمسرات وغيرها ..وقال : أنا أربأ بالحكومة اللبنانية ان تستمر بسلوك هذا الطريق لان هذا الموضوع

ونيابياً، صرّح رئيس لجنة الطاقة والاشغال آنذاك النائب محمد قباني أن "باسيل يستهبل اللبنانيين" كما صرّح النائب هادي حبيش بأن رائحة الفساد تفوح من صفقة البواخر وان التيار الوطني الحر يريد تأمين أموال معركته الانتخابية من أموال هذه الصفقة، أما النائب جمال الجرّاح فصرّح بأن لباسيل سجل حافل بالصفقات وإن إصراره على مشروعه المتعلق ببواخر الطاقة يؤكد تورطه بصفقة مشبوهة، وفي الاطار ذاته، صرّح النائب سامي الجميّل بأن ثمة فضيحة في الكهرباء وعمولات بقيمة ٦٠ مليون دولار.

الرئيسية خاص الموقع فن رياضة روابط صور فيديو

محليات سياسة

قباني: باسيل يستهبل اللبنانيين وسارد عليه الأحد... رئيس ديوان المحاسبة: قضية المازوت لن "تُلفلف"... بيضون: بواخر الكهرباء كذبة كبيرة وصفقة كلها سمسرة

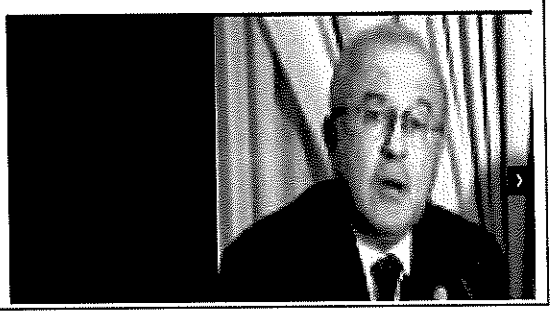

حبيش: رائحة الفساد تفوح من صفقة بواخر الكهرباء

أخبار محلية - الأحد 25 آذار 2017 - 18:04

رأى عضو كتلة "المستقبل" النيابية النائب هادي حبيش، خلال استقبالاته فاعليات سياسية واجتماعية في دارته في القبيات - عكار، ان "رائحة الفساد تفوح من صفقة بواخر الكهرباء حيث انه يوجد فريقان داخل الحكومة، فريق يريد تأمين الطاقة الكهربائية دون هدر اموال الدولة، وآخر يريد بطريقة التشبيح السياسي ونحت سنار خدمة الناس وتأمين الكهرباء تأمين امواله لمعركة 2013 الانتخابية، وهذا ما تبين من خلال العروض التي تقدمت، وكان واضح الفرق الكبير والذي بلغ 300 مليون دولار بين عرض وآخر".

وقال: "نحن في مجلس النواب سنأخذ دورنا ولن نقبل ابدا بهذا الامر"، مضيفا "نحن مع اي مشروع بؤمن الكهرباء للناس، كما وقفنا مع اقرار مليار و200 مليون دولار لاقرار خطة الكهرباء مع كل الضوابط التي وضعناها، وفي هذا الامر لن نسكت عليه وسنقف الى جانب تأمين الطاقة الكهربائية للناس وليس تأمين اموال انتخابية لجيوب مرشحين للانتخابات 2013".

الجراح: لباسيل سجل حافل بالصفقات وأصراره على مشروع البواخر يؤكد تورطه

رأى عضو كتلة المستقبل النائب جمال الجراح، أن "اصرار وزير الطاقة والمياه جبران باسيل على مشروعه المتعلق ببواخر استجرار الطاقة يؤكد تورطه بصفقة مشبوهة"، مشيرا في حديث إلى قناة "أخبار المستقبل" إلى أنه "تبين أن هناك عروضا أرخص وكلفتها أقل على الخزينة وواضح أن هناك لعبة لاختيار الشركات وارساء المناقصة عليها".

ولفت إلى أن "هناك علامة استفهام حول أداء باسيل الذي أصبح له سجل حافل من الصفقات"، معتبرا أن "الخطوة الأولى في إصلاح الكهرباء هو بإقرار قانون الهيئة الناظمة، وقد انقضت 3 شهور وليس لدى باسيل نية بهيئة ناظمة لتبقى الأمور بيده لتمرير الصفقات".

Annahar
@Annahar

الجميل: ثمة فضيحة في الكهرباء والمفاوضات على البواخر حيث جرى تخفيض 60 مليون دولار بساعتين. الى اين الـ60 مليون دولار كانت ستذهب؟ #Annahar

Translate Tweet

4/19/12, 6:41 PM

وشنّت كتلة المستقبل النيابية هجوماً على جبران باسيل في بيانها الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٤/٣ معتبرةً كلامه عن البواخر فضيحة مدوية إذ تسيطر عليها المصالح:

المستقبل تعتبر كلام باسيل عن البواخر "فضيحة مدوية": لإقرار استراتيجية واضحة للكهرباء

من Naharnet Newsdesk 03 نيسان ٢٠١٢, ١٨:٤١

استنكرت كتلة المستقبل حال "الارتباك والتخبط" في ممارسات الحكومة، معتبرة كلام باسيل فيما يخص موضوع البواخر "فضيحة"، مطالبة "بإقرار استراتيجية واضحة معلنة لسياسة الكهرباء."

وقالت الكتلة في بيان صادر عنها بعد اجتماعها الأسبوعي: " إن سياسات الحكومة وقراراتها اتسمت بطابع جوائز الترضية للأطراف المشاركين في الحكومة والتقاسم في ما بينهم من دون أي اعتبار لمصلحة الوطن والمواطن والاقتصاد وعلى وجه الخصوص ما ظهر في ما خص قطاع الكهرباء."

وأضافت :" المؤسف أنه بعد كل الذي جرى يخرج وزير الطاقة ليقول اتفقنا على القواعد العلمية التي سيجري التفاوض على أساسها في موضوع البواخر، وهناك مسعى لتوحيد القواعد والأرقام."

ورأت الكتلة أن إن "هذا الكلام يشكل فضيحة مدوية، إذ ما هو تفسير أن الملف كان معروضا أمام مجلس الوزراء لاتخاذ القرار النهائي بشأنه والآن يجري الحديث عن توحيد القواعد والأرقام"، سائلة "على أي أساس كانت الحكومة ستتخذ قرارها" ؟

وإذ لفتت الى أن "هذا يدل على قدر كبير من الخفة من قبل الحكومة في تناول مسائل الشأن العام والمال العام" أكدت الكتلة أن هذا دليل آخر على "خطورة ما يجري لناحية غياب الشفافية وسيطرة المصالح الشخصية والحزبية في التقرير بشأن مشاريع كبيرة الكلفة وكثيرة التأثير في اقتصاد البلاد ومصالح العباد مثل موضوع استئجار البواخر."

وصرّح وزير الطاقة الأسبق محمد عبد الحميد بيضون أن مسألة بواخر الكهرباء هي صفقة كلها سمسرة وهدر وأن الرئيس ميقاتي يتبع سياسة شراء ميشال عون وجماعته بأموال الدولة.

بيضون لـ"المستقبل": بواخر الكهرباء كذبة كبيرة وصفقة كلها سمسرة

بيضون، وفي تصريح لصحيفة "المستقبل"، اكد ان "مسألة استجرار الكهرباء عبر البواخر كذبة كبيرة وصفقة كلها سمسرة وهدر وتلوث الشاطئ اللبناني والبيئة"، وأسف "لأن ميقاتي يتبع سياسة شراء سكوت ميشال عون وجماعته بأموال الدولة".

أما الصحف ووسائل الاعلام فقد كان خبزها اليومي الحديث عن صفقة البواخر وحصة باسيل منها، ونعرض أدناه غيضاً من فيض ما كتب وقيل:

مقدمات نشرات الاخبار المسائية ليوم الثلثاء في ٢٠١٢/٣/٢٧

مقدمات نشرات التلفزيون - الثلاثاء، ٢٧ آذار ٢٠١٢ - ٢٣:٣٦ -

مقدمة نشرة اخبار تلفزيون "المستقبل"

... لبنانيا استمرت الخلافات على بواخر ومعامل الكهرباء وسط اتهامات بالسمسرات وروائح صفقات وتسويات. وفي حين اطل الوزير جبران باسيل من الرابية مقدما صورة سوداوية عن قطاع الكهرباء ليبرر بواخره مع توجيه تهديد مبطن باللجوء الى الشارع، قالت مصادر رئاسة الحكومة لاخبار "المستقبل" ان مشروع الكهرباء لن يطرح على التصويت وان هناك صيغة اصبحت شبه جاهزة رافضة الافصاح عنها.

محليات سياسية | الاثنين 20 شباط 2012

"الجمهورية": مؤشرات تلاعب وفساد في مناقصة استئجار بواخر الكهرباء

هادي شامية / المستقبل

..وللعونيين إبراء مستحيل أيضاً!

إ... الأمر نفسه تكرر في معرض استقدام باسيل لبواخر الكهرباء، حيث "اكتشف" رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن الأرقام المقدمة من وزير الطاقة تتضمن عمولات كبيرة، وهي أعلى من سعر السوق، ونُقل عنه ارتيابه، وتبين لاحقاً أن باسيل استفاد من غياب الهيئة الناظمة، لوضع جدول شروط على قياس الشركات التي يريد التعاقد معها.

... وفي حين يتّهم الوزير غازي يوسف الوزير جبران باسيل بـ "سرقة" ٩٩٥ مليون دولار من المال العام، وهو يحضر ملفاً في الموضوع، فقد قدّم بالفعل ملفاً مدعوماً بمستندات وإثباتات؛ عرضه على المدّعي العام لدى ديوان المحاسبة القاضي فوزي خميس، للتحقيق في تهم فسادٍ وجهٍ آخر من وجوه التيار العوني هو وزير الاتصالات نقولا صحناوي.

وما أكّد صحة الاتهامات حول صفقة البواخر هو الموقف الرسمي للحكومة اللبنانية التي تمت صفقة الكهرباء خلال ولايتها حيث صرح رئيسها نجيب ميقاتي عن وجود عمولات بحوالي ٢٦ مليون دولار أميركي سيتم دفعها لجهة معينة داخل الحكومة وبالتحديد الى وزيرين فيها قالت المصادر في حينها انهما الصفدي وباسيل.

المشهد السياسي

ميقاتي يتهم 26 مليون دولار عمولات البواخر

بقيت قضية الكهرباء ساطعة على المشهد الحكومي وسط رائحة عمولات بدأت تفوح من محركات البواخر التي ستبت عليها مناقصة توليد الطاقة الأخيرة. على ذمة من يلتقون رئيس الحكومة

أبادي: مستعدون لتسليح الجيش بلا شروط

في لقاء لأمين السفير الإيراني في لبنان لمخفر ركن أبادي في مقر السفارة رئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO) في العراق جوهانا تيلبيا

وأوضح بيان للسفارة أن «تيلبيا أكدت ضرورة العمل التكاتفي للحفاظ على الأمن في لبنان وسوريا، معتبراً بموقف الحكومة السورية على الجهة المقترحة من كوفي أنان خيراً طيباً ينشر بعيل الأزمة».

من جهته، أكد أبادي «هو أيران «الأمن والاستقرار في المنطقة، مشيراً إلى ضرورة دعم سوريا لتنفيذ الإصلاحات على أجواء بعيدة من التوتر بما يلبي مطالب الأكثرية الساطعة من الشعب السوري وتحت قيادة الدكتور بشار الأسد». وشرح «العمل العادي الذي تقترحه أيران لحل مشكلة الفلسطينيين والقائم على الأعتراف بحق العودة وحرية الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإنشاء دولتهم المستقلة عن انتفاضاتي حرة يشارك فيها كل سكان فلسطين الأصليين من مسلمين ومسيحيين ويهود».

وشدد على «أهمية المحافظة على الأمن والاستقرار في لبنان»، مؤكداً استعداد أيران «لتسليح الجيش اللبناني من دون قيود أو شروط لتمكينه من الدفاع عن أرضه في مواجهة أي عدوان خارجي». كذلك زار تيلبيا على رأس وفد مرافق كلاً من قيادة الجيش العماد جان قهوجي وشارل البعيني الأرشاع على الحدود الجنوبية

من جديد، يفرض رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إيقاعه على عمل مجلس الوزراء في ملف استثمار بواخر الكهرباء. فبعد «سبتمبر» الذي وضع شروطاً لا تزال «تنقّز» بعض الوزراء من إبطال إطلاقة الملف برمته، تكرّ ميقاتي مؤكداً أمام جميع من يلتقيهم أنه حصل على ضوء الأخضر من «الكهرباء والحفاظ على المال العام» وبعض من يتشاور معهم يضمون دائماً واحدة من الشروط التي فرضها على الملف، وهو «الضغطيات الموجودة في حوزته، والتي تشير إلى وجود عمولات عند دفعها في شركة فنان وتمت عليها المناقصة».

وفي عداد من اللقاءات التي أجراها مع شخصيات رسمية وأخرى نيابية أخيراً، قال ميقاتي إنه يعرف أن «كل واحدة من الشركتين ستدفع عمولة قدرها ١٣ مليون دولار»، لافتاً مخصوصيها على عقد البواخر. لا يعتد ميقاتي بحسب من المعلومات من ميقاتي هذه العمولة، لكن مقربين منه يشيرون إلى الثنين من الوزراء.

في المقابل، يرى وزراء متحالفون مع تكتل التغيير والإصلاح، لكن من غير المعجبين بباسيل، أن وزير الطاقة جبران باسيل أن العرض الذي قدمه الأخير لمشروع البواخر وتلاعبه في جلسة مجلس الوزراء الأول من أمس، كان مستطيعاً إلى أبعد الحدود». ويرأى هؤلاء في قبول باسيل شروط ميقاتي استعداداً من الأول للتصدي بهدف تبديد كل الشكوك التي يثيرها وسطيو مجلس الوزراء حول هذا الملف. فما يريد هؤلاء أن يأسيل ويرغم كل الأطراف على طريقة تعاطيه مع شركائه في المجلس، «بريد أن يأكل عنباً لا أن يقتل الناطور».

هذا ما بدور في الغرف المقفلة. أما علناً، فنقل ميقاتي في حديث إلى المؤسسة اللبنانية للإرسال ضمن برنامج «كلام الناس» أي كلام منه عن الوزير باسيل الذي يتسبّع بكل الكفاءة في وزارته. ووزير المال محمد الصفدي الذي هو صديق عزيز، بأنهما شريكان في الشركتين الفائزتين والأميركية الثنين رسماً عليهما خيار استثمار البواخر.

وقال: «أنا والصفدي، وهو يسمع لي بأن أتكلم باسمه، لا يمكن أن نشرك بعضنا، وما بيننا هو أكثر من حلف سياسي، ولم نفصل ولا مرة في مرحلة الثلاثة الماضية عن بعضنا البعض».

وأشار إلى أن «سعر استثمار البواخر كان مشمولاً ومجلس الوزراء قد يتمكّن على السعر، خصوصاً الوزيرين معتمد القيش وعلي حليلي اللذين قالا لي إذا لم يكن السعر يرضيك فنحن

> التفاوض مع الشركات المصنفات بدأ الإثنين المقبل وبعد الأعياد قد تظهر النتائج

سنحافظ عليه، لكننا نطلب إعطاء فترة زمنية محددة للمفاوضة وتسعير الذي نرضيك. نعرضه على المجلس. وإذا لم نفصل للسعر الذي نريده نستعود إلى مسألة المناقصة».

وأعلن أن المفاوض مع الشركات المصنفة للبواخر سيبدأ الإثنين المقبل وبعد الأعياد قد تظهر النتائج. «وإذا لم نتوصل إلى حل بالمفاوضات نتجه إلى طرح الموضوع على مناقصة عالمية جديدة».

وإذ أعلن أنه يقبل كل الاحترام للقضاء مستقل عن والوزراء أحد. أنه يتعامل مع كل ملف بمثله بمثل نعبر، وقال: «أنا أعتبر إنجاز الكهرباء لباسيل إذا كان يريد ذلك».

ومن العرض الإيراني لتأويد لبنان بالطاقة أكد ميقاتي أننا «سنبحث كل العروض والذي يعطينا عرضاً أفضل سنتعود للحكومة، موضحاً أن «العرض موجود عند وزير الطاقة المطروحة على مجلس الوزراء، لكن بسبب درس الموضوع من الناحية القانونية لكي نرى كيفية الدفع للايرانيين على أن لا نعرض لبنان لعقوبات دولية».

وأكد أنه «خلال ٤ أشهر سنرى الفارق كيف سيتغير موضوع الفاتورة». مطمئناً «عدد الوزير نقولا صحناوي حتى النهاية في هذا الأمر، موضحاً أن مشكلة المدير العام لـ«أوجيرو» عدم الدفع يوسف «حسابياً وليست في الوزارة، ولهذا الجريء أن أعلنها في قسيلاته».

جاهز للرحيل

وأعلن ميقاتي أنه جاهز «للجلوس في مجلس النواب وحتى للرحيل» منتهياً

ونشرت صحيفة الأنباء بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢ مقالاً جاء فيه:

"وقالت هذه الاوساط ان معركة صامتة تدور بين رئيس الحكومة وفريق العماد عون لم تنته فصولها بعد رغم القرار الملتبس الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته الاربعاء الماضي للتوفيق في مسألة استئجار البواخر المولدة للطاقة الكهربائية. واشارت الى ان ملامح استمرار هذه المعركة برزت في تبادل التسريبات الصحفية والاعلامية حيال بعض الجوانب المتصلة بالخلاف الذي نشأ بين ميقاتي من جهة الذي أيده وزراء كثيرون في ملف البواخر من خلال اثارة الشكوك حول صفقات واسعار منفوخة وعمولات بقيمة ٢٦ مليون دولار لوزيرين وبين وزير الطاقة (باسيل) من جهة اخرى الذي يستعد لخوض مفاوضات جديدة داخل اللجنة الوزارية المكلفة هذا الملف على خلفية **اعادة الاعتبار الى وضعه الذي اهتزّ بقوة بعد التقرير العلني الذي رفعه ميقاتي الى مجلس الوزراء".**

(صورة عن مقال جريدة الأنباء مرفقة ربطاً) (مستند رقم ٢)

وجاء في جريدة الأخبار بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٢:

" من جهة أخرى، وبعدما نقلت "الاخبار" أمس موقفاً للرئيس ميقاتي، كان "قد ذكره امام عدد من زواره، عن كون كل واحدة من شركتي البواخر ستدفع عمولات يصل مجموعها الى ٢٦ مليون دولار، علّق الوزير جبران باسيل بالقول: **"نحن نعرف ان ميقاتي لا يقول كلاماً كهذا، ونحن ننتظر منه نفياً لما قيل، واذا لم يصدر هذا النفي، فسيكون لنا موقف يوم الأحد المقبل.**

(صورة عن مقال جريدة الأخبار تاريخ ٢٠١٢/٣/٣١ والنهار تاريخ ٢٠١٢/٤/١٨ مرفقة ربطاً) (مستند رقم ٣ و٣ مكرر)

وكانت "الديار" قد نشرت بتاريخ ١٧ آب ٢٠١١ ان "عون يعمل لتحويل باسيل الى ملياردير ومشروعه للكهرباء يؤمن عمولة ٢٥٠ مليون دولار وان الصراع سيحتدم بين ميقاتي والوزير باسيل الذي يصر على ان يظهر كالمنقذ الوحيد لموضوع الكهرباء، وان عون اجتمع مع باسيل بعد توقيف المساعدة القطرية ورأى انه لا بد من تمويل قوي عبر مشروع الكهرباء حيث ستكون العمولة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار.

(صورة عن مقال جريدة الديار مرفقة ربطاً) (مستند رقم ٤)

عمر حلبجي

كهرباء لبنان عالقة بين بواخر باسيل ومعمل ميقاتي للطاقة

تعيش حكومة الرئيس ميقاتي حالة انفصام بين اركانها المستفيدين من الحاجات الاقليمية لوجودهم بمعزل عن الاحتياجات الوطنية.

فبعد خروج الخلاف بين رئيس الحكومة ووزير الطاقة جبران باسيل الى العلن حول معالجة امور الكهرباء، المسألة مرشحة للتفاقم سياسيا بغياب اهتمام الفريق المؤثر في عملية ضبط التضامن الحكومي، وهو حزب الله، وسط الانشغال الشعبي باللحوم والاطعمة الفاسدة او المنتهية مدة صلاحيتها وبعضها اسرائيلي المصدر.

عقدة البواخر المنتجة للكهرباء على طاولة مجلس الوزراء الاربعاء المقبل والتجاذبات تدور حول مشروعين الاول للرئيس نجيب ميقاتي الذي يطرح بناء مصنع اميركي لتوليد الطاقة، والآخر لوزير الطاقة جبران باسيل المتمسك باستئجار البواخر لانتاج الطاقة.

ويتطلب انشاء معمل للطاقة، بحسب مشروع رئيس الحكومة، سنة واحدة، وبكلفة ٤٥٠ مليون دولار، والعرض من شركة جنرال الكتريك الاميركية، في حين ان استئجار البواخر يكلف ٦٤ مليونا ولمدة خمس سنوات يضاف اليها مبلغ مماثل هو كلفة الفيول.

وحسماً للموضوع، هدّد الوزير باسيل باللجوء إلى الشارع من أجل تمرير صفقة البواخر، ونزل الجنرال عون، النائب آنذاك، إلى مجلس النواب من اجل الضغط لتمرير هذه الصفقة ملوحاً بتطيير الحكومة، مما أرغم ميقاتي على البحث عن حل وسطي يحفظ حكومته ويحفظ له ماء الوجه، فجرى الاتفاق على أن يكون عقد البواخر لمدة ثلاث سنوات بدلاً من خمس وأن تكون قدرة البواخر المستأجرة ٢٧٠ ميغاوات على أن يصار إلى تعديل بعض الأمور لاحقاً بعد هدوء العاصفة ونسيان الناس لفضيحة العصر، وقد أكدّ الرئيس ميقاتي في حلقة في برنامج كلام الناس ان صفقة البواخر كانت مطروحة بحوالي ٧٠٠ مليون دولار وانه تمكن من تخفيضها الى اقل من ٤٠٠ مليون بعد تخفيضه لعدد السنوات من خمس الى ثلاث وبعد تخفيضه للأسعار المنفوخة، **وقد أكد كلام ميقاتي هذا كل الكلام الوارد في الاعلام والمشار اليه أعلاه.**

وبالرغم من كل ما تقدم، وبالرغم من اعتراض كل الكتل السياسية دون استثناء على استجرار الكهرباء من البواخر، وبالرغم من كل ما كتب فب الاعلام المحلي والاجنبي حول هذه الفضيحة، قام المدعى عليه جبران باسيل بتوقيع عقد رضائي مع شركة كارادينيز التركية ممثلة بصاحبها أورهان كارادينيز بحضور النقيب سمير ضومط والمهندس رالف فيصل ودورهما في هذه الصفقة معلوم من الجميع (لطفاً مراجعة مستند رقم ٤ مكرر)، ونص العقد على استئجار بواخر بقدرة ٢٧٠ ميغاوات لمدة ثلاث سنوات وبسعر ٥٩,٥ دولار للميغاوات/ساعة أي بكلفة **ايجار** اجمالية بلغت **٣٩٢,٦٣٥,٠٢٦ دولار** (ثلاثماية واثنان وتسعون مليون وستماية وخمسة وثلاثون وستة وعشرون دولار أميركي) **لمدة ثلاث سنوات لا تدخل من ضمنها قيمة استهلاك الفيول**، وقد تضمن العقد

بنداً ملغوماً يسمح بتمديد العقد لمدة سنتين (ستظهر أهمية هذا البند في الجزء الثاني من فضيحة البواخر)، وفي ما يلي تجدون صورة الصفحة الأهم في هذا العقد:

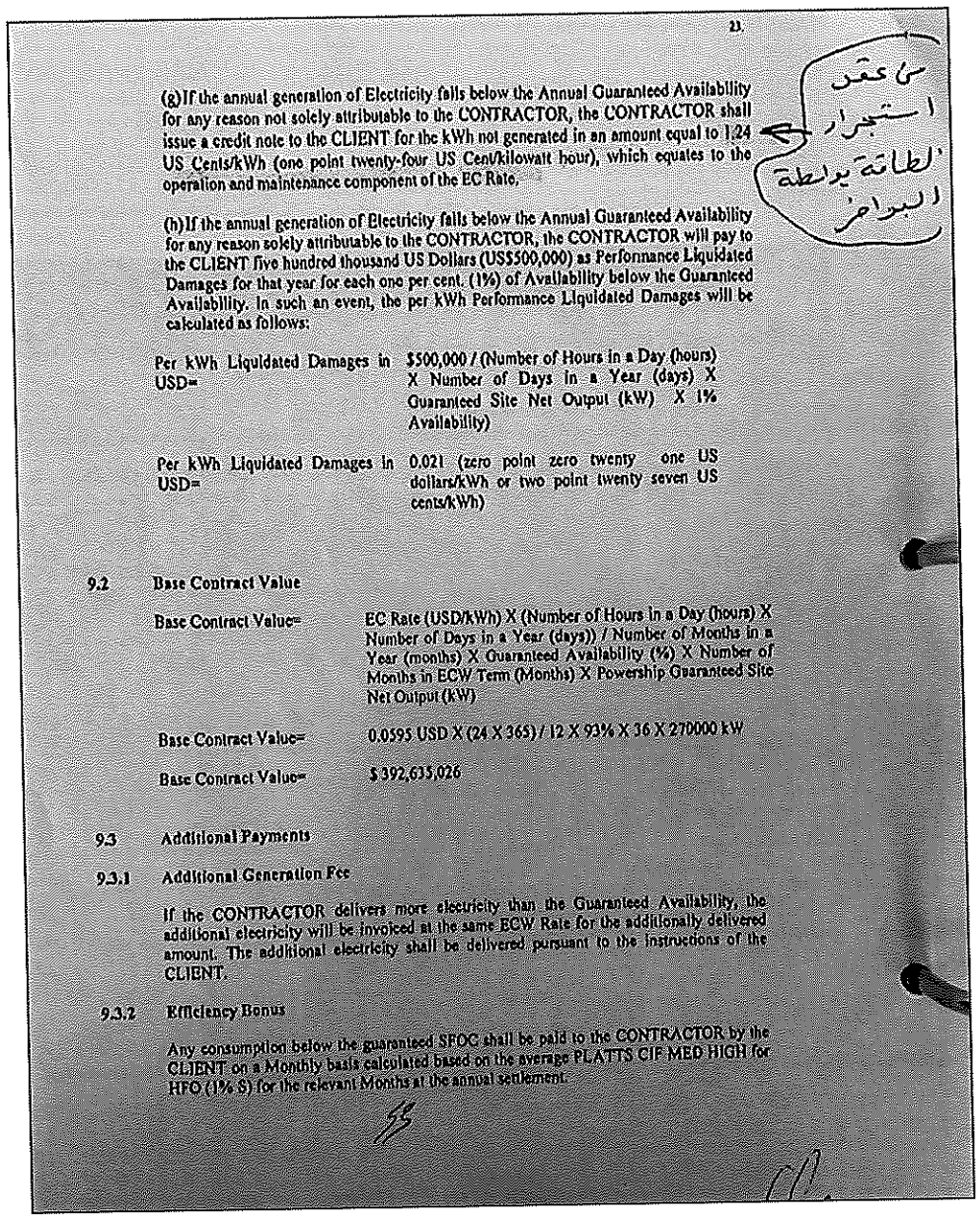

23.

(g) If the annual generation of Electricity falls below the Annual Guaranteed Availability for any reason not solely attributable to the CONTRACTOR, the CONTRACTOR shall issue a credit note to the CLIENT for the kWh not generated in an amount equal to 1.24 US Cents/kWh (one point twenty-four US Cent/kilowatt hour), which equates to the operation and maintenance component of the EC Rate.

(h) If the annual generation of Electricity falls below the Annual Guaranteed Availability for any reason solely attributable to the CONTRACTOR, the CONTRACTOR will pay to the CLIENT five hundred thousand US Dollars (US$500,000) as Performance Liquidated Damages for that year for each one per cent. (1%) of Availability below the Guaranteed Availability. In such an event, the per kWh Performance Liquidated Damages will be calculated as follows:

Per kWh Liquidated Damages in USD=	$500,000 / (Number of Hours in a Day (hours) X Number of Days in a Year (days) X Guaranteed Site Net Output (kW) X 1% Availability)
Per kWh Liquidated Damages in USD=	0.021 (zero point zero twenty one US dollars/kWh or two point twenty seven US cents/kWh)

9.2 Base Contract Value

Base Contract Value=	EC Rate (USD/kWh) X (Number of Hours in a Day (hours) X Number of Days in a Year (days)) / Number of Months in a Year (months) X Guaranteed Availability (%) X Number of Months in ECW Term (Months) X Powership Guaranteed Site Net Output (kW)
Base Contract Value=	0.0595 USD X (24 X 365) / 12 X 93% X 36 X 270000 kW
Base Contract Value=	$ 392,635,026

9.3 Additional Payments

9.3.1 Additional Generation Fee

If the CONTRACTOR delivers more electricity than the Guaranteed Availability, the additional electricity will be invoiced at the same ECW Rate for the additionally delivered amount. The additional electricity shall be delivered pursuant to the instructions of the CLIENT.

9.3.2 Efficiency Bonus

Any consumption below the guaranteed SFOC shall be paid to the CONTRACTOR by the CLIENT on a Monthly basis calculated based on the average PLATTS CIF MED HIGH for HFO (1% S) for the relevant Months at the annual settlement.

ويتبين من الفقرة 9.3.2 من العقد أن الشركة المتعهدة تستفيد من مكافأة سنوية بمجرد توفير وزن الفيول المستهلك وهذا ما سمح لها بجني أموال إضافية ليتجاوز مجموع ما قبضته من الدولة اللبنانية المليار دولار.

وللدلالة على فظاعة ارقام صفقة البواخر، نشير الى ان السيد باسيل نفسه قد قام في العام ٢٠١٢، ببناء معملي انتاج ثابتين في الذوق والجيّة بقدرة ٢٧٠ ميغاوات (أي ذات قدرة البواخر) وبذات التقنية والمحركات التي تعتمدها البواخر المستأجرة، بكلفة اجمالية بلغت ٣٥٠ مليون دولار أميركي، وهذه المعامل مملوكة من مؤسسة كهرباء لبنان وبإمكانها الاستمرار في الإنتاج لأكثر من ٢٥ سنة، مع الإشارة إلى أن كلفة تشغيل هذين المعملين لا تتجاوز ٢٠ مليون دولار أميركي سنوياً، ومع الإشارة أيضاً إلى ان بعض الدراسات في حينه قد اعتبرت أن كلفة بناء المعملين مبالغ فيها بعض

الشيء، ومن حسن حظنا أن قدرة البواخر المذكورة في العقد الموقع (المصور أعلاه) هي ذات القدرة الإجمالية لمعملي الذوق والجية اللذين بنتهما الدولة اثناء ولاية باسيل بكلفة ٣٥٠ مليون دولار في حين أن عقد البواخر الأساسي كان ينص على استئجار معامل بذات القدرة لمدة ثلاث سنوات بمبلغ ٣٩٢ مليون دولار. وللمفارقة أيضاً، أطلقت وزارة الطاقة في العام ٢٠١٧ مناقصة لبناء وحدة انتاج إضافية في الذوق بقدرة ١٩٤ ميغاوات وبكلفة ٢٠٤ مليون دولار أميركي فقط لا غير. ونشير هنا إلى أن كلفة إنشاء المعمل تتراوح بين ٨٠٠,٠٠٠ و١,٠٠٠,٠٠٠دولار للميغاوات الواحد.

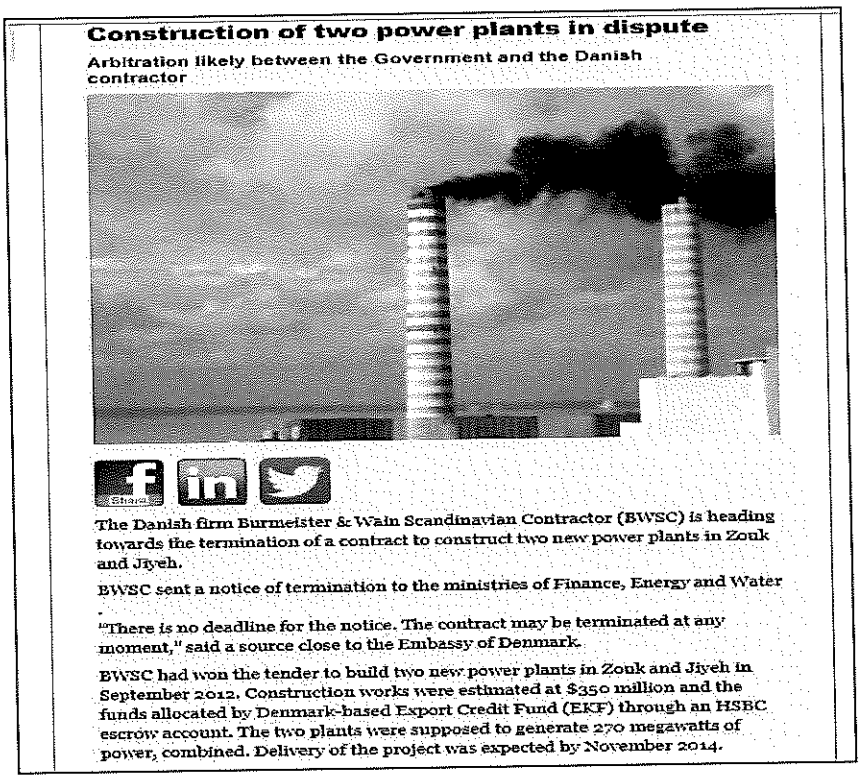

Construction of two power plants in dispute

Arbitration likely between the Government and the Danish contractor

The Danish firm Burmeister & Wain Scandinavian Contractor (BWSC) is heading towards the termination of a contract to construct two new power plants in Zouk and Jiyeh.

BWSC sent a notice of termination to the ministries of Finance, Energy and Water .

"There is no deadline for the notice. The contract may be terminated at any moment," said a source close to the Embassy of Denmark.

BWSC had won the tender to build two new power plants in Zouk and Jiyeh in September 2012. Construction works were estimated at $350 million and the funds allocated by Denmark-based Export Credit Fund (EKF) through an HSBC escrow account. The two plants were supposed to generate 270 megawatts of power, combined. Delivery of the project was expected by November 2014.

وبالنسبة لـ"كلفة التشغيل" التي ذكرنها أعلاه فهي فضيحة أخرى لا تقل عن فضيحة البواخر اذ ان مؤسسة كهرباء لبنان المتخمة بفائض هائل من الموظفين والمهندسين والخبراء لا تستطيع أن تشغل معملاً لإنتاج الكهرباء ولذلك يتم التعاقد مع شركات مشغّلة، وحالها في ذلك حال شركة تمتلك اسطولاً مؤلفاً من ١٠٠ سيارة ولديها ٧٠٠ موظف بين سائق ومسؤول تقني وخبير في السيارات ثم يتضح لها أن موظفيها لا يستطيعون قيادة هذه السيارات ولا يفقهون في السيارات شيئاً فتضطر للتعاقد مع شركة متخصصة في قيادة وصيانة السيارات.

وفي العام ٢٠١٣ أصدرت هيئة التفتيش المركزي القرار ٨٧ وجاء فيه: انه تبين من التحقيق ان **العقد الموقع مع الشركة نص على تقاضي المتعهد مكافأة بدل توفير المحروقات وعلى ان استهلاك مادة الفيول هو ٢١٤ غرام لانتاج الكيلووات/ساعة، وانه إذا استطاع المتعهد انتاج الكيلووات/ساعة بأقل من ٢١٤ غرام سيحصل عندها**

على مكافأة تساوي سعر غرام الفيول بحسب السعر العالمي محسوم منه قيمة الجعالة تدفعها المؤسسة كتسوية سنوية، وبالتالي فان توفير غرام واحد من الفيول سيؤدي إلى ربح المتعهد مكافأة بأكثر من أربعة ملايين دولار بينما توفر المؤسسة حوالي ١٧٠ ألف دولار فقط، أما اذا استطاع المتعهد توفير ٢٤ غرام فإنه سيحصل على مكافأة قيمتها أكثر من ١٠٤ ملايين دولار، وبالتالي فإن توفير استهلاك مادة الفيول مفيد جداً للمتعهد في حين ان استفادة المؤسسة لا تذكر بالمقارنة معه. وجاء في قرار التفتيش أن **الباخرة تحتوي على ١١ مولداً وعلى توربين بخاري وهذا التوربين يعمل على بخار الماء وليس على الفيول اويل مما يسمح للمتعهد بتقاضي مبالغ إضافية عن طريق "مكافأة توفير الفيول اويل"**، وأنه تبين من التحقيق **وجود فروقات كبيرة من الفيول اويل قدرت بـ ٤٣٤,٧٤٤م^{3} لصالح المتعهد**، مع العلم أن المعامل الحديثة التي جرى بناؤها في **الذوق والجيّة والتي تعتمد ذات المحركات المستخدمة في البواخر، تستهلك ١٩٤ غرام فقط لكل كيلووات/ساعة، مما يعني أن من كتب الرقم الموجود في العقد الأساسي مع شركة البواخر والذي اعتُبر منطلقاً لمكافأة توفير الفيول، وهو ٢١٤ غرام، كان متأكد من أن شركة ستستطيع التشغيل بأقل من ٢١٤ غرام وقد أراد بشكل عمدي أن يفتح المجال للشركة لتقاضي مكافأة توفير الفيول بمبالغ كبيرة دون وجه حق، وبالطبع فإن شيئاً كهذا لا يمرُ مجاناً أو كرمى لعيون الشركة التركية.**

وجاء في قرار التفتيش المركزي ذاته أنه **تبين ان وزارة الطاقة هي من تولى مهمة دراسة ملفات الشركات التي تقدمت للاشتراك بالصفقة والتوقيع على عقد التلزيم، وأن مؤسسة كهرباء لبنان، المعنية أساساً بالملف، لم تشارك بشكل مباشر بالأعمال التحضيرية للصفقة، بل تولى هذه العملية فريق من المستشارين** (وسيظهر لاحقاً في هذه الشكوى دور المدعى عليهما المستشارين ندى البستاني وريمون غجر) **الأمر الذي يقتضي معه التمني على مقام مجلس الوزراء الطلب إلى الإدارات عدم اسناد أية مهام تنفيذية إلى المستشارين حرصاً على تحديد المسؤوليات عند حصول أخطاء أو مخالفات إدارية.**

كما جاء في القرار عينه أنه تبين أن **القنصل اللبناني في إسطنبول، أفاد وزارة الخارجية والمغتربين بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٠ بأن مسؤولاً باكستانياً أعلمه بوجود نزاع قانوني بين باكستان وشركة كارادينيز وأن اسلام اباد أقدمت على حجز باخرتين عائدتين لهذه الشركة وأنه يقتضي الانتباه إلى النواحي المطاطية في العقد، إلا أن الكتاب المذكور لم يرد إلى وزير الطاقة إلا بعد توقيع العقد مع الشركة مما يقتضي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي التعاقد مستقبلاً مع ملتزمين لا يتمتعون بالمصداقية.** (والكلام كله لهيئة التفتيش المركزي).

(صورة عن قرار التفتيش المركزي مرفقة ربطاً) (مستند رقم ٥)

وبالطبع لم يحرّك وزير الطاقة ساكناً بعد صدور قرار التفتيش المركزي واستمر في عمله دون الاكتراث لقرار أعلى سلطة رقابية، وبقي الحال في البواخر كما هو وبقيت المخالفات على عينك يا تاجر.

وقد نشرت الصحفية مروى عليق مقالاً بعنوان "أبرز ١٠ فضائح فساد في لبنان" استهلته بصورة للسيد جبران باسيل وذكرت من بين الفضائح العشر الأهم ما أسمته:" فضيحة بواخر جبران باسيل".

[... هُنا عرض لبعض التقارير التي ألقت الضوء على فساد السياسيين اللبنانيين:

فضيحة بواخر جبران باسيل

رغم وعود وزير الطاقة السابق جبران باسيل بزيادة ساعات التغذية الكهربائية، يشهد اللبنانيون انقطاعًا اضافيًا في التيار الكهربائي، والباخرة "فاطمة غول" معطل انتاجها منذ سنوات. بثت قناة "المستقبل" تقريرًا يظهر أن الشخص المسؤول عن مراقبة عمل الباخرة غول يتقاضى راتبه من شركة غول، مما يعني ذلك أن لا حسيب ولا رقيب. يذكر أن مؤسسة كهرباء لبنان اعترفت بتوقف باخرة "فاطمة غول" كليًا عن العمل وأن الباخرة لم تعمل سوى لثلاثة أيام فقط!

واستمرت قبضة المدعى عليهم وفريقهم السياسي على وزارة الطاقة بالرغم من الفشل الذريع الذي تحقق على أيديهم وبالرغم من الوعود الواهية بكهرباءٍ ٢٤ على ٢٤ في السنة القادمة وفي السنة التي تليها وتلك التي بعدها، فاستخلف باسيل من بعده الوزير ارثيور نظاريان، ثم جاء بمستشاره وذراعه الأيمن سيزار ابي خليل ومن بعده أوكل حقيبة الطاقة لمستشارة مستشاره ندى بستاني ثم أوكلها مؤخراً الى مستشار مستشارة مستشاره ريمون غجر، واعتبرت الصحافة أن السبب الأساسي لتمسك باسيل وفريقه بوزارة الطاقة هو الاستمرار في تمرير صفقات البواخر وغيرها من الصفقات الأخرى:

لهذا السبب يتمسّك "الوطني الحر" بوزارة الطاقة

شارك هذا الخبر

A A

Tuesday, September 18, 2018

في انتخابات ٧ حزيران من العام ٢٠٠٩ لم يحالف الحظ الوزير جبران باسيل في الوصول الى البرلمان، وحينها تم تكليف الرئيس سعد الحريري بتأليف الحكومة، فأعتذر عن متابعة المهمة بعد ٤ أشهر، ثم أعيد تكليفه مجددا بعد مشاورات نيابية جديدة أجراها الرئيس ميشال سليمان. كان سبب تعطل التأليف لأكثر من ٥ أشهر إصرار العماد ميشل عون رئيس التيار الوطني الحر في حينها على توزير صهره جبران باسيل رغم سقوطه في الانتخابات، على ان يتولى تحديدا وزارة الطاقة التي تشرف على قطاعات الكهرباء والمياه والنفط. في بداية كانون الأوّل ٢٠٠٩ قضت التسوية ان يتم تعيين باسيل وزيرا للطاقة للخروج من حالة التعطيل، ولكي تكون الحكومة وفاقية وتضم جميع القوى التي تصارعت في مايو ٢٠٠٨.

قدم باسيل خطة في بداية العام ٢٠١٠ تقضي بإنشاء معامل إنتاج تكفي لتأمين التيار الكهربائي ٢٤/٢٤ ساعة يوميا، ورفع بعدها كتابا الى مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ تاريخ ٢٠١٠/٩/١ يطلب الموافقة على استئجار بواخر لتوليد الطاقة ريثما يتم إنشاء المعامل قبل نهاية العام ٢٠١٤. وقد أقر البرلمان تمويل خطة باسيل بقانون، كما وافقت الحكومة على اقتراحه استئجار البواخر، على ان ينتهي هذا الاستئجار نهاية العام ٢٠١٤ في الوقت الذي تنتهي فيه عملية إنشاء المعامل. فلا المعامل أنشأت وفق الخطة، ولا بواخر التوليد انتهى دورها، بل تم استئجار باخرة جديدة مطلع صيف العام ٢٠١٨، لكن الكهرباء مازالت كما كانت، والناس تدفع فاتورتين، واحدة للدولة وواحدة لإصحاب المولدات، في ظاهرة غير موجودة سوى في لبنان.

ورغم الإخفاقات، كان التيار الوطني الحر يتمسك بوزارة الطاقة في الحكومات اللاحقة، بحجة متابعة تنفيذ الخطة التي أقرت في العام ٢٠١٠. وهكذا كان، وجاء بعد باسيل في الوزارة عن التيار ذاته، ارثيور نظريان عام ٢٠١٤ وسيزار ابي خليل عام ٢٠١٦.

في المداولات الجارية لتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة سعد الحريري، يصر التيار الوطني الحر برئاسة الوزير جبران باسيل على تولي حقيبة الطاقة ذاتها. وقد عرضت بعض الاطراف تولي هذه الوزارة مقابل تخليها عن وزارتين غيرها، لكن التيار يرفض هذا الطلب، وهو متمسك ببقاء هذه الوزارة ضمن حصته.

تستغرب اوساط سياسية متابعة إصرار التيار الوطني الحر على تولي وزارة الطاقة، برغم ان التقييم العام المتفق عليه بين الجميع، ان اداء الوزارة كان غير مرض على الإطلاق، وهي مصدر العجز الاساسي لخزينة الدولة حيث تدفع المالية العامة ما يقارب مليارَي دولار سنويا لتغطية عجز نفقات مؤسسة كهرباء لبنان. والتيار الكهربائي اليوم في لبنان في أسوأ حالاته.

وتتابع الاوساط السياسية ذاتها: كيف يمكن لمن لم ينجح في مهامه أن يكافأ في تولي ذات المهمة مرة ثانية؟ وكيف يمكن إبعاد التهمة عن صفقات تجري في موضوع استئجار البواخر، وعن عمولات كبيرة دفعت من قبل اصحاب البواخر - كما ذكرت الصحف العالمية والمحلية - إذا كانت البواخر قد تم استئجارها لغاية نهاية ٢٠١٤، وهي مازالت حتى اليوم، ويتم التجديد لها سنة فسنة.

تؤكد الاوساط السياسية المتابعة ذاتها أن "عرقلة تشكيل الحكومة لا تتحملها الأطراف التي تطالب بتمثيل عادل لها، وبالمداورة في تولي الحقائب، حيث لا يجب ان تكون حقيبة مخصصة لطائفة او لحزب، بل العرقلة تقع على عاتق من يصر على احتكار حقائب وزارية كالطاقة، وعلى من يعمل على تحجيم اوزان بعض القوى السياسية، وتعويم قوى أخرى فشلت في الانتخابات".

ناصر زيدان

- فضيحة بواخر الكهرباء – الجزء الثاني:

قبيل انتهاء مدة العقد الأساسي المحددة بثلاث سنوات، **وبالرغم من قرار التفتيش المركزي رقم ٢٠١٣/٧٨** الذي حذّر من التعاقد مع شركة كارادينيز، **استغل المدعى عليه وزير الطاقة السابق ارثيور نظاريان البند الملغوم الذي تحدثنا عنه آنفاً وهو البند 10.6 من العقد الموقع مع كارادينيز الذي ينص على إمكانية تمديد العقد لمدة سنتين إضافيتين محاولاً تمرير هذا التمديد بدون العودة إلى مجلس الوزراء**، فوجه الكتاب رقم ٣٤٥٥/و تاريخ ٢٠١٥/٦/١٠ إلى مؤسسة كهرباء لبنان الذي يدل ظاهره على انه يتعلق بالتفاوض مع كارادينيز بشأن زيادة الانتاج وزيادة عدد المحركات المركبة على البواخر، **وقد ابلغ الوزير مؤسسة كهرباء لبنان بأنه عيّن الدكتور ريمون غجر** (وزير الطاقة الحالي) **والسيدة ندى بستاني** (وزيرة الطاقة السابقة) **لمؤازرة المؤسسة في هذه المفاوضات، بالرغم من تحذير قرار التفتيش المركزي من اسناد أي مهام الى المستشارين** لأن التفتيش تأكد من وجود مخالفة ولكنه لم يستطع ملاحقة مرتكبيها مسلكياً لكونهما ليسا موظفين.

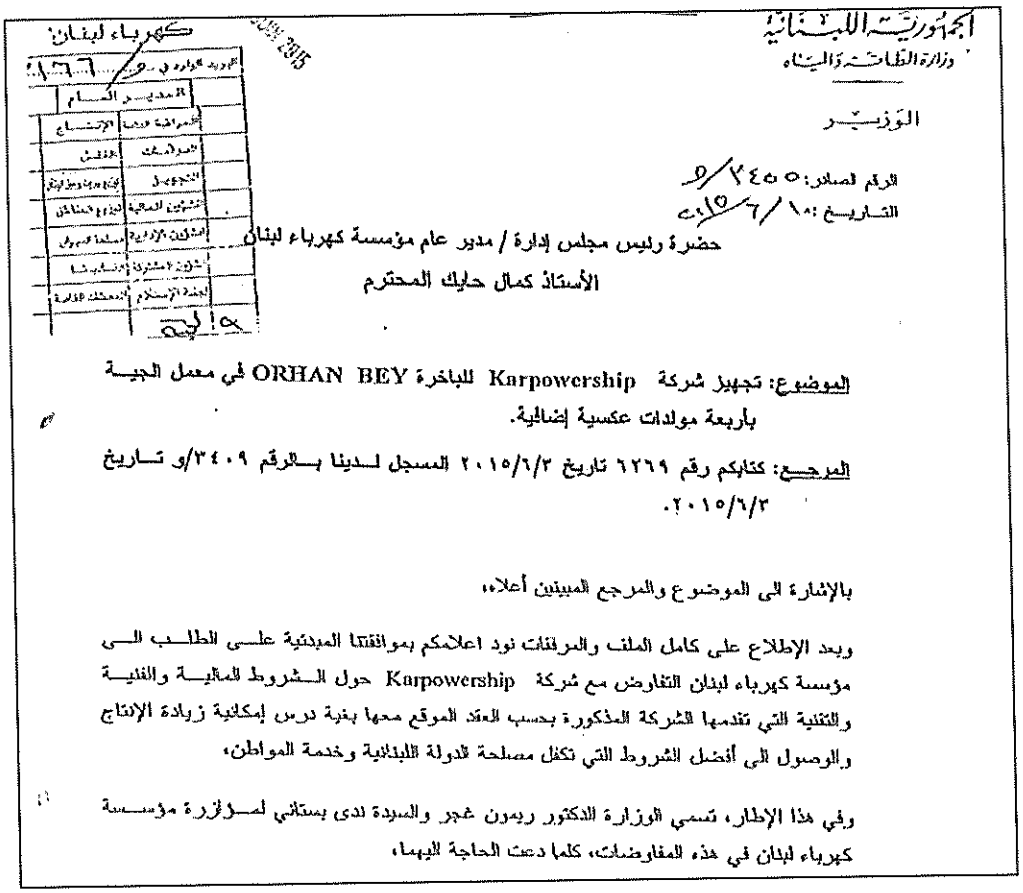

الجمهورية اللبنانية
وزارة الطاقة والماء
الوزير

الرقم الصادر: ٣٤٥٥/و
التاريخ: ١٠/٦/٢٠١٥

حضرة رئيس مجلس إدارة / مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان
الأستاذ كمال حايك المحترم

الموضوع: تجهيز شركة Karpowership للباخرة ORHAN BEY في معمل الجية بأربعة مولدات عكسية إضافية.

المرجع: كتابكم رقم ٦٢٦٩ تاريخ ٢٠١٥/٦/٣ المسجل لدينا بالرقم ٣٤٠٩/و تاريخ ٢٠١٥/٦/٣.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وبعد الإطلاع على كامل الملف والمرفقات نود اعلامكم بموافقتنا المبدئية على الطلب الى مؤسسة كهرباء لبنان التفاوض مع شركة Karpowership حول الشروط المالية والفنية والتقنية التي تقدمها الشركة المذكورة بحسب العقد الموقع معها بغية درس إمكانية زيادة الانتاج والوصول الى أفضل الشروط التي تكفل مصلحة الدولة اللبنانية وخدمة المواطن،

وفي هذا الإطار، تسمي الوزارة الدكتور ريمون غجر والسيدة ندى بستاني لمؤازرة مؤسسة كهرباء لبنان في هذه المفاوضات، كلما دعت الحاجة اليهما،

وبتاريخ ٢٠١٦/٣/١٧ أصدر مجلس إدارة كهرباء لبنان القرار رقم ١٧٦-٢٠١٦/١٤ الذي جاء فيه انه، واستناداً إلى اقتراح اللجنة التي قامت بدراسة هذا الملف مع ممثل وزارة الطاقة والمياه، اتخذ مجلس الإدارة القرار بالموافقة على تمديد العقد الموقع مع شركة كارادينيز لمدة سنتين بعد زيادة القدرة الانتاجية للبواخر إلى ٣٨٠ ميغاوات.

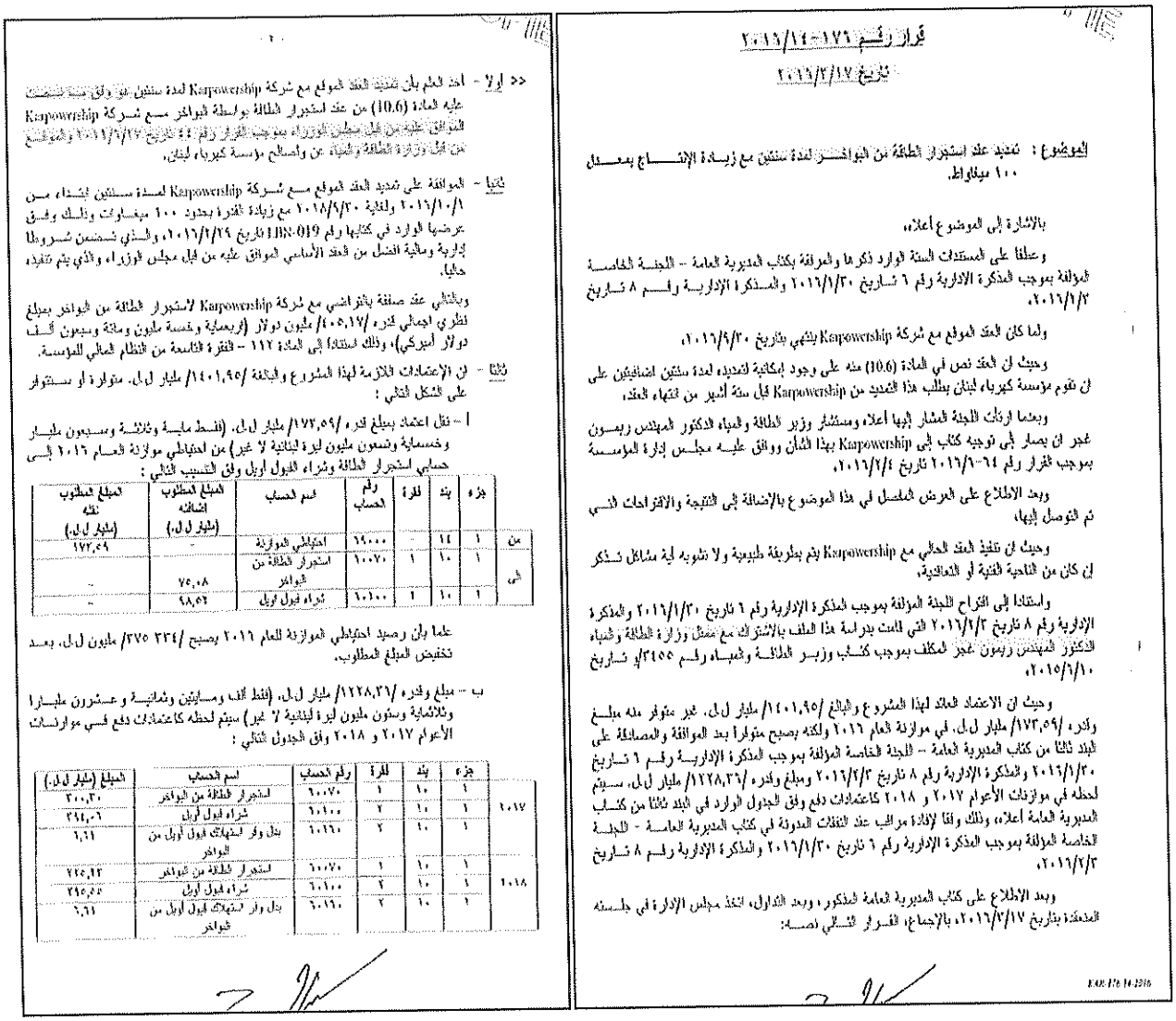

قرار رقم ١٧٦-٢٠١٦/١٤

تاريخ ٢٠١٦/٣/١٧

الموضوع : تمديد عقد استئجار الطاقة من البواخر لمدة سنتين مع زيادة الإنتاج بمعدل ١٠٠ ميغاواط.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه،

وعطفاً على المستندات الستة الوارد ذكرها والمرفقة بكتاب المديرية العامة - اللجنة الخاصة المؤلفة بموجب المذكرة الادارية رقم ٦ تاريخ ٢٠١٦/١/٣٠ والمذكرة الإدارية رقم ٨ تاريخ ٢٠١٦/١/٢،

ولما كان العقد الموقع مع شركة Karpowership ينتهي بتاريخ ٢٠١٦/٩/٣٠،

وحيث ان العقد نص في المادة (10.6) منه على وجود إمكانية لتمديد لمدة سنتين اضافيتين على ان تقوم مؤسسة كهرباء لبنان بطلب هذا التمديد من Karpowership قبل ستة أشهر من انتهاء العقد،

وبعدما ارتأت اللجنة المشار إليها أعلاه، ومستشار وزير الطاقة والمياه الدكتور المهندس ريمون عجر ان يصار إلى توجيه كتاب إلى Karpowership بهذا الشأن وافق عليه مجلس إدارة المؤسسة بموجب القرار رقم ٦٤-٢٠١٦/٦ تاريخ ٢٠١٦/٢/٤،

وبعد الاطلاع على العرض المفصل في هذا الموضوع بالإضافة إلى النتيجة والاقتراحات التي تم التوصل إليها،

وحيث ان تنفيذ العقد الحالي مع Karpowership يتم بطريقة طبيعية ولا تشوبه اية مشاكل تذكر إن كان من الناحية الفنية أو التعاقدية،

واستنادا إلى اقتراح اللجنة المؤلفة بموجب المذكرة الإدارية رقم ٦ تاريخ ٢٠١٦/١/٣٠ والمذكرة الإدارية رقم ٨ تاريخ ٢٠١٦/٢/٣ التي قامت بدراسة هذا الملف بالاشتراك مع ممثل وزارة الطاقة والمياه الدكتور المهندس ريمون عجر المكلف بموجب كتاب وزير الطاقة والمياه رقم ٢١٥٥/و تاريخ ٢٠١٥/٦/١٠،

وحيث ان الاعتماد المعقد لهذا المشروع والبالغ /١٤٠١,٩٥/ مليار ل.ل. غير متوفر منه مبلغ وقدره /١٧٣,٥٩/ مليار ل.ل. في موازنة العام ٢٠١٦ ولكنه يصبح متوفرا بعد الموافقة والمصادقة على البند ثالثا من كتاب المديرية العامة - اللجنة الخاصة المؤلفة بموجب المذكرة الادارية رقم ٦ تاريخ ٢٠١٦/١/٣٠ والمذكرة الإدارية رقم ٨ تاريخ ٢٠١٦/٢/٣ ومبلغ وقدره /١٢٢٨,٣٦/ مليار ل.ل. سيتم لحظه في موازنات الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ كاعتمادات دفع وفق الجدول الوارد في البند ثالثا من كتاب المديرية العامة اعلاه، وذلك وفقا لإفادة مراقب عقد النفقات المدونة في كتاب المديرية العامة - اللجنة الخاصة المؤلفة بموجب المذكرة الإدارية رقم ٦ تاريخ ٢٠١٦/١/٣٠ والمذكرة الإدارية رقم ٨ تاريخ ٢٠١٦/٢/٣،

وبعد الاطلاع على كتاب المديرية العامة المذكور، وبعد التداول، اتخذ مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٧، بالإجماع، القرار التالي نصه:

<< اولا - احاط العلم بان تمديد العقد الموقع مع شركة Karpowership لمدة سنتين هو وفق مدة سنتين عليه المادة (10.6) من عقد استئجار الطاقة بواسطة البواخر مع شركة Karpowership الموافق عليه من قبل مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١١/٦/١٧ والموقع من قبل وزارة الطاقة والمياه عن وأصالح مؤسسة كهرباء لبنان.

ثانيا - الموافقة على تمديد العقد الموقع مع شركة Karpowership لمدة سنتين ابتداء من ٢٠١٦/١٠/١ ولغاية ٢٠١٨/٩/٣٠ مع زيادة القدرة بحدود ١٠٠ ميغاوات وذلك وفق عرضها الوارد في كتابها رقم LBN-019 تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩، والذي تضمن شروطا إدارية ومالية افضل من العقد الأساسي الموافق عليه من قبل مجلس الوزراء، والذي يتم تنفيذه حاليا.

وبالتالي عقد صفقة بالتراضي مع شركة Karpowership لاستئجار الطاقة من البواخر بمبلغ تقديري اجمالي قدره /١٠٥,١٧/ مليون دولار (اربعمائة وخمسة مليون ومائة وسبعون الف دولار أميركي)، وذلك استنادا إلى المادة ١١٢ - الفقرة التاسعة من النظام المالي للمؤسسة.

ثالثا - ان الإعتمادات اللازمة لهذا المشروع والبالغة /١٤٠١,٩٥/ مليار ل.ل. متوافرة او ستتوافر على الشكل التالي :

أ - قبل اعتماد مبلغ وقدره /١٧٣,٥٩/ مليار ل.ل. (فقط مائة وثلاثة وسبعون مليار وخمسمائة وتسعون مليون ليرة لبنانية لا غير) من احتياطي موازنة العام ٢٠١٦ إلى حسابي استئجار الطاقة وشراء الفيول اويل وفق النسب التالي :

	جزء	بند	فقرة	رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ المطلوب اضافته (مليار ل.ل.)	المبلغ المطلوب تلك (مليار ل.ل.)
من	١	١٤	-	١٩٠٠٠	احتياطي الموازنة	-	١٧٣,٥٩
الى	١	١٠	١	١٠٠٧٠	استئجار الطاقة من البواخر	٧٥,٠٨	-
	١	١٠	١	١٠١٠٠	شراء فيول اويل	٩٨,٥١	-

علما وان رصيد احتياطي الموازنة العام ٢٠١٦ يصبح /٢٣٤ ٣٧٥/ مليون ل.ل. بعد تخفيض المبلغ المطلوب.

ب - مبلغ وقدره /١٢٢٨,٣٦/ مليار ل.ل. (فقط الف ومائتين وثمانية وعشرون مليارا وثلاثمائة وستون مليون ليرة لبنانية لا غير) سيتم لحظه كاعتمادات دفع في موازنات الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وفق الجدول التالي :

	جزء	بند	فقرة	رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ (مليار ل.ل.)
٢٠١٧	١	١٠	١	١٠٠٧٠	استئجار الطاقة من البواخر	٣٠٠,٣٠
	١	١٠	٢	١٠١٠٠	شراء فيول أويل	٣٢٤,٠٦
	١	١٠	٢	١٠١٦٠	بدل وفر استهلاك فيول أويل من البواخر	١,٦١
٢٠١٨	١	١٠	١	١٠٠٧٠	استئجار الطاقة من البواخر	٢٢٥,٢٢
	١	١٠	٢	١٠١٠٠	شراء فيول أويل	٢٩٥,٥٥
	١	١٠	٢	١٠١٦٠	بدل وفر استهلاك فيول أويل من البواخر	١,٦١

وبتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧، وجّه رئيس مجلس إدارة كهرباء لبنان كتاباً إلى وزير الطاقة حمل الرقم ٤٧٧٥، ابلغه بموجبه انه تم الاتفاق مع كارادينيز على تمديد العقد بسعر ٥٨,٥ دولار للميغاوات/ساعة بدلاً من ٥٩,٥ وتم تخفيض قيمة مكافأة الفيول (وليس الغاؤها) بحيث أصبح يتم تقاسم قيمة الوفر بين المؤسسة والمتعهد، وأن البند 10.6 من العقد يشير إلى إمكانية تمديده لمدة سنتين اضافيتين، وانتهى هذا الكتاب بالعبارة التالية:

"أما في ما خصّ الجهة الصالحة لتمديد العقد فإن هذا الامر يعود البتّ به إلى معالي وزير الطاقة والمياه"، وقد أراد رئيس مجلس إدارة كهرباء لبنان رمي كرة النار، التي يعرف عواقبها، بين يدي الوزير.

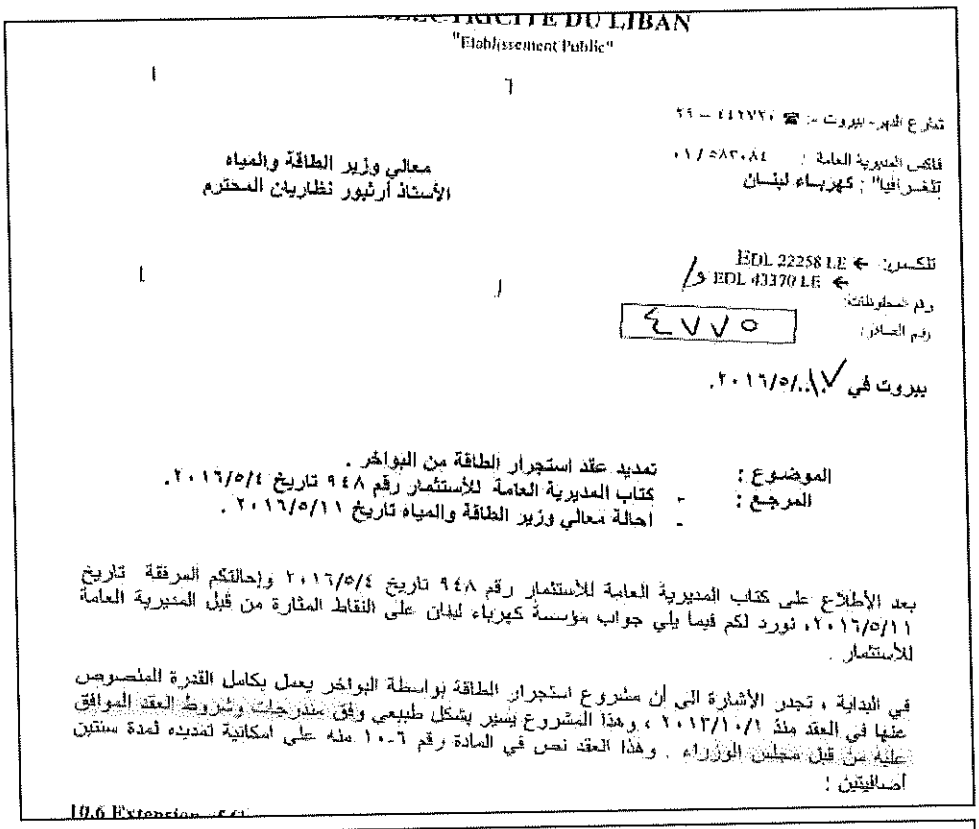

ELECTRICITE DU LIBAN
"Etablissement Public"

شارع الدهر - بيروت - ☎ ٤٤٢٧٢٠ - ٢٩

فاكس المديرية العامة : ٠١/ ٥٨٣٠٨٤
تلغراف "كهرباء لبنان"

تلكس: EDL 22258 LE
EDL 43370 LE

رقم المطلوبات:
رقم الصادر: ٤٧٧٥

معالي وزير الطاقة والمياه
الأستاذ أرثيور نظاريان المحترم

بيروت في ٢٠١٦/٥/١٧.

الموضوع : تمديد عقد استجرار الطاقة من البواخر .
المرجع : - كتاب المديرية العامة للأستثمار رقم ٩٤٨ تاريخ ٢٠١٦/٥/٤.
- احالة معالي وزير الطاقة والمياه تاريخ ٢٠١٦/٥/١١ .

بعد الأطلاع على كتاب المديرية العامة للأستثمار رقم ٩٤٨ تاريخ ٢٠١٦/٥/٤ وإحالتكم المرفقة تاريخ ٢٠١٦/٥/١١، نورد لكم فيما يلي جواب مؤسسة كهرباء لبنان على النقاط المثارة من قبل المديرية العامة للأستثمار .

في البداية ، تجدر الأشارة الى أن مشروع استجرار الطاقة بواسطة البواخر يعمل بكامل القدرة المنصوص عنها في العقد منذ ٢٠١٣/١٠/١ ، وهذا المشروع يسير بشكل طبيعي وفق مندرجات وشروط العقد الموافق عليه من قبل مجلس الوزراء . وهذا العقد نص في المادة رقم ١٠-٦ منه على امكانية تمديده لمدة سنتين اضافيتين :

10.6 Extension ...

٢- فيما يعود للسعر الأفرادي الثابت المقترح اي ٥,٨٥ سنت/كيلووات ساعة بدلاً من ٥,٩٥ سنت/كيلووات ساعة ، نفيدكم بأن تخفيض الأسعار المقترح في كتاب شركة Karpowership رقم LBN-019 تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩ لم يتناول فقط السعر الأفرادي الثابت بل تم ايضاً تخفيض قيمة المكافأة (Bonus) المعطاة الى المتعهد بحيث اصبح يتم تقاسم قيمة الوفر الناتج عن استهلاك الفيول اوبل مناصفة ما بين المؤسسة والمتعهد بدلاً من أن يكون بكامله للمتعهد كما هو الحال في العقد الحالي ، وهذا ما يتوافق مع توصية التفتيش المركزي المشار اليها في كتاب المديرية العامة للأستثمار . اضف الى ذلك أن العرض الجديد تضمن شروطاً افضل ذكرناها في احالتنا المرفقة

اما فيما خص موضوع الجهة الصالحة لتمديد العقد ، فان هذا الأمر يعود البت به الى معالي وزير الطاقة والمياه ، وبالتالي ، فاننا نعيد اليكم كامل الملف مرفقاً بكتابنا الجوابي هذا .

أملين أن نكون قد اجبنا على النقاط المثارة من قبل المديرية العامة للإستثمار ، ومع إستعداد مؤسسة كهرباء لبنان ، بكل شفافية وموضوعية ، لتقديم أية معلومات او توضيحات إضافية قد تجدونها ضرورية .

وتفضوا بقبول الأحترام .

ر.ع. (مستشار معالي وزير الطاقة والمياه)

بيروت في ٢٠١٦/٥/١٧
رئيس مجلس الأدارة – المدير العام
المهندس
كمال الحايك

وبطريقة ملتوية، ومن أجل تفادي المرور بمجلس الوزراء، لم يوقع المدعى عليه أرثيور نظاريان على عقد للتمديد بل وقع بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٣ على هذا التمديد بصيغة "ملحق" سُمّي بـ Addendum 1 ونص على تمديد العقد لمدة سنتين وعلى رفع القدرة الانتاجية للبواخر إلى ٣٨٠ ميغاوات وبسعر ٥٨,٥ دولار للميغاوات/ساعة، مستغلاً بذلك فخ البند 10.6 الذي جرى تمريره في العقد الأساسي بعلم أو بدون علم رئيس الحكومة آنذاك نجيب ميقاتي، مع العلم بالطبع ان الحق بالتمديد، ولو سلمنا جدلاً بقانونيته، لا يعطي الحق بتعديل أي بند من بنود العقد سواء من جهة القدرة الإنتاجية أو لجهة بدل الايجار، إلا انه يبدو ان الرئيس ميقاتي قد جزأ الصفقة أو سمح بتجزئتها من أجل تمريرها اما المواطن على مرحلتين.

وبحسبة بسيطة يتبيّن ان الخزينة اللبنانية كانت قد تكبّدت في السنوات الثلاث الأولى من عقد البواخر حوالي ٣٩٣ مليون دولار، ثم تكبّدت في السنتين الممددتين:

0.0585$X(24X365)/12X93%X24X380000KW=362.206.728$

وبالتالي تكون الخزينة العامة قد دفعت لشركة كارادينيز، بدون قيمة الفيول، ٧٥٥,٢٠٦,٧٢٨د.أ. لمدة ٥ سنوات، وذلك كبدلات ايجار فقط دون مكافأة توفير الفيول ودون الزيادات الأخرى، وقد تحدثت بعض الدراسات عن أن الكلفة الحقيقية لاستئجار البواخر بموجب العقد الأساسي والـ Addendum 1 قد قاربت المليار ونصف المليار دولار في السنوات الخمس الأولى.

ونشير هنا إلى أن كلفة بناء الميغاوات الواحد في كل دول العالم تتراوح بين الـ ٨٠٠,٠٠٠ وبين المليون دولار في معامل الإنتاج الثابتة والدائمة والمملوكة من الدولة والتي يمكن الاستفادة منها لأكثر من ٢٥ سنة، في حين انه تم استئجار باخرتي كهرباء بقدرة ٢٧٠ ميغاوات لمدة ثلاث سنوات ثم ٣٨٠ ميغاوات لمدة سنتين بكلفة قاربت المليار ونصف المليار دولار أميركي، أي بكلفة بناء ثلاثة أو أربعة معامل ثابتة (تقريباً) مملوكة من الدولة اللبنانية أو مؤسسة كهرباء لبنان؛ كحال من يذهب إلى شركة مرسيدس فيجد سيارة بسعر ١٠٠ الف دولار أميركي فيقرّر الذهاب إلى شركة لتأجير السيارات ويستأجر ذات السيارة لمدة خمس سنوات بمبلغ ٣٠٠ أو ٤٠٠ الف دولار، وقد

قامت مصر ببناء محطات كهرباء بقدرة ١٥,٠٠٠ ميغاوات (١٠ اضعاف حاجة لبنان) بكلفة ٦ مليار يورو.

فضيحة الفضائح في لبنان... إنها الكهرباء! افتتاح ٣ محطات كهرباء لتوليد الكهرباء في مصر ... يعادل ثمن استعمار لبنان لبواخر من تركيا وسوريا لمدة خمس سنوات

)فضيحة الفضائح في لبنان... إنها الكهرباء!(....

أمس، افتتحت ثلاث محطات لتوليد الكهرباء في مصر... بدأ بناؤها قبل ثلاث سنوات فقط، بطاقة تقارب ١٥ ألف ميغاوات. بالاضافة الى مزرعة لطاقة الرياح بطاقة ٥٨٠ ميغاوات.

تكلفة المحطات الثلاث بلغت ٦ مليارات يورو (٧ مليارات دولار تقريبا)، بمعدل مليارى يورو لكل محطة. فيما بلغت تكلفة مزرعة الرياح ٦٧٠ مليون دولار.

•طاقة المحطات الثلاث تعادل عشرة أضعاف ما يحتاجه لبنان لتوفير الكهرباء ٢٤/٢٤ مع الاستغناء عن البواخر التركية والاستجرار من سوريا! كما تعادل أيضا عشرة أضعاف الطاقة الإنتاجية الحالية لمؤسسة كهرباء لبنان.

•تكلفة بناء المحطات الثلاث في مصر تكشف حجم السرقات المهول في لبنان. تخيّل أن الحكومة اللبنانية كانت تناقش استئجار (وليس شراء) ٣ بواخر تركية بطاقة ١٢٠٠ ميغاوات لخمس سنوات مقابل ٣,٥ مليار دولار، أي أن لبنان كان سيدفع نصف ما أنفقته مصر لبناء المحطات، ليحصل على ٨٪ من طاقتها، وبالإيجار لخمس سنوات فقط!

•بحسب البيان الصحفي لشركة "أوراسكوم كونسركشن"، فإن إنشاء المحطة الواحدة بطاقة ٤٨٠٠ ميغاوات بلغت تكلفته مليارى يورو فقط لا غير. هذه المحطة تعادل طاقتها خمسة أضعاف العجز الحالي للكهرباء في لبنان، وأكثر من ضعفي حاجة لبنان في حال الاستغناء عن البواخر التركية والاستجرار من سوريا!

الم يحن الوقت بعد لكي يعيش الشعب اللبناني عيشة كريمة بعيداً عن السرقات والمحاصصات السياسية التي انقلت كاهله على مر عقود من الزمن، وهو يدفع فاتورتين شهرياً "لشركة الكهرباء" "ولمافيا المولدات.... "

)برسم من يملك الضمير في لبنان(....

د. قاسم الساحلي

- فضيحة بواخر الكهرباء – الجزء الثالث:

قبل أن نبدأ الكلام عن ملف البواخر في ولاية الوزير أبي خليل لا بد أن نشير إلى ان الشعب اللبناني بأسره قد اجمع على ان الوزير ابي خليل هو وكيل الوزير جبران باسيل في وزارة الطاقة وأن باسيل هو وزير الطاقة الحقيقي، وقد تأكد هذا الكلام رسمياً على لسان وزير المالية في الحكومة اللبنانية الوزير علي حسن خليل الذي صرح بما يلي:

أخبار لبنان | 5 آذار 2018

علي حسن خليل ردا على سيزار ابي خليل: لن أرد على الوكيل لأنه يعرف ويحرف كما يطلب منه والحكم هو القانون

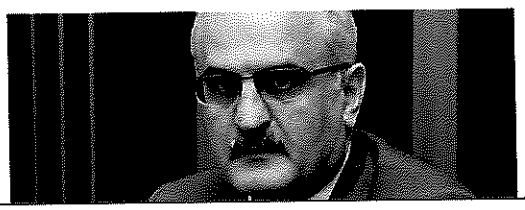

وأثناء ولاية أبي خليل صودف، ويا لها من صدفة، انتهاء عقد استئجار البواخر الذي استمرّ لمدة خمس سنوات دون أن يكلف هذا الوزير ومن سبقه أنفسهم بإيجاد الحلول الناجعة لحل هذه المعضلة التي قامت جميع بلدان العالم الثالث بحلّها باستثناء بلاد الأرز التي أطلق وزير خارجيتها السابق الآمال والوعود بقدرته على إعادة إعمار المشرق في حين أنه لم يقوَ على حلّ مشكلة الكهرباء في بلدٍ تبلغ مساحته عشرة آلاف كيلومتراً مربعاً، وقد وجدناه منذ بضعة أيام يتحدث عن انشاء قطارات في الداخل والخارج وانشاء ثلاث مطارات إضافية وانشاء جزر اصطناعية سياحية في حين ان لم يستطع تأمين الكهرباء لنقطة صغيرة على خارطة العالم.

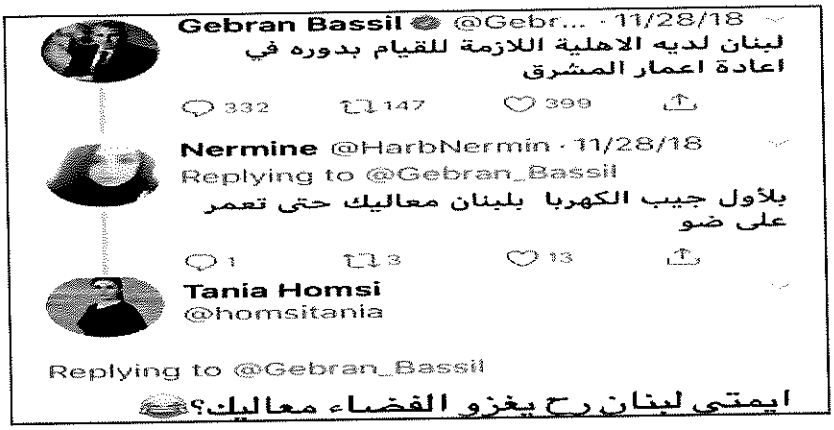

وبدلاً من أن يفاجئ الوزير أبي خليل جمهور الإصلاح والتغيير بخطة إصلاحية لقطاع الكهرباء، قام بإطلاق مناقصة مشبوهة لاستئجار باخرتين جديدتين بقدرة ٨٢٥ ميغاوات وبكلفة تبلغ مليار و٨٨٦ مليون دولار، ليتبيّن لاحقاً أنه جرى تفصيل المناقصة على قياس شركة كارادينيز التي كانت قد بنت البواخر المذكورة مواصفاتها في دفتر شروط المناقصة والتي كانت تقارير الرسمية ولاسيما قرار هيئة تفتيش المركزي قد حذرت من التعامل معها لعدم مصداقيتها ولتورطها في قضايا فساد وخصوصاً في باكستان، وتبين أن البواخر المنوي استئجارها بمليار و٨٨٦ مليون دولار لا يتجاوز ثمن شرائها بالكامل وتملكها من قبل الدولة الـ ٦٥٠ مليون دولار.

فضائح ملف الكهرباء: ثمن البواخر ٦٥٠ مليون دولار ويتم استئجارها بـ ١٨٠٠ مليون دولار

كتبه :رصد الموقع في :الأحد ٣ آذار ٢٠١٩
طباعة البريد الإلكتروني

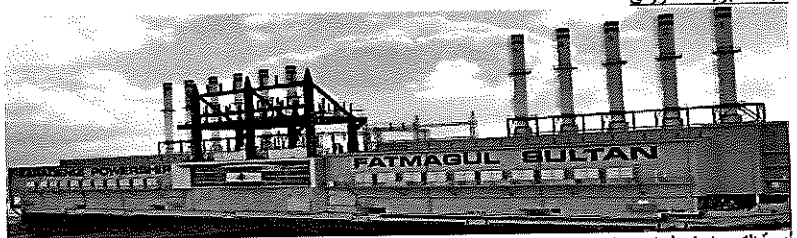

أزمة الكهرباء في لبنان – تابع

طالب الصحافي" جوني منير "القضاء المالي بالتحرّك في ملف الكهرباء، معتبرا ان ما يحصل فضيحة، وقال" :الشعب اللبناني يموت جوعا فيما يعمل أفرقاء على سرقة اللبنانيين بحوالى الـ ٩٠٠ مليون دولار."... وتابع منير: "عندما نسمع مثل هذه الروايات نكتشف أن هناك سرقة وأكثر من سرقة، واضعًا هذه المعلومات بعهدة القضاء المالي الذي عليه ان يتحرك."... واكد ان ليس المطلوب فقط ان تتوقف الصفقة، أن بل يُستدعى القائمون عليها كي يُخبرونا عن السرقة، مضيفا: قبل إن فريقا لبنانيا صار Honoré لهذه البواخر لذلك يصرون عليها."ونقل عن "كريم خياط" قوله إنه عرض شراء البواخر وقيمتها ٦٥٠ مليون دولار إذا لم تُجرَ مفاوضات لإنقاص السعر، والدفع يُقسّط على ٣ سنوات وتصبح البواخر ملكا للبنان، وفي الوقت نفسه يتم شراء الكهرباء من سوريا، لكنهم رفضوا ذلك لأن الأمر يتم بين دولة ودولة أي من دون الحصول على عمولات.

فعند مشارفة عقد البواخر الممدد على الانتهاء، وضع الوزير ابي خليل خطة لاستئجار باخرتين إضافيتين بقدرة ٨٢٥ ميغاوات (حوالي ٤٠٠ ميغاوات من كل باخرة) ليصبح استهلاك لبنان من البواخر حوالي ١٢٠٠ميغاوات وكلفتها بحسب بعض الدراسات تصل إلى ٣,٥ مليار دولار لمدة خمس سنوات، وتبيّن أنه لا يوجد أي باخرة في العالم بقدرة ٤٠٠ ميغاوات إلا لدى شركة كارادينيز، وقد جرى بناؤها وتجهيزها مسبقاً بانتظار ارسالها إلى لبنان، وتمكن بعض المتابعين لفضيحة البواخر من تصوير باخرة راسية في احد الموانئ التركية كانت شركة كارادينيز بصدد بنائها خصيصاً للبنان.

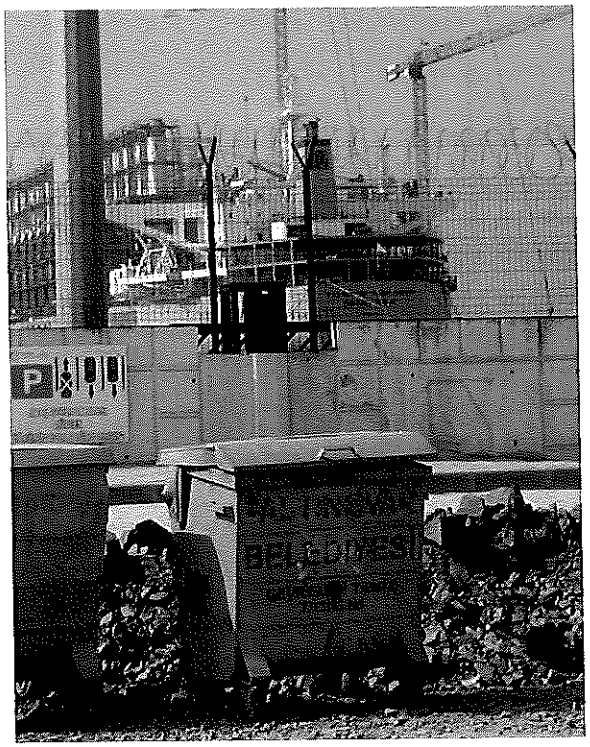

وسعى الوزير ابي خليل لتمرير الصفقة مع كارادينيز دون المرور بمجلس الوزراء وذلك عبر اتباع ذات أسلوب سلفه، أي عبر توقيع ملحق للعقد الأساسي مع الشركة سُمي بـ Addendum 2 وجاء في مقدمته أن وزارة الطاقة كانت قد وقعت مع الشركة عقداً في العام ٢٠١٢ لمدة ثلاث سنوات وملحقاً في العام ٢٠١٦ مدّد العقد لمدة سنتين مع زيادة الإنتاج وأن المتعهد يرغب بتزويد الفريق الأول بقدرة إضافية بقيمة ٨٢٥ ميغاوات. وقد استحصل النائب سامي الجميّل على نسخة من الملحق حيث تبيّن أن المعنيين، وبسبب عجلتهم وتعجلهم، قد تركوا اسم شركة كارادينيز على العقد مما يؤكد ان التعاقد مع هذه الشركة كان قد تمّ بشكل نهائي. **ويتضح من الملحق الفضيحة أن وزارة الطاقة كانت تنوي استئجار الـ ٨٢٥ ميغاوات الإضافية بمبلغ ٥٨ دولار للميغاوات/ساعة ولمدة ٥ سنوات بحيث تبلغ القيمة الأساسية للمشروع الإضافي ١,٨٨٦,٢٤٧,٠٠٠ دولار أي حوالي المليارين دولار، وهذه القيمة كانت ستُضاف إلى المبلغ المدفوع للبواخر الموجودة حالياً، وبالتالي يكون من شأن صفقة البواخر الجديدة أن تزيد الكلفة الاجمالية التي تتحملها الخزينة العامة لتصل إلى خمسة مليارات دولار خلال الأعوام الخمس المقبلة. وبالرغم من ذكر هذا التزوير وهذه الفضيحة على منبر البرلمان وعلى الهواء مباشرةً، لم نرَ اي تحرك او اي ملاحقة او اي تحقيق يذكر.**

(صورة عن الملحق Addendum 2 مرفقة ربطاً) (مستند رقم ٦)

ADDENDUM NO: 2
IN RESPECT OF
ENERGY CONVERSION WORKS CONTRACT

DATED _____

By and between

THE REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF ENERGY AND WATER

On behalf and for the benefit of
"ELECTRICITÉ DU LIBAN"

and

KARPOWERSHIP LEBANON COMPANY LIMITED

THE ADDENDUM IS MADE BETWEEN

1. **The Republic of Lebanon**, duly represented by the Ministry of Energy and Water, contracting on behalf and for the benefit of Électricité du Liban, having its main address at Corniche du Fleuve, Beirut, Lebanon,

hereinafter referred to as the **CLIENT**,

and,

2. **Karpowership Lebanon Company Limited**, a company incorporated under the laws of the Republic of the Marshall Islands, whose registered office is located at Ajeltake Road, Ajeltake Island, Majuro, MH 96960, the Republic of the Marshall Islands under the registration number 39334

hereinafter referred to as the **CONTRACTOR**,

hereinafter individually "**a Party**" and collectively "**the Parties**".

PREAMBLE

WHEREAS, the Republic of Lebanon, duly represented by the Ministry of Energy and Water, contracting on behalf and for the benefit of Électricité du Liban and the CONTRACTOR entered into an Energy Conversion Works Contract on 13th July 2012 ("**ECW Contract**") for the supply of Energy Conversion Works by the CONTRACTOR to the CLIENT via its Powerships;

WHEREAS, pursuant to Clause 10.6 of the ECW Contract, the Parties extended the term of the ECW Contract for a period of two (2) additional years beyond the original ECW Term by an Addendum to the ECW Contract dated 13 July 2016 (the ECW Contract together with the Addendum shall be referred to as the "**Amended ECW Contract**");

WHEREAS, the CONTRACTOR desires to provide the CLIENT with additional Energy Conversion Works via its own Powerships with an additional capacity of 825 MW and continuously operating them, including performing all related and necessary operation and maintenance and technical services (the "**Additional Project**");

WHEREAS, the CLIENT wishes to purchase additional Energy Conversion Works supplied from the Powerships with an additional capacity of 825 MW and have them operated to generate electricity for the purposes of providing Électricité du Liban with electricity for a period of at least sixty (60) months, subject to renewal by mutual consent of the Parties herein;

WHEREAS, the PARTIES wish to enter into this Addendum No:2 to the ECW Contract that will govern the additional Energy Conversion Works including the provision of operation, maintenance and technical services of and in relation to the Powerships by keeping the equipment readily available, at the Sites, for such works and the payment conditions for such works;

WHEREAS, the Lebanese Council of Ministers, approved, in its Decision No. (___) dated _____, renting energy from power barges in an additional capacity of 825 MW and for a maximum period of five (5) years

IN WITNESS WHEREOF the Parties hereto have caused this Addendum to be executed by their duly authorized representatives as a legally binding contract in two originals and delivered on the day and year written hereunder. Each party shall retain one original copy.

SIGNATORIES

For and on Behalf of
The Republic of Lebanon, duly represented by the Ministry of Energy and Water, contracting on behalf and for the benefit of Électricité du Liban,

.....

For and on Behalf of
Karpowership Lebanon Company Limited

.....
Orhan Karadeniz
Chief Executive Officer

delivery of Fuel to such Powerships. The provisions of Clause 7 (Metering of the HFO and Electricity Flows) shall apply to the construction, commissioning and remedying of any defects of the HFO Connection Facilities, the HFO Metering System, the Electricity Connection Facilities and the Electricity Metering System for the Additional Project.

5. The following paragraph shall be added to Clause 9.1 (ECW Fee):

"(b) The EC Rate for the Additional Project of 0.0580 US Dollar/kWh (zero point zero five eight US Dollars per kilowatt hour) includes 0.0124US Dollar/kWh (zero point zero one two four US Dollars per kilowatt hour) for operation and maintenance."

6. The following shall be added to Clause 9.2 (Base Contract Value):

"Base Contract Value for the Additional Project = 0.0580 USD X (24 X 365) / 12 X 90% X 60 X 825000 kW"

"Base Contract Value for the Additional Project = $ 1,886,247,000" (one billion eight hundred eighty-six million two hundred forty-seven thousand US dollars)

"Annual Base Contract Value for the Additional Project = $ 377,349,400" (three hundred seventy-seven million three hundred forty-nine thousand four hundred US dollars)

7. The following shall be added to Clause 10 (Commencement Date and Target Commercial Operations Date)

"(a) The Commencement Date for the Additional Project shall be deemed to take effect upon

وبعد افتضاح المخطط المذكور أعلاه، اضطر الوزير ابي خليل للجوء إلى مجلس الوزراء الذي أقر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٨ خطة إنقاذية لقطاع الكهرباء لصيف ٢٠١٧ قضت باستئجار بواخر إضافية بقدرة ٨٢٥ ميغاوات، الا ان مجلس الوزراء عاد وكلف وزير الطاقة باستدراج العروض واعداد المناقصات اللازمة وعرض كافة مراحلها تباعاً على مجلس الوزراء.

وقد أطلق الوزير ابي خليل مناقصة لاستئجار البواخر الجديدة ووضع استدراج عروض (request for proposal) ركيك وغير مهني ولا يمكن قبوله في صفقة بحوالي المليارين دولار، وكل ذلك دون المرور بإدارة المناقصات أو بمؤسسة كهرباء لبنان، وقد أثارت هذه المسألة ضجة سياسية وإعلامية كبيرة طالت الوزيرين ابي خليل وباسيل مما استدعى تدخل رئيس الجمهورية دفاعاً عن الصفقة حيث تمسّك في جلسة مجلس الوزراء بالمادة ٦٦ من الدستور في وجه المطالبين بإجراء المناقصة في إدارة المناقصات مؤكداً على أن "الوزير هو سيد نفسه" وبإمكانه بالتالي أن يجري بنفسه كافة المناقصات المتعلقة بوزارته.
(صورة عن استدراج العروض مرفقة ربطاً) (مستند رقم ٧)

وصرح النائب ياسين جابر بما يلي:"أثرنا في لجنة المال والموازنة التبعات المالية على الخزينة جرّاء استئجار البواخر. وتبيّن أن وزارة المال لم تدرج كلفة الاستئجار في مشروع الموازنة، وبالتالي فإن انعكاس هذا الإنفاق على العجز سيكون كبيراً، إذ أن الزيادة في العجز السنوي سترتفع بقيمة لا تقل عن ٨٠٠ مليون دولار سنوياً....

لقد كان البنك الدولي واضحاً بأن زيادة الإنفاق سترتب نتائج كارثية على الاقتصاد، وهو تحدّث عن الكهرباء وعن الخيارات غير المنطقية التيسس تقوم بها الدولة في هذا المجال. البنك الدولي طلب أن تكون هناك خيارات واضحة ومستدامة، وهذا الأمر لا يشمل استئجار بواخر بكلفة تصل إلى ملياري دولار لمدّة ثلاث سنوات".

6

تحقيق

لم تفلح الاعتراضات على ملف الترهل بوادر الكهرباء، في توجيه دفة مشاريع الطبقة السياسية الكبرى باتجاه الكشف عن ملف الكهرباء، من خلال إبعاد الاتهامات بالفساد والتهرب الضريبي المتعلقة بتجارة السلاح في المنطقة الشرقية لشبكة الكهرباء، بدءاً من الشرق - الشمال - الغرب، لخيارات مرتفعة الثمن

مافيا السياسيين وصراعاتهم تواصل الهدر وحجب الكهرباء عن الناس

من يحسم الجدوى: بناء معامل أم استئجارها؟

لا فرق بين تجهيز المعمل على الباخرة او على الارض وكلاهما يتطلب وقتاً متساوياً

«حقي» بواخر الكهرباء

وتجدر الإشارة إلى أن استدراج العروض الذي أطلقه وزير الطاقة في الأول من نيسان ٢٠١٧ قد نشر بموجب إعلان في ثلاث صحف محلية يُظهر أن المرجع بشأن هذا الاستدراج هو مستشار وزير الطاقة المهندس روبرت سفيري.

وبعد إعلان استدراج العروض تعرض الوزيران باسيل وأبي خليل مجدداً لحملة عنيفة من قبل شركائهما في الحكومة وقد خرجت هذه الحملة إلى الإعلام، وكتب خضر حسان في جريدة "المدن" الالكترونية مقالاً جاء فيه:

"أن فرحة الوزير باسيل لم تدم طويلاً بعد موافقة مجلس الوزراء على خطة الكهرباء القاضية باستئجار بواخر إضافية، وقال حسان أن باسيل، العراب الحقيقي لوزارة الطاقة، لم يستطع انتشال مستشاره وزير الطاقة سيزار ابي خليل من مستنقع الانتقادات التي توجه إليه في العلن، إما من الاعلام المتابع لملف الكهرباء، من البواخر إلى مقدمي الخدمات، مروراً بفساد القطاع، وإما من النواب الذي يسألون عن تفاصيل الخطة الجديدة وعن ثغرات الخطة القديمة، وأن المساءلة الإعلامية والسياسية أفضت إلى ارتفاع معدلات القلق لدى الفريق الباسيلي، إذ أن الخطة المزعومة التي نالت الموافقة المبدئية في مجلس الوزراء سرعان ما انقلبت إلى رفض مبطّن، وهذا الرفض لوّح به النائب وليد جنبلاط عبر تويتر ثم تُرجم في جلسة مساءلة الحكومة في ٦ نيسان عبر تصويب النائب أكرم شهيب على الخطة، وكذلك رأى النائب أنطوان زهرا أن اللبنانيين مستعدون للعيش في التقنين حتى تأمين الكهرباء بدون ديون في إشارة منه إلى الديون التي ستترتب على الخزينة من جراء استئجار بواخر طاقة إضافية، فيما اعتبر النائب حسن فضل الله أنه كان بمقدورنا منذ خمس سنوات أن ننشئ معامل كهرباء على الطاقة النووية...وأن باسيل لم يعر أي أهمية للإصلاحات المطلوبة في ملف الكهرباء، لا حين كان هو وزيراً للطاقة بالأصالة ولا حين كان وزيراً في الكواليس في عهد الوزير نظريان أو الوزير أبي خليل".

خطة الكهرباء لن تمر: المكاسب للجميع.. وإلا!

خضر حسان | [illegible] ٢٠١٢

شارك المقال:

حاول أبي خليل تلافي الأرقام السياسية مدافعاً عن خطة باسيل (المدن)

لم تدم فرحة وزير الخارجية جبران باسيل طويلاً بعد موافقة مجلس الوزراء، يوم الثلاثاء ٢٨ آذار، على خطة الكهرباء القاضية باستجرار باخرتين إضافيتين، تنضمان إلى باخرتي الطاقة، لأطمة عول وأورهان بيه.

باسيل، العراب الحقيقي لوزارة الطاقة، لم يستطع انتشال مستشاره السابق، ووزير الطاقة الحالي سيزار أبي خليل، من مستنقع الإنتقادات التي توجه إليه في العلن. إما من الإعلام المتابع ملف الكهرباء، من البواخر إلى مقدمي خدماته، مروراً بفساد القطاع، سواء في الوزارة أم في مؤسسة كهرباء لبنان. وإما من الوزراء والنواب الذين يسألون عن تفاصيل الخطة الجديدة، وعن ثغرات الخطة القديمة. وفي النتيجة، يحاول أبي خليل ترتيب كلماته، ليرد بمزيد من الوعود، على حقائق وأرقام ضاعت في أزقة الوزارة والمؤسسة.

المساءلة الإعلامية والسياسية، أفضت إلى ارتفاع معدلات القلق لدى الفريق الباسيلي. إذ إن الخطة المزعومة التي نالت الموافقة المبدئية في مجلس الوزراء، سرعان ما انقلبت إلى رفض مبطّن، يتم توقيعه عبر تفنيد الخطة وإظهار فشلها. والرفض الذي لوّح به صراحة النائب وليد جنبلاط عبر تغريداته على تويتر، تُرجم في جلسة مساءلة الحكومة، الخميس ٦ نيسان، عبر تصويب النائب أكرم شهيب على الخطة، بسؤاله عن ضمانة عدم تكرار تجربة العام ٢٠١٢ في ملف الكهرباء. ولم يكن شهيب الوحيد الذي صوب على خطة باسيل، إذ رأى النائب أنطوان زهرا أن اللبنانيين مستعدون للعيش في الوضع الحالي من التقنين "حتى تأمين الكهرباء من دون ديون"،

وبرغم كل ما تقدم، تابع ابي خليل ملف استدراج العروض واستلمت أمانة سر مكتبه بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢ ثمانية عروض من شركات مختلفة، ثم بدأ الوزير بفضّ العروض الإدارية بشكل مخالف لنظام المناقصات ولقانون المحاسبة العمومية لاسيما أن استدراج العروض بحد ذاته كان قد تمَّ من خارج إدارة المناقصات ومن خارج مؤسسة كهرباء لبنان، الأمر الذي أثار مجدداً موجة انتقادات عارمة بوجه الوزير ابي خليل وبوجه باسيل شخصياً.

وبتاريخ ٩ أيار ٢٠١٧ جاء الرد على لسان رئيس السلطة التشريعية نبيه بري الذي صرّح بأنّ صفقة البواخر "معوّمة للجيوب" وأنّ كل صفقة لا تمر بإدارة المناقصات مشبوهة حتماً، مشيراً إلى أنّ "من وضع نفسه موضع التهم فلا تلومنّ من أحسن الظن به سيما هذه المرة". وبالرغم من كلام بري لم نرَ اي ملاحقة او اي تحقيق ولو حتى بصورة شكلية.

وأمام هذه الضغوط اضطر مجلس الوزراء للتدخل مجدداً، واتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢١ قراراً "بإحالة كامل الملف المتعلق باستقدام معامل توليد الكهرباء إلى إدارة المناقصات لفض العروض المالية وإعداد تقرير كامل عن استدراج العروض وإحالته إلى الوزير لإعداد تقرير مفصل ورفعه لمجلس الوزراء بأسرع وقت ممكن".

وبتاريخ ٢٠١٧/٦/٣٠ فجَّر الصحفي في جريدة الأخبار محمد وهبة قنبلة من العيار الثقيل في مقال بعنوان "قرار مجلس الوزراء مزوَّر" أكد فيه أن إدارة المناقصات تبلغت قرار مجلس الوزراء تاريخ ٢٠١٧/٦/٢١ إلا أن مضمون القرار أثار شبهات بوجود تزوير متعمد وأن القرار قد صدر بصيغة مختلفة عمَّا اتفق عليه في مجلس الوزراء وأعلنه وزير الإعلام في المقررات الرسمية بعد الجلسة، اذ أن مقررات مجلس الوزراء التي أذاعها وزير الإعلام والتي نشرت على الموقعين الالكترونيين للقصر الجمهوري والوكالة الوطنية للإعلام نصت على إحالة كامل الملف المتعلق باستقدام معامل توليد الكهرباء إلى إدارة المناقصات لفض العروض المالية وإعداد تقرير كامل عن استدراج العروض وإحالته إلى الوزير لإعداد تقرير مفصل ورفعه لمجلس الوزراء بأسرع وقت ممكن، غير أن القرار رقم ٦٤ المذكور في محضر الجلسة رقم ٣٢ جاء على النحو الآتي: قرر مجلس الوزراء الموافقة على إحالة كامل الملف إلى إدارة المناقصات لفض العروض المالية وإعداد تقرير كامل عن استدراج العروض المالية المتعلقة باستقدام معامل توليد الكهرباء العائمة وإحالته إلى الوزير المختص تمهيداً لإعداد تقرير مفصل ورفعه لمجلس الوزراء للبت به بأسرع وقت ممكن".

ويتبين أن الصيغة الأولى التي أذاعها وزير الإعلام توسع عمل إدارة المناقصات عبر إعداد تقرير كامل عن استدراج العروض في حين أن الصيغة المحرفة تحصر مهمة إدارة المناقصات بإعداد تقرير عن العروض المالية فقط ولا تعطيها الصلاحية لإعداد تقرير يتناول دفتر الشروط ولا تتيح لها مطابقة النصوص والقوانين المرعية بشأن آليات فض العروض الآلية التي جرت في وزارة الطاقة.

ملف بواخر الكهرباء: قرار مجلس الوزراء مزوّر!

محمد وهبة

تبلّغت امس إدارة المناقصات قرار مجلس الوزراء، الصادر في 21 حزيران الماضي، والمتضمن إحالة ملف استدراج عروض بواخر الكهرباء إليها.

مرور أسبوع قبل تبليغ القرار قد لا يثير أي شبهات في ضوء عطلة عيد الفطر التي انقطعت بومي عمل (الاثنين والثلاثاء). إلا أن مضمون القرار أثار شبهات بوجود تزوير متعمّد. فهو صدر بصيغة مختلفة عما اتفق عليه في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير محمد فنيش وأعلنه وزير الإعلام ملحم رياشي في المقررات الرسمية بعد الجلسة.

تحصر صيغة القرار الصادر مهمة إدارة المناقصات بفض العروض المالية وإعداد تقرير في هذا الشأن، في حين أن الصيغة التي أعلنها رياشي توسّع مهمة إدارة المناقصات في اتجاه إعداد تقرير عن كامل ملف استدراج العروض، في كل المراحل.

لخصة هذا القرار بدأت في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في 21 حزيران، والتي كان على جدول أعمالها كتاب مرفوع من وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل، يقدّم فيه اقتراحين بشأن استدراج عروض بواخر الكهرباء مع تفضيله لأحدهما. أبي خليل طلب فضّ العروض عبر «لجنة وزارية أو في إدارة المناقصات، مع تفضيل خيار تشكيل لجنة وزارية تماشياً مع المسار الإداري الذي سلكه الملف والقوانين والأنظمة المرعية الإجراء». جاء هذا الكتاب بمثابة فرصة لعدد من الوزراء المعترضين على طريقة إدارة ملف استدراج عروض استئجار بواخر الكهرباء، ولا سيما في ظل الاتهامات الموجّهة من وزيري المال والزراعة بأن قرار مجلس الوزراء رقم 1 الصادر في 28 آذار والذي يوافق على الخطة الإنقاذية للكهرباء في صيف 2017 هو «مزوّر» ويختلف عما اتفق عليه في المجلس. غير أن هذه الاتهامات ليست هي الوحيدة التي تطاول هذا الملف، بل كانت هناك مطالب

والتقنية في وزارة الطاقة، وذلك على اعتبار أن مجلس الوزراء لم يطلع على أي تفصيل من تفاصيل عملية التلزيم، ولا سيما دفتر الشروط وفض العروض الإدارية والتقنية وسواها. وفي المقابل، ناقش وزراء تيار المستقبل والتيار الوطني الحرّ اقتراح أبي خليل، بالاستناد إلى التجربة السابقة التي ذكرها أبي خليل في كتابه المرفوع إلى مجلس الوزراء والذي يشير إلى أن «المسار الإداري الذي سلكه استدراج العروض المماثل سنة 2012 و2013 انتهى بتأليف لجنة وزارية لدراسة العروض والتقارير والتفاوض مع الشركات».

محور النقاش في جلسة مجلس الوزراء المذكورة كان حول دفتر الشروط، الجهة التي تنفذ التلزيم، مهل التنفيذ كما قدّمها العارضون، طرق التمويل. الاختلاف بين الطرفين كان كبيراً، ما استدعى تدخّلاً «إيجابياً» من الوزير محمد فنيش، مقترحاً صيغة نالت قبولاً لدى الجميع. جوهر هذه الصيغة مبني على النقاشات الحادة التي

وأكد النائب أنور الخليل هذا التزوير الحاصل في جلسة علنية لمجلس النواب خلال مناقشة البيان الوزاري للحكومة الأخيرة.

وبتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ نشر موقع بوابة لبنان للتنمية والمعرفة مقالاً يؤكد التزوير الحاصل في صيغة قرار مجلس الوزراء ويشير إلى ان القبول بإحالة الملف إلى إدارة المناقصات يعني حفظ ماء وجه العونيين وتحديداً الوزير باسيل عرّاب المشروع.

ملف بواخر الكهرباء الى دائرة المناقصات مزورا (!؟)

03-07-2017

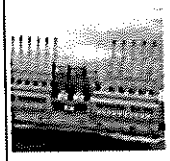

بعد الصحه التى اثارتها مناقصه بواخر الكهرباء، لناحيه وجوب فض العروض فى دائره المناقصات او فى مؤسسه الكهرباء، سلّعب إداره المناقصات، يوم الخميس الماضى، قرار مجلس الوزراء، الصادر فى 21 حزيران الماضى، والمتضمن إحالة ملف استدراج عروض بواخر الكهرباء إليها، إلا أن مضمون القرار، بحسب صحيفه الاخبار، أثار شبهات بوجود تزوير متعمّد، لانه صدر بصيغة مختلفه عمّا اتفق عليه فى مجلس الوزراء.

وللاشاره حصر القرار الجديد دور اداره المناقصات بفض العروض الماليه فقط، دون التعليق على المرحلتين الاداريه والتقنيه السابقتين لفض العروض الماليه، كما انه صلاحيه رفع تقرير لها مستقل عن تقرير وزير الطاقه، سيزار ابى خليل، الى مجلس الوزراء، فى حين أن الصيغة الاصلية توسّع مهمة إداره المناقصات فى اتجاه إعداد تقرير عن كامل ملف استدراج العروض وفى كل المراحل، من جهتها، اعتبرت صحيفه "النهار"، ان الفضيحه لا تكمن فى التزوير الحاصل فحسب، لكن ايضاً فى عدم خروج أى مسؤول حكومى ليعرض ملابسات القرار ويوضح ما إذا كان فعلا تعرض للتزوير أو لا؟. وفى التكهنات حول مصير خطه الكهرباء الانفاديه، اشارت مصادر لموقع "المدن" الالكترونى ان "القبول باجراء المناقصات عبر دائرة المناقصات، بعد رفض ابى خليل لها سابقاً، يعنى التخلى عن المشروع بطريقة تحفظ ماء وجه العونيين، وتحديداً الوزير جبران باسيل، عرّاب المشروع، الذى واجه معارضة كبيرة من الاقطاب السياسيين. واعتبرت المصادر نفسها ان العونيين لا يريدون التورط أكثر فى مشروع البواخر، لاسباب كثيره ابرزها ان هدف رفع التعبئة الكهربائية فى فصل الصيف، لن يحصل مع تأخر موعد فض العروض. (الاخبار، النهار والديار 28 و30 حزيران 2017)

وبتاريخ ٢٠١٧/٧/٢١ وجّهت إدارة المناقصات كتاباً إلى وزير الطاقة حمل الرقم ١٠/٤٣٠ وتضمّن النقاط الأساسية التالية:

- لم يتم التقيّد بتوصيات هيئة التفتيش المركزي رقم ٢٠١٣/٨٧.
- خلافاً لما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم ٦٤، فإنّ الاستشاري لم ينجز عملية التقييم الفني.
- لم تجرِ دراسة أثر بيئي.
- في حال طُبّقت أحكام دفتر الشروط الأصلي قبل التعديل يبقى عرض وحيد فقط مطابق.
- في حال أُخذ بالتعديلات اللاحقة غير المعلنة والمنشورة وفقاً للأصول تفقد الصفقة صفة استدراج العروض ويبقى أيضاً عرض وحيد مطابق.
- إنّ تعديل شروط الاشتراك مثل مهلة التسليم ومادة التشغيل يصب في مصلحة العرض الوحيد الذي تنطبق عليه الشروط الأساسية.
- إنّ كل ما يتقدّم يخرج الصفقة من إطار استدراج العروض والمناقصة.
- نظراً لبقاء عرض وحيد مقبول ترى إدارة المناقصات عدم فتح العرض المالي.

(صورة عن كتاب إدارة المناقصات رقم ٤٣٠ مرفقة ربطاً) (مستند رقم ٨)

الأخبار ٥ مجتمع واقتصاد

تقرير «لو» إدارة المناقصات مدعوة لتحرّ الأمر إلى مصائرها لا اتخاذ القرار المناسب وهو المرفوع إلى مجلس الوزراء بهدف الحيلولة دون اتمام المناقصات جاء العازفة تقريره المرفوع إلى وزير الطاقة سيزار أبي خليل من «استحواذ» عروض موحدات كهربائية مقدمة، خلاصة تستند إلى ميزات لعدد ما لا 48 صفحة مسلدة بموحدات فنية من مختلف جنسيات أبرزها أجزاء لعدد بالات ما لا دفتر الشروط بعد تقديم العروض مايؤدي إلى تغيير بعض عوامل المناقصة والمساواة بين العارضين فضلاً عن احتمال أن يؤدي إلى تأهيل شركة واحدة مصنوعة هويتها سلفاً هي شركة «كاليبر». أما الحديث عن تأهيل مشروط لآلات شركات كهربائية في الجمهورية التي كان الهدف منها أن طبيعة العرض الواحد سلفاً فعمل جائز فكيف لو كان عرضاً واحداً؟

صفقة بواخر الكهرباء:
إدارة المناقصات توثّق «الفضيحة»

بين أبي خليل وهندوبيه

تسلم وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل (الصورة) تقرير إدارة المناقصات يوم الجمعة الماضي وهو كان على علم بمضمونه منذ يوم الأربعاء. فأجّر إعلان موقفه حتى يوم أمس حين عقد مؤتمراً صحافياً خصصه لنفي «فضيحة» التقرير المدوّي، والذي سلّم إلى ثلاثة مراجع. وهو ذلك، يشدد أبي خليل على أن تقرير مدير المناقصات يدعو لفحص مع محضر لجنة دراسة العروض، مشدداً على أن هناك شركتين مؤهلتين للمشاركة في المناقصات. ذيلما التقرير يدخل إن هناك شركة واحدة مؤهلة.

لم يبرد أبي خليل على ما ورد في التقرير من اتهامات وشبهات. إلا أنه سأل عما إذا كان التقرير يزيد المناقصة

محمد وهبي

رسمت إدارة المناقصات مساراً واضحاً عن استدراج عروض موحدات كهربائية عائمة من مقدمتها حتى إحالته عليها. خلاصة التقرير أن دفتر الشروط والتعديلات التي طرأت عليه لا حقاً من دون أي مبرر قانوني و منطقي فضلاً عن التناقضات التي تضمنتها في بنوده والمعايير الاستنسابية والتمييزية. كلها وضعت إلى تفصيل المناقصة على قياس شركة واحدة تعلن مناقصة وقمية وإجراءات تلزيم تعدديها عيوب قانونية فاضحة.

وقد أنشئت بدات في 28 آذار الماضي حين نشر مجلس الوزراء «خطة إنقاذية للطاقة الكهربائية لصيف 2017» وكلّف وزير الطاقة إستدراج العروض وإعداد المناقصات اللازمة. وعرض كافة مراحلها تباعاً على مجلس الوزراء وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء. وفي الميعان نظمت وزارة الطاقة إستدراج العروض بإعلان في ثلاث صحف محلية بظهر أن المرجع هو مستشار وزير الطاقة المهندس رويرت ساسين. وتبين أن هناك 48 شركة حصلت نسخاً من دفتر الشروط. ولن وزير الطاقة مدة مهلة تقديم العروض لكنه بوباً بالإعلان في الجريدة الرسمية أو الصحف المحلية. وفي 2 أيلول حملت أمانة سر مكتب الوزير 8 عروض من شركات أو تحالف شركات، هي: KTC/Am Power (USA) و(Abeeh) (ABB/ALSTOM/Agec).

كما أن مجلس الوزراء كان قد أعلن في 28 آذار الماضي أن الشركات المؤهلة للتقدم بعروض هي: Karpowership International B.V. (Netherlands) و Power Electric Co. (Turkey) و Black & Veatch Holding Company (USA) و Inka Energy Trade Limited (Turkey) و Mobile Energy Solutions (Jordan) و Contour Global Middle East Limited (UK) و Energo Engineering (Turkey) و Karadeniz Energy Group (Turkey).

وقد أعلن الوزير أبي خليل أن العروض ستفتح في 2 أيلول الساعة 11 قبل الظهر، وأن لجنة فنية ستدرسها خلال 15 يوماً، وأن النتائج ستعلن في 20 أيلول. وبالفعل، فتحت العروض في الموعد المحدد، وتبين أن 4 شركات فقط تقدمت بعروض، وهي: Karpowership International B.V. (Netherlands) و Power Electric Co. (Turkey) و Black & Veatch Holding Company (USA) و Inka Energy Trade Limited (Turkey).

التوضيحات المطلوبة يجب ألا تؤدي إلى تعديلات جوهرية في العروض

وبعد فتح العروض، تبين أن 3 شركات فقط تقدمت بعروض، وهي: Karpowership International B.V. (Netherlands) و Power Electric Co. (Turkey) و Black & Veatch Holding Company (USA). وقد أعلن الوزير أبي خليل أن العروض ستفتح في 2 أيلول الساعة 11 قبل الظهر، وأن لجنة فنية ستدرسها خلال 15 يوماً، وأن النتائج ستعلن في 20 أيلول. وبالفعل، فتحت العروض في الموعد المحدد، وتبين أن 4 شركات فقط تقدمت بعروض، وهي: Karpowership International B.V. (Netherlands) و Power Electric Co. (Turkey) و Black & Veatch Holding Company (USA) و Inka Energy Trade Limited (Turkey).

وبعد فتح العروض، تبين أن 3 شركات فقط تقدمت بعروض، وهي: Karpowership International B.V. (Netherlands) و Power Electric Co. (Turkey) و Black & Veatch Holding Company (USA). وقد أعلن الوزير أبي خليل أن العروض ستفتح في 2 أيلول الساعة 11 قبل الظهر، وأن لجنة فنية ستدرسها خلال 15 يوماً، وأن النتائج ستعلن في 20 أيلول. وبالفعل، فتحت العروض في الموعد المحدد، وتبين أن 4 شركات فقط تقدمت بعروض، وهي: Karpowership International B.V. (Netherlands) و Power Electric Co. (Turkey) و Black & Veatch Holding Company (USA) و Inka Energy Trade Limited (Turkey).

ومجدداً، وبسبب افتضاح المخطّط المشبوه، وحفاظاً على ما تبقى من ماء الوجه لاسيما قبل الانتخابات النيابية، اضطر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٧ إلى إلغاء المناقصة المتعلّقة باستئجار البواخر الإضافية.

وبالرغم من الفضيحة الموصوفة لم يقفل الفريق المسيطر على وزارة الطاقة باب البواخر وعاد إلى الإصرار على استقدام البواخر الأمر الذي جعل مجلس الوزراء يتفق على وضع دفتر شروط جديد يتم من خلال إدارة المناقصات.

المدن

صفقة بواخر الكهرباء: تخرج من الباب لتدخل من الشباك

خضر حسان | الجمعة ٢٠١٧/٠٨/١٨

ألغى مجلس الوزراء، الخميس ١٧ آب، المناقصة المتعلقة باستئجار بواخر الكهرباء، التي كان يقاتل من أجلها التيار العوني والمستقبل، ممثلين بنائب رئيس تيار المستقبل الذي يمثل شركة كارادينيز التركية في لبنان، سمير ضومط، ووزير الطاقة سيزار أبي خليل، ومن خلفه صاحب خطة الكهرباء الأساسية، وزير الخارجية جبران باسيل.

... وتشير المصادر في حديث لـ"المدن" إلى أن أبي خليل "كان مصرّاً على تأمين الكهرباء عبر البواخر". علماً بأن فكرة استقدام البواخر، كانت لتأمين ساعات تغذية إضافية في فصل الصيف، ضمن فترة زمنية قصيرة وسريعة. لكن، مع اقتراب نهاية فصل الصيف، من المستغرب الإصرار على البواخر.

... تطوي الحكومة إذن، صفحة المناقصة السابقة التي شابتها علامات استفهام كثيرة، لكن الحكومة رغم ذلك، لم توجّه إلى وزير الطاقة والمعنيين بالصفقة أي سؤال، واكتفت باعطائهم فرصة أخرى للإعداد لصفقة جديدة، أكثر إحكاماً، خصوصاً أن الحكومة تجاهلت عرضاً سورياً، جاء عن طريق وزير الزراعة هنري زعيتر، إذ عرض رئيس الحكومة السورية استعداد بلاده لتزويد لبنان بـ٥٠٠ ميغاوات إضافية، بأسعار أقل من سعر البواخر. وتؤكد المصادر أن "العرض المقدم لزعيتر، لم يأتِ بشكل رسمي، ولم يُعرض على الحكومة. بالتالي، هو بحكم غير الموجود".

وهدد الوزير باسيل آنذاك بالامتناع عن اقرار الموازنة، وقد نشرت صحيفة الجمهورية بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨ خبراً بعنوان: *"باسيل: إذا لم تُقر خطة البواخر لن نسير بالموازنة!"* وجاء في المقال أنّ مصادر وزارية قالت لـ الجمهورية أنّ خطة استجلاب البواخر أصبحت بالنسبة إلى التيار الوطني الحر ومعه تيار المستقبل خطّة حياة أو موت، وأضافت: "لقد بنوا أوهاماً عن تحسين وضع الكهرباء عبر صفقة بواخر ستزيد الدين ديناً والعجز عجزاً وغير صحيح أنها ستؤمن للبنانيين الكهرباء ٢٤/٢٤، **مع الإشارة إلى ان باسيل كان في هذا الوقت وزيراً للخارجية**.

الأربعاء ٢٨ شباط ٢٠١٨

باسيل: إذا لم تقرّ "خطة البواخر" لن نسير بالموازنة!

علمت صحيفة "الجمهورية"، انّ ورقة "التيار الوطني الحر" التي أرسلها رئيس "التيار" الوزير جبران باسيل مع وزير الإقتصاد رائد خوري الى داخل لجنة الموازنة الوزارية، تشترط ٥ نقاط لإقرار الموازنة وعلى رأسها البند الاول، الذي جاء فيه: "إذا لم تقرّ الخطة الطارئة للبواخر في أول جلسة لمجلس الوزراء لن نسير بالموازنة."

... وقالت مصادر وزارية معارضة لخطة الكهرباء لـ"الجمهورية": "انّ خطة استجلاب البواخر أصبحت بالنسبة الى "التيار الوطني الحر" ومعه تيار "المستقبل"، خطة حياة أو موت."وأضافت: "لقد بنوا أوهاماً عن تحسين واقع الكهرباء عبر صفقة بواخر ستزيد الدين ديناً والعجز عجزاً، وغير صحيح انها ستؤمّن للبنانيين كهرباء ٢٤ ساعة على ٢٤ في غياب خطوط النقل والمعامل."

محاولات باسيل وفريقه قوبلت بهجمات شرسة شنّها الإعلام ورجال السياسة على حد سواء، فنشرت جريدة الأخبار بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢١ مقالاً أشار إلى أنّ خسائر الخزينة من بواخر الكهرباء هي ٥٥٨ مليون دولار أميركي سنوياً وأنّ رئيس الجمهورية قدّم دراسةً تخلص إلى اعتبار حل استئجار البواخر الحل الأوحد في الوقت الراهن في حين أنّ رئيس الحكومة كان قد تسلّم دراسةً تؤكّد أنّ البواخر لن تساهم إلا في مفاقمة العجز، وأشار المقال إلى أنّ معدّل الهدر قد وصل في العام ٢٠١٦ إلى ٣٩% من مجمل العائدات، وأنّ هذا الهدر قد ارتفع في العام ٢٠١٧ ليصل إلى ٦٠٢ مليون دولار.

وصرّح نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم بأنّ الحزب غير موافق على صفقة البواخر وأنّه مع إنشاء معامل إنتاج لبنانية **ولكّنهم يضعوننا أمام معادلة إمّا بواخر أو لا كهرباء.**

قاسم: لسنا موافقين على صفقة البواخر

الخميس ٢٢ شباط ٢٠١٨ | المصدر: رصد موقع ليبانون ديبايت

أكد نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم ان الحزب "غير موافق على صفقة البواخر"، قائلا "أقولها علناً، نحن مع انشاء معامل انتاج لبنانية لكنهم يضعوننا امام معادلة اما بواخر او لا كهرباء وأتوقع ان تمر الصفقة في مجلس الوزراء رغم اعتراضنا".

وصرّح النائب طوني سليمان فرنجيه لبرنامج كلام الناس بأنّ لديه "بحصة ليبقّها" وأنّ البواخر فضيحة كبرى.

وصرّح رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع هي صفقة البواخر هي فضيحة العصر، وقال في تغريدة" ***هناك بعض القضايا لا يمكننا يا صديقي جبران أن نسكت عليها مهما كان الأمر كمناقصة بواخر الكهرباء التي فيها خطأ فادح...***"، كما عاد وصرّح قائلاً "**ابحثوا عن صفقة بواخر الكهرباء إذا اردتم أن تعرفوا ماذا في خلفيات هجوم الوزير باسيل على وزراء القوات...**"

وغرّد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط قائلاً: "*في الملف الكهرباء ليت المعنيين يسمعون ما قاله ياسين جابر، صوت مدوي ينضم إلى الحريصين على المصلحة العامة يفضح* ***أن مهزلة البواخر التركية هي أحد الأسباب الرئيسية للعجز والدين العام.***"

وبدوره صرّح اللواء أشرف الريفي بأن صفقة البواخر وصمة عار في جبين العهد، وقد خاطب في تغريدة له رئيس الجمهورية قائلاً: "*من يجب ان يخضع للتحقيق يا فخامة الرئيس هو من يحارب عمل الأجهزة الرقابية وتقارير دائرة المناقصات التي رفضت صفقة بواخر الكهرباء تشهد*"، وقال ريفي في تصريح آخر أن تمسّك باسيل باستقدام بواخر الكهرباء هو الفساد بعينه، واعتبر ان جبران باسيل هو الفاسد الأول.

ولم يكن موقف الموالين للحكم مختلفاً عن موقف المعارضة، **فقد صرّح الوزير السابق وئام وهاب في مقابلة على تلفزيون الجديد أن كل ما نهبه السوريون من لبنان أثناء وجودهم فيه، لا يعادل صفقة بواخر.**

ونرفق ربطاً بعض التصريحات والاتهامات المباشرة التي جاءت على لسان بعض السياسيين والصحفيين في لبنان بحق المدعي. (مستند رقم ٩ إلى ١٩ وFile رقم ٣ إلى ٩ من القرص المدمج المرفق)

وبالرغم من كل ذلك، تم استغلال بداية فصل الصيف للضغط على مجلس الوزراء الذي اتخذ قراراً في ٢١ أيار ٢٠١٨ بالتجديد لبواخر الكهرباء الموجودة حالياً لمدة ثلاث سنوات، واعتبرت أوساط باسيل هذا القرار انتصاراً له وفشلاً للجميع دون الأخذ بعين الاعتبار النتائج الكارثية التي الحقتها هذه الخطوة بالخزينة العامة.

والفضيحة الكبرى كانت انخفاض سعر الميغاوات/ساعة إلى ٤٨ دولار وتقديم شركة كارادينيز باخرة مجانية لمدة ثلاثة أشهر، ولو كانت وزارة الطاقة قد تعاقدت مع الشركة وفقاً لهذه الشروط لكانت وفّرت على المواطن الأرباح والعمولات الهائلة التي قام بدفعها في الأعوام الماضية، مع العلم ان هذا السعر مبالغ فيه ايضاً بالنظر الى كون العقد هو عقد ايجار.

التجديد لبواخر الطاقة: كيف نجح باسيل وفشل الجميع؟

خضر حسان | الثلاثاء 22/05/2018

جبران باسيل هو عرّاب مشروعي البواخر ومقدمي الخدمات

أثبت وزير الخارجية جبران باسيل أنه يستطيع فرض ما يريد في ملف الكهرباء، وما لا يستطيع فرضه بالقوة يفرضه بتقديم كسرٍ من الصفقات إلى بقية الأطراف الممثلة في الحكومة. ففي لعبة التحاصص اللبنانية لكل شيء سعره، ومهما ارتفع سقف الحديث عن مكافحة الفساد، فإن تقاسم الصفقات كفيلٌ بخفضه. نجاح باسيل يعود إلى كونه صاحب الخطة التي أتت بمشروع شركات متقدمي الخدمات وبواخر الطاقة، وهو الوزير الفعلي لحقيبة الطاقة التي يعتبرها "ضمانة حقوق المسيحيين". وهذا النجاح برز، الاثنين في ٢١ أيار ٢٠١٨، مع إقرار مجلس الوزراء قبل أقل من ٢٤ ساعة على تحوّله إلى حكومة تصريف أعمال، التجديد لبواخر الطاقة لمدة ٣ سنوات. فالتجديد يلغي القرار السابق للحكومة، القاضي بعدم التجديد وعدم استئجار بواخر جديدة. وفي الوقت عينه، يطرح التجديد مقارنة مع القرار السابق، تساؤلات في شأن سبب تغيير الحكومة رأيها في الساعات الأخيرة.

... أبي خليل الذي يُعتبر وكيلاً لباسيل في وزارة الطاقة، سارع إلى استثمار قرار الحكومة حيال البواخر، والمترافق مع "تفويض وزير الطاقة شراء طاقة مستعجلة لدير عمار والزهراني بدفتر شروط يعرض على مجلس الوزراء".

... التجديد لصفقة البواخر، وإظهارها كحل توافقي لأزمة الكهرباء، لا يعني صحّتها، بل يُظهر حجم الهدر الذي سببته الصفقة على مدى سنوات. فالتجديد هو إدانة للحكومة وليس عملاً إيجابياً، لأنه ترافق مع إقرار الحكومة عقد "وزارة الطاقة إتفاقاً مع شركة كارادينيز التركية، على استقدام باخرة ثالثة خلال شهر، من أجل انتاج نحو ٢٠٠ ميغاوات مجاناً". وهو ما تراه مصادر في وزارة الطاقة "تستُّراً على فضيحة الكلفة المرتفعة التي ربحتها الشركة على مدى سنوات."

.... وتشير المصادر إلى أن "تخفيض كلفة البواخر على مدى ٥ سنوات سابقة، كان بإمكانه أن يحقق وفراً للدولة، بقيمة ٢٠٠ مليون دولار."

ويتبيّن من كل ما تقدّم، وجود فساد وسرقات موصوفة في صفقات البواخر سواء بصورة مباشرة عبر تقاضي عمولات دون وجه حق، أو بصورة غير مباشرة عبر السماح لشركة أجنبية خاصة بتحقيق أرباح خيالية على حساب الشعب اللبناني.

وبعد احتكار السيد جبران باسيل وفريقه لحقيبة الطاقة لمدة عشر سنوات، وجدناه مؤخراً يتحدث عن الفساد في قطاع الكهرباء حيث صرّح (وهو وزير للخارجية) في خطاب القاه في احتفال بذكرى ١٤ آذار بأنه يريد استئصال سرطان الفساد المتفشي وان حبل الكهرباء أصبح قصيراً وسوف يطبق على رقبة الفاسدين والكاذبين.

الخميس ١٤ أذار ٢٠١٩

باسيل: "حبل الكهرباء" أصبح قصيرا وسيُطبق على رقبة الفاسدين

... وأشار باسيل، في احتفال ذكرى ١٤ آذار إلى "أنّنا سنناضل لاستعادة دولتنا المنهوبة بسبب الفساد ومعركتنا اليوم اصعب، فنحن نستأصل السرطان المتفشي في كل الجسم، وكما ربحنا معركة التحرير سنربح هذه المعركة."

وقال: "اما عودة نازحين او لا حكومة واما طرد الفساد عن طاولة مجلس الوزراء او لا حكومة واما صفر عجز كهرباء او الحكومة صفر ولا حكومة."

...باسيل دعا إلى وقف "كذبة البواخر"، معلنا أن "حبل الكهرباء أصبح قصيرا وسوف يطبق على رقبة الفاسدين والكاذبين وكلما ضاق الحبل على خوانيقهم، كلّما بخّوا فسادا وشائعات على التيار."

ومنذ عدّة أشهر تمت استضافة نائب رئيس الحكومة السابق وأحد مؤسسي التيار الوطني الحر اللواء عصام ابو جمرة في برنامج بيروت اليوم على شاشة MTV، فسألته مقدمة البرنامج: "على شو معترضين على رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل" فأجاب: "...اليوم مثلاً خدي مشروع الكهرباء هلق، عملت المشروع الوزيرة اللي كانت مستشارة... السنة الماضية شو صار بخطة الكهرباء والبواخر؟ تعطلت، لأنو هيي عم تعملها ومش هي اللي لازم تعملها... بس لأنو فش مجلس ادارة ولأنو مش عاملين مجلس ادارة، صارت هي بدها تعمل العمل الإداري الكبير، وبدل ما تعمل هالخطة وتبعتها عإدارة المناقصات وفقاً للنظام، طلبوا بالتحايل بدّن لجنة وزارية.... من وقت اللي كان جبران باسيل بوزارة الكهربا ما كان لازم دير عمار يمشي؟ ليش أخروها؟ هل يجوز واحد بيكون هوي رئيس الكهربا وهو مديرها وهو اللي بيحط الخطة وهوي اللي بيلزمها وهوي اللي بيشرف على تنفيذها؟ مش مدعاة للفساد هيدي؟ مش هي اساس الفساد انو هوي بكون كل شي؟ بأي بلد بالعالم، بسيدر، هودي اللي عم يدّينونا بيرفضولك ياها وبقولوا هيدي رب الفساد"

(الفيديو في القرص المدمج المرفق ربطاً - File 10)

وفي ذات البرنامج المذكور اعلاه تمت استضافة النائب زياد حواط الذي صرح بما يلي:
"حواط: ما شفنا الا مزيد من التعتير والفقر ومزيد من الصفقات والسمسرات"
مقدم البرنامج: "اعطينا امثلة محسوسة"
حواط: الكهرباء هلق الكهربا هيدا ملف الساعة، ما بدن يروحوا عإدارة المناقصات، لوما عملنا معركة داخل اللجنة الوزارية كان لا في دائرة مناقصات ولا....."
مقدم البرنامج: مين لازم ينشحط؟
حواط: كل شخص ادار هالبلد ادارة عاطلة ووصّلنا الى ما وصلنا اليه ووعدنا بالمن والسلوى ووعدنا ووعدنا ووعدنا، ومنشوف مزيد من ٧ الصفقات ومزيد من السمسرات ومزيد من الوقاحة، انا منّي شايف يا خيي، الي ١٥ سنو بشتغل بالسياسة وبالشأن العام، منّي شايف وقاحة قد ما عم شوف هلق، على عينك يا تاجر، ما بقى حدن يستحي، في فجور بالحياة السياسية اللبنانية، لما بتشوف عيلة مالكة حاكمة البلد، في فجور"
(الفيديو في القرص المدمج المرفق ربطاً- File 11)

ونذكر كذلك في هذا الإطار أن "ويكيليكس" سرّبت وثيقة رسميّة صادرة عن السفارة الأميركية في بيروت في ٢٠٠٧/١/٢٢ تشير الى أن باسيل موجود داخل الصراع السياسي من أجل المال فقط وأنه مكروه في أوساط التيّار على رغم تفاني عون في سبيله.

وقد تقدّم نوّاب تيار المستقبل غازي يوسف ومحمد الحجّار وجمال الجرّاح باستجواب بحق الوزير باسيل ثم عقدوا مؤتمراً صحفيّاً صرح خلاله يوسف بوجود هدر في ملف البواخر بـ ٧٠٠ مليون دولار، كما صرّح النائب جمال الجرّاح بأن **"من يريد أن يبحث عن الفساد وعن الهدر فيمكنه التوجّه الى الوزير جبران باسيل ومساءلته".**

وفي حديث له، صرّح رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع أن من له علاقة في ملف بواخر الكهرباء عليه ان يسكت وعدم التطرق الى الفساد ومعروف من اتى بهذه البواخر.

(صورة عن حديث الدكتور سمير جعجع مرفقة ربطاً) (مستند رقم ٢٠)

وبتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢١ أكد الوزير جبران باسيل بنفسه وجود حصص وعمولات للبعض في ملف البواخر حيث غرد عبر حسابه على موقع تويتر قائلاً:

"قد يضحك علينا البعض لأننا نسعى لنجمع مئة دولار من ألف شخص في الشهر لنحصل على مئة ألف دولار شهريّاً لأني أعرف أن هذا الرقم هو أقلّ من حصّة فريق معيّن من البواخر وآخر من بواخر النفط والتزام طريق أو مطار أو مرفأ أو خدمة اتصالات أو طبع بطاقات أو غير ذلك"

وبتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٦ تقدمت النائبة بولا يعقوبيان بإخبار لجانب النيابة العامة المالية طلبت بموجبه الاستماع للسيد وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل وسؤاله عن الصفقات والجرائم التي قصدها في تغريدته الآنفة الذكر وتفاصيلها والجهة التي عقدتها واستفادت منها بالإضافة الى سؤاله عن هوية الأشخاص الذين قصدهم بإقراره وإجراء التحقيقات اللازمة لمعرفة هوية المرتكبين والشركاء والمتدخلين والمسهّلين والمستفيدين من الجرائم المذكورة في الإقرار.

وقد صرّح القاضي علي ابراهيم في حديث تلفزيوني بانه حاول الإتصال بالوزير باسيل بعد إخبار النائب يعقوبيان ولم يوفّق به، وأورد موقع MTV في تمام الساعة ٩:٤٩ من تاريخ ٢٠١٩\٢\٢٥ خبراً بذات المعنى، كما أورد موقع "جنوبية" خبراً بعنوان "باسيل يدين نفسه بالبواخر" على خلفية التغريدة المذكورة.

ومنذ بداية العهد الحالي، استغل باسيل وفريقه سيطرتهم على البلاد وقاموا باستخدام بعض القضاة من اجل تصفية الحسابات مع الخصوم من اجل تأمين الحماية لأنفسهم تجاه اي ملاحقة محتملة ولاسيما في ملف الطاقة وفي ملف البواخر بالتحديد، مع العلم ان باسيل هو عراب البواخر وهو الذي ابتدع فكرتها وهو الذي سوقها وهو الذي ضغط لتمريرها وهو الذي استقدمها وهو الذي تفاوض مع الشركة المالكة لها وهو الذي وقّع عقودها، والكل يؤكد وجود عمولات في هذه الصفقة، وحتى هو بنفسه اكد هذا الامر في تغريدته.

وبالرغم من حديث كل رجال السياسة في لبنان على اختلاف تناقضاتهم وانتماءاتهم، وعلى رأسهم رئيس الحكومة التي تمت في عهده صفقة البواخر الأولى، عن عمولات لصالح الوزير باسيل وفريقه وعن الفساد المفضوح في ملف الكهرباء والذي كان السبب الاساسي لإفلاس الدولة بشهادة اهم المراجع المالية في العالم، فإن المسؤول عن هذا الملف لا يزال حراً طليقاً ولا يزال ممسكاً بملف محاسبة الفاسدين ولا يزال يحاضر يومياً في الحلول الناجعة للخروج من الازمة واستعادة الاموال المنهوبة.

ثانياً: في القانون:

بما أن المدعى عليهم ارتكبوا الأفعال المذكورة في باب الوقائع وبالتالي يكونون قد ارتكبوا الجرائم المعدّدة في مقدمة هذه الشكوى بالإضافة إلى جرائم أخرى قد تظهر من خلال التحقيق.

وبما أن أفعال المدعى عليهم قد حرمت المواطن من الاستحصال على كهرباء منخفضة الكلفة عبر معامل إنتاج وطنية إذ قاموا بإطالة أمد البواخر وحولوا الحل المؤقت إلى حل دائم وقاموا بزيادة القدرة الإنتاجية للبواخر بدلاً من الاهتمام ببناء المعامل مما أدى إلى إنزال الخسائر الفادحة بالخزينة العامة وبالمواطن اللبناني الذي خسر ودائعه وجنى عمره من أجل تغطية السرقات والعجز في الكهرباء والبواخر ويكون المواطن بذلك قد دفع "الديك وحق الديك".

وبما أن المبالغ المضخمة والفاقعة لصفعة البواخر وما رافقها من جدال سياسي في البلاد، وكذلك الإصرار على حل البواخر وعلى باخرة الـ ١,٨ مليار دولار، تشير جميعها إلى أن المدعى عليهم قد استحصلوا على أموال دون وجه حق.

وبما أن المدعى عليهم قد توسلوا مخالفة القانون وابتزاز الأفرقاء السياسيين بفتح ملفاتهم أو عرقلة أمورهم كما ابتزوا المواطنين بقطع الكهرباء وكل ذلك من أجل تمرير صفقات مشبوهة.

وبما أن بعض المدعى عليهم قاموا بتزوير محضر جلسة مجلس الوزراء من أجل الهروب من رقابة دائرة المناقصات بهدف تمرير صفقات مشبوهة دون المرور بالأجهزة الرقابية وبالأصول المفروضة قانوناً.

وبما أن المدعى عليهما ندى بستاني وريمون غجر قد قاما بالتفاوض والإشراف على تجديد التعاقد مع البواخر التركية خلافاً للقانون، إلا أن التفتيش المركزي لم يستطع ملاحقتهما مسلكياً كونهما ليسا موظفين، وقد أتى ذكر هذا الأمر بوضوح في قرار التفتيش المركزي رقم ٢٠١٣/٨٧ إلا أن ذلك لا يحول دون ملاحقتهما جزائياً علماً أنهما لم يكونوا وزيرين عند ارتكاب الجرم.

وبما أن الوزير سيزار أبي خليل قد قام بتزوير محضر مجلس الوزراء وتواطأ مع شركة كارادينيز وشركة Karpowership من أجل إرساء المناقصة عليها وقد افتضح أمره في مجلس النواب عندما نسي شطب إسم الشركة التركية عن مسودة العقد المرفق بالمناقصة، كما فعل ما بوسعه للتهرب من مراعاة الأصول المتبعة في المناقصات العامة، وبقي مصراً على استئجار باخرة لمدة خمس سنوات بمبلغ ١,٨ مليار دولار في حين أن قيمتها الشرائية بكاملها لا تبلغ سوى ٦٥٠ مليون دولار ولم تتوقف هذه الصفقة إلا لأسباب خارجة عن إرادته بعد أن قام بإتمام كافة عناصر الجرم مما يجعل جرمه لهذه الناحية بحكم المحاولة التامة.

وبما أن كافة الأفرقاء السياسيين والمسؤولين في الدولة وعلى رأسهم رئيس الحكومة السابق سعد الحريري ورئيس الحكومة الحالي والرؤساء السابقين نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة ورئيس السلطة التشريعية نبيه بري وكافة رؤساء الأحزاب وزعماء الطوائف وكل أعضاء مجلس النواب دون استثناء بما فيهم السيد جبران باسيل، قد أقروا جميعاً بوجود فساد ورشاوى وعمولات وتزوير واحتيال في صفقة البواخر، كما أقر جميع الأطراف بأن الوزير باسيل قد ابتزهم بعدم السير بالموازنة أو بفتح ملفات معينة أو عرقلة بعض الأمور أو حرمان الناس من الكهرباء بهدف الضغط عليهم لتمرير بواخره، وخير دليل على ذلك هو كلام نائب الأمين العام لحزب الله السيد نعيم قاسم الذي قال في ٢٢ شباط ٢٠١٨ أن الحزب غير موافق على البواخر وأنه مع إنشاء معامل إنتاج لبنانية ولكنهم "يضعوننا أمام معادلة إما بواخر أو لا كهرباء".

وبما أن الصفة الوزارية للمدعى عليهم جران باسيل وأرثيور نظاريان وسيزار أبي خليل لا تحول دون ملاحقتهم أمام القضاء الجزائي العادي لأن مسألة البواخر لا تدخل أساساً ضمن صلاحيات وزير الطاقة، وقد قام هؤلاء بتحويل السلطة عن طريق إحلال المصلحة الخاصة مكان المصلحة العامة وذلك بمعرض ممارستهم لمهامهم، مما يجعل محاكمتهم أمام القضاء الجزائي واجبة وفقاً للمعيار الذي وضعه قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز رقم ٢٠٠٠/٧ المتعلق بالوزير آنذاك فؤاد السنيورة، مع العلم أن المدعى عليهم قد كبدوا مؤسسة كهرباء لبنان خسائر فادحة ارتدت سلباً على أموال مصرف لبنان وعلى أموال المودعين في المصارف التي ظهر أن معظمها قد تبخر على ملف الكهرباء والبواخر، مع العلم أيضاً أن الوزير باسيل قد وقع بيده على عقد رضائي لاستئجار هذه البواخر متجاوزاً صلاحياته كوزير وصاية على مؤسسة كهرباء لبنان متسلحاً في حينه بقرار مجلس الوزراء الذي استحصل عليه بالضغط على حكومة ميقاتي في الشارع وبالتهديد والوعيد بتطييرها.

لذلك،

تتقدم جمعية "Lebanese Anti-Corruption Task Force" – "قوة العمل اللبنانية لمكافحة الفساد" بالشكوى الراهنة متخذة صفة الادعاء الشخصي بحق المدعى عليهم وزراء الطاقة السابقين جبران باسيل وارثيور نظاريان وسيزار ابي خليل والمستشارين السابقين لوزير الطاقة ندى البستاني وريمون غجر و شركة Karpowership Lebanon Company Limited وشركة كارادينيز التركية ممثلة بمديرها أورهان كارادينيز وكل من يظهره التحقيق فاعلاً أو شريكاً أو متدخلاً، طالبة التحقيق معهم وتوقيفهم وإحالتهم أمام المحكمة الجزائية المختصة لمحاكمتهم وإنزال أشد العقوبات بحقهم بجرائم هدر المال العام والاختلاس واستغلال السلطة ابتغاءً للمصلحة الخاصة بدلاً من المصلحة العامة وابتزاز الأفرقاء السياسيين والمواطنين بهدف تمرير صفقات مشبوهة وصرف النفوذ والاثراء غير المشروع وتوسُّل مخالفة القانون لتحقيق هذا الإثراء والاحتيال والتزوير في أوراق رسمية وتبييض الأموال، وإلزامهم بإعادة الأموال التي يثبت تورطهم في هدرها أو سرقتها أو ارتكاب أي من الجرائم المذكورة أعلاه فيها وتقرير منع سفرهم بالإضافة إلى حجز كل البواخر العائدة لشركة كارادينيز أو Karpowership أو لأورهان كارادينيز والمتوقفة حالياً أمام الشاطئ اللبناني وذلك حفظاً لحقوق الخزينة وللمال العام.

بكل تحفظ واحترام

جمعية **Lebanese Anti-Corruption Task Force**

قوة العمل اللبنانية لمكافحة الفساد

الرئيس/ المحامي لؤي ضاهر غندور

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
الوزير

بيان غير رقم ١٨٠٥٧

بتأسيس جمعية بإسم : " جمعية قوة العمل اللبنانية لمكافحة الفساد "
" Lebanese Anti - Corruption Task Force "
مركزها : بيروت

إن وزير الداخلية والبلديات

بناء على المرسوم رقم ١٢١ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٠

بناء على قانون الجمعيات الصادر في ٢٠ آب ١٩٠٩ ولا سيما المادة السابعة منه

بناء على التعميم رقم ٢٠١٩/٢٠٠ تاريخ ٢٠١٩/١٢/١٩ والخاصة برقم ٢٠١٩/٢٠٠ تاريخ ٢٠١٩/١٢/١٩ والتعميم رقم ٢٠١٨/٢٠٠ تاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٨

بناء على الإعلام المقدم إلى وزارة الداخلية والبلديات من مؤسسي الجمعية المسماة " جمعية قوة العمل اللبنانية لمكافحة الفساد "
" Lebanese Anti - Corruption Task Force " والمسجل تحت الرقم الإفرادي المشترك برقم ٢٠١٩/٢٠٢ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٣

بناء على اقتراح مدير عام الشؤون السياسية واللاجئين

يقرر ما يأتي

المادة الأولى : أعلنت وزارة الداخلية والبلديات علما بتأسيس الجمعية المسماة
" جمعية قوة العمل اللبنانية لمكافحة الفساد "
" Lebanese Anti - Corruption Task Force "

مركزها : بيروت - رأس بيروت - شارع لوي - بناية شهاب الدين - الطابق الثاني

غايتها : ١ - ضبط الفساد والشفاء منه وتعزيز مبادئ الحكم الصالح
٢ - تعزيز الشفافية والحد من الفساد وتحسين نوعية حياة المواطن
٣ - تشجيع المجتمع المدني على لعب الدور الأهم في تحقيق الشفافية والمساءلة
٤ - التعاون مع المحيط لمساعدة الفئة التي تعاني العوز والفقر وتوفير الأمان والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني من أجل الحد من الفساد وتعزيز الشفافية
٥ - تعزيز السبل إلى الوصول إلى المعلومات
على أن تحقق أعمالها المذكورة أعلاه وفقا للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء وبعد موافقة المراجع المختصة.

المؤسسون للجمعية :

لؤي منير الحدور	هوى منذر المحمود
رمزي الحاج حنوي	

ممثل الجمعية لدى الحكومة : السيد لؤي منير الحدور

تنفذ

المادة الثانية : على الهيئة التأسيسية إستكمال إجراءات تأسيس الجمعية والدعوة إلى إنتخاب هيئة إدارية خلال مهلة سنة من تاريخ نشر العلم والخبر في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة : على الجمعية المشار إليها أن تتقدم من وزارة الداخلية والبلديات في الشهر الأول من كل سنة بلائحة تتضمن أسماء أعضائها وبنسخة عن ميزانيتها السنوية ومن حسابها الختامي السنوي وإلا تعرضت لتطبيق أحكام القانون المنشور بالمرسوم رقم ٣٠٨٣ تاريخ ١٩٦٢/١/١٩ وتعديلاته.

المادة الرابعة : على الجمعية أن تقوم بتسجيل لدى وزارة المالية - المديرية العامة للشؤون المالية - دائرة مراقبة أعمال الجمعيات) وفقاً للنموذج المعد من قبل وزارة المالية خلال مهلة شهرين من تاريخ صدور هذا العلم والخبر وإلا أعتبر لاغياً وفق أحكام القانون المنشور بالمرسوم رقم ٣٠٨٣ تاريخ ١٩٦٢/١/١٩ وتعديلاته.

المادة الخامسة : ينفذ هذا العلم والخبر حيث تدعو الحاجة.

بيروت في ١١ تموز ٢٠١٩

وزير الداخلية والبلديات

وزير العدل

صورة للعلم:
المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
وزارة الشؤون الاجتماعية
وزارة المالية - مديرية المالية العامة
وزارة الدفاع
المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين (مع ملف المنظمة)
المديرية العامة للأمن العام
محافظة جبل لبنان
قلم مخابرات بيروت
الجريدة الرسمية
المحافظات

الأنباء

مخاوف من إمكان انفجار «المعركة الصامتة» بين ميقاتي وعون بـ «صاعق» شبهة العمولات

2 أبريل 2012

اعربت مصادر وزارية لبنانية لـ «الراي» عن خشيتها من تجدد انفجار التباينات بين بعض مكونات الحكومة حول هذا الملف بما يشحن الاجواء الحكومية مرة اخرى باحتقانات صار من الصعوبة بمكان تجاوزها او احتوائها في ظل تصاعد حالة الشكوك والنقمة التي تركها «ابريق زيت» لكهرباء عقب التطورات التي حصلت اخيراً.

وقالت هذه الاوساط ان معركة صامتة تدور بين رئيس الحكومة وفريق العماد عون لم تنته فصولها بعد رغم القرار الملتبس الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته الاربعاء الماضي للتوفيق في مسألة استئجار البواخر المولدة للطاقة الكهربائية. واشارت الى ان ملامح استمرار هذه المعركة برزت في تبادل التسريبات الصحافية والاعلامية حيال بعض الجوانب المتصلة بالخلاف الذي نشأ بين ميقاتي من جهة الذي ايده وزراء كثيرون في ملف البواخر من خلال اثارة الشكوك حول صفقات واسعار «منفوخة» وعمولات بقيمة نحو 26 مليون دولار (لوزيرين) وبين وزير الطاقة من جهة اخرى الذي يستعدّ لخوض مفاوضات جديدة داخل اللجنة الوزارية المكلفة هذا الملف على خلفية اعادة الاعتبار الى وضعه الذي اهتزّ بقوة بعد التقرير العلني الذي رفعه ميقاتي الى مجلس الوزراء.

وعشية اجتماع اللجنة التي يرأسها ميقاتي وتضم باسيل ووزيري المال محمد الصفدي والبيئة ناظم الخوري في مسعى للاتفاق على منطلقات جديدة للتفاوض مع الشركتين الاميركية والتركية، تقول الاوساط الوزارية ان هذا الاجتماع يكتسب اهمية من حيث كونه محكاً جديدا للعلاقة بين ميقاتي وفريق عون تحديداً في ظل «خط احمر» واضح هو منع اهتزاز الحكومة مجدداً، ولكن ايضا وسط تنامي حالة انعدام الثقة بين الفريقين ولو حرصا على منع تفجر السجالات المباشرة بينهما بعد جلسة مجلس الوزراء الاسبوع الماضي.

وتضيف هذه الاوساط ان ملف الكهرباء ليس الوحيد الذي يرسم مزيداً من التحديات او يزيد الأعباء على الحكومة، اذ ان ملف قانون الانتخاب الذي حرّكه اجتماع عقد في قصر بعبدا بعد ظهر السبت مرشح لان يتقدم بقوة الى مرتبة الاولويات الشائكة التي سيتعيّن على الحكومة مواجهتها باعتبار ان وزير الداخلية مروان شربل اثار هذا الملف في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء من زاوية حتمية التحسب للانتخابات النيابية قبل سنة من موعدها في ربيع 2013.

وتشير الاوساط نفسها في هذا المجال الى انه رغم ما اعلنه وزير الداخلية حول تأييد الرئيسين ميشال سليمان ونجيب ميقاتي للمشروع الانتخابي الذي وضعه والذي يعتمد فيه نظام النسبية، فان ثمة معطيات وشكوكاً كبيرة تحوط امكان التوصل الى توافق سياسي داخل مجلس الوزراء وخارجه على موضوع النسبية وخصوصاً ان قوى نافذة كثيرة لا تنظر الى هذا الموضوع بعين ايجابية، وقد يتشكل حوله تقاطع مصالح، من فريقيْ 14 آذار و8 آذار يطيح بالنسبية، وهو الامر الذي يبدو اكثر احتمالاً من سواه.

ورغم ان الوقت لا يزال مبكرا للخوض في هذه الاحتمالات، تقول الاوساط الوزارية نفسها ان ما يُتوقع القيام به في هذا المجال هو ادراج مشروع قانون الانتخاب على جدول اعمال مجلس الوزراء بعد عطلة اعياد عيد الفصح وكذلك بعد انعقاد الجلسة النيابية للمناقشة العامة للحكومة قبل منتصف ابريل. ذلك ان هذه الجلسة ستشهد كما هو متوقع صخباً سياسياً عالياً واثارة لكثير من الملفات، من دوان اغفال ان المعارضة تزمع طرح الثقة بوزراء من بينهم باسيل. وفي ضوء الخلاصة السياسية التي ستنتهي اليها، سيبرز المناخ السياسي الذي يمكن عبره الاقبال على طرح ملف قانون الانتخاب وأفاقه، علماً ان هذا الملف سينشأ عنه اثارة الوضع الحكومي من زاوية مطالبة المعارضة بتشكيل حكومة حيادية تشرف على التحضيرات الانتخابية. ومع استحقاقات وملفات كهذه تبدو الشكوك في مكانها تماماً حول الطبيعة المتعثرة التي ستواجه الحكومة في مراحلها المقبلة، ولو كان إسقاطها وتغييرها حتى الان من «الممنوعات» المرسومة للواقع الداخلي.

الأخبار

باسيل يطلب ربط لبنان كهربائياً بإيران

سياسة | السبت 31 آذار 2012

لم تنته «قضايا» الكهرباء فصولاً بعد. فبعد قضيتي المعامل والبواخر، ظهرت مسألة استجرار الطاقة من إيران، التي لم يقربها مجلس الوزراء بالرغم من عشرات المراسلات التي وجهها وزير الطاقة بهذا الخصوص إلى رئاسة المجلس، وذلك بسبب تحفّظ رئيس الحكومة على هذا الموضوع

في ظل استعار «حرب الكهرباء» بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي و«تكتل التغيير والإصلاح»، علمت «الأخبار» أن وزير الطاقة جبران باسيل كان قد بعث يوم 15/3/2012 بكتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء، يطلب فيه الموافقة على استجرار الطاقة الكهربائية من إيران. ويستند باسيل في كتابه، الذي يحمل الرقم (4792/و)، إلى كتاب صادر عن مؤسسة كهرباء لبنان، تلفت فيه إلى إمكان استجرار 25 ميغاوات من إيران إلى لبنان، ابتداءً من نيسان 2012، «على أن تجري زيادة كميات الطاقة الكهربائية المخصصة للبنان بعد تقوية المسارات، ودراسة الجدوى التي يقوم بها الجانب الإيراني والمتوقعة في أيلول 2012».

ورأت مصادر معنية بالملف إمكان ارتفاع كمية الطاقة من إيران إلى لبنان قبل حلول العام الجاري، إلى نحو 200 ميغاوات. ويأتي هذا الكتاب بعدما عرضت إيران إجراء ربط بين شبكات الكهرباء بين كل من العراق وسوريا ولبنان، علماً بأن العراق مربوط بإيران عبر شبكته الكهربائية.

وذكرت المصادر أن باسيل سبق أن بعث بأكثر من عشر مراسلات إلى رئاسة مجلس الوزراء، مرتبطة، بشكل أو بآخر، بقضايا التعاون بين لبنان وإيران في مجال الكهرباء. ويؤكد مختصون بشأن الكهرباء أن الاستجرار من إيران يدعم قطاع الطاقة اللبناني، وخاصة في الفترة التي سيشهد فيها هذا القطاع تأهيل عدد من معامل الإنتاج، التي انخفضت قدرتها الإنتاجية.

ولفتت المصادر إلى أن طلب موافقة الحكومة اللبنانية على استجرار الطاقة الكهربائية من إيران لم يُدرج على جدول أعمال مجلس الوزراء، بسبب تحفظ الرئيس ميقاتي، وفيما تتحدث مصادر معنية بالملف عن كون ميقاتي لا يريد الحصول على الكهرباء من إيران، بسبب ما يمكن أن يسببه توجه كهذا من «غضب غربي وخليجي»، يؤكد فريق رئيس الحكومة أن الأخير لا يمانع الحصول على الكهرباء من أيّ مصدر كان، «لكن علينا أن نبحث مع حاكم مصرف لبنان في مدى تأثير العقوبات الغربية المفروضة على طهران على أيّ اتفاق لبناني ـ إيراني»، إلّا أنّ الجانب الإيراني وجهات لبنانية يؤكدون أن بالإمكان الاتفاق على آلية تعاون بين الطرفين تقي لبنان شر التأثر بالعقوبات، تماماً كما هو قائم في تبادلات الكهرباء بين إيران وكل من تركيا وسوريا والعراق وباكستان والهند وأرمينيا.

من جهة أخرى، وبعدما نقلت «الأخبار» أمس موقفاً للرئيس ميقاتي، كان قد ذكره أمام عدد من زواره، عن كون كل واحدة من شركتي البواخر ستدفع عمولات يصل مجموعها إلى 26 مليون دولار، علّق الوزير جبران باسيل بالقول: «نحن نعرف أن ميقاتي لا يقول كلاماً كهذا، ونحن ننتظر منه نفياً لما قيل. وإذا لم يصدر هذا النفي، فسيكون لنا موقف يوم الأحد المقبل». ورداً على مطالبة باسيل بصدور نفي من ميقاتي، أحال الأخير سائليه على مقابلته مع «المؤسسة اللبنانية للإرسال» يوم الخميس الماضي، التي أشاد خلالها بوزير الطاقة.

قانون الانتخاب

ووسط هذه الأجواء يعود الى واجهة الاهتمامات قانون الانتخاب، في ضوء اجتماع يرأسه رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بعد ظهر اليوم في بعبدا، وفق معلومات «المركزية»، يحضره الرئيس ميقاتي ووزير الداخلية مروان شربل وعدد من المسؤولين والمعنيين للبحث في قانون انتخاب جديد، ووضع تصور ورؤية موحدة يتولى الوزير شربل ترجمتها، بعدما تبين أن القانون النسبي الذي أنجزه ورفعه الى مجلس الوزراء، حيث بقي قابعاً حتى الساعة، وُوجه بسيل من الاعتراضات وتحفظات القوى السياسية. وكان وزير الداخلية قد أثار في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء الملف، مؤكداً ضرورة إنجاز القانون أقله قبل سنة من موعد الانتخابات، ليتسنى للمرشح والناخب الاطلاع على تفاصيله، وطلب من المجلس تزويده

التوجيهات التي على أساسها يجب وضع هذا القانون.

«التقدمي»: اللحظة حساسة

من جهة أخرى، كرر مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي، إثر اجتماعه الدوري برئاسة النائب وليد جنبلاط في كليمنصو، موقفه «الثابت لناحية ضرورة استئناف الحوار بين اللبنانيين، وتخطي العقبات التي تحول دون ذلك». وجدد دعوته الى «حل سياسي في سوريا على أساس المبادرة العربية، بما يخرجها من أزمتها، ويحول دون تدهور الوضع الراهن نحو مزيد من التعقيد».

من ناحيته، وضع عضو كتلة «المستقبل» النائب نهاد المشنوق خلال حفل عشاء أقامه «تيار المستقبل» في سان باولو، «شرطين أساسيين لأي حوار مع حزب الله. الأول أن يطل أمينه العام السيد حسن نصر الله، بعمامته السوداء، معتذراً من أهل بيروت عما فعله سلاحه في أحداث 7 أيار 2008. والثاني أن يكف عن حماية المتهمين باغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري».

وهاب و«دور السعودية»

على صعيد آخر، أعلنت السفارة السعودية في بيان لها، أن «سفيرها علي عواض عسيري تلقى خطاباً من رئيس حزب التوحيد العربي الوزير السابق وئام وهاب، استنكر فيه بشدة عملية اختطاف نائب القنصل السعودي في اليمن». وأشار البيان الى أن «وهاب دعا الى العمل لإطلاق سراح الدبلوماسي السعودي المختطف السيد الخالدي، لافتاً إلى أن استهداف الدبلوماسيين السعوديين يأتي في إطار استهداف دور المملكة العربية السعودية في العالمين العربي والإسلامي».

سبق نعيش ان رخصوا ضمن سياسة هناي بسخس بمعنويته.

وكانت المرة الاخيرة التي خرج فيها موضوع تشغيل مطار القليعات في جلسة لمجلس الوزراء من خلال الخطة التي طرحها وزير السياحة فادي عبود لتنشيط القطاع على مستوى لبنان.

"النهار" ١٨/٤/٢٠١٢

المفاوضات للباخرتين التركيتين متعثرة والكهرباء في خبر كان؟

علمت "النهار" ان المفاوضات بين لبنان والشركة التركية لاستئجار باخرتين مولدتين للطاقة الكهربائية لم تمض قدما على رغم محاولة اللجنة الوزارية برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي إيهام اللبنانيين بأن عملية التفاوض انتهت وأن الباخرتين ستكونان جاهزتين قبالة الشاطئ اللبناني في تموز أو آب المقبلين بما يتيح انتاج طاقة بديلة تسمح بايقاف مجموعات في معملي زوق مكايل لاعمال الصيانة.

كما علمت أن خفض الكلفة التي أصر عليها الرئيس ميقاتي قوبلت بتبديل دفتر الشروط لدى الشركة التركية مما أثار حفيظة وزير الطاقة جبران باسيل ووزير المال محمد الصفدي اللذين اتهمهما رئيس الحكومة بقبض عمولات. وفي ظل اصرار الاخيرين على الشروط نفسها، تبدو المفاوضات آيلة الى تعثر.

وفي كل حال، تحتاج الشركة الى ثلاثة أو أربعة أشهر لتكون جاهزة بدءا من تاريخ توقيع العقد، أي انها لن تبدأ العمل قبل انقضاء فصل الصيف.

فياض وعبد ربه امتنعا عن نقل رسالة عباس

امس اضرابا عن الطعام ثلاثة ايام احتجاجا على الاعتقال الاداري (من دون اتهام) وعلى ظروف اعتقالهم وحصول مواجهات امس بين متضامنين فلسطينيين مع الاسرى والجيش الاسرائيلي امام سجن عوفر الاسرائيلي قرب رام الله". وتحدثت عن "الخلاف في الرأي حيال وظيفة الرسالة التي تخلو من اي تهديد بلي اجراء فلسطيني اذا واصلت اسرائيل الاستيطان

في ضوء النهار
راجح الخوري

لافروف يراشق الشيخ حمد؟!

بعدما قال الشيخ حمد بن جاسم "ان فرص نجاح خطة كوفي انان لوقف العنف في سوريا لا تتجاوز 3 في المئة" علّق احد المتشائمين في بيروت بالقول ان امير قطر يبدو كريماً كعادته لأنه قياساً بالوقائع في سوريا فان نسبة نجاح خطة انان هي صفر في المئة!

في هذا السياق يمكن ان يحلل المرء في ان ما جرى ويجري يرى ان الشيخ حمد بدا مثل حاتم طي في كرمه ونسبة الثلاثة في المئة.

لولا استمرار اطلاق النار والقصف على المدن والاحياء واستمرار سقوط الضحايا بوتيرة يومية لا تقل عددا عما كانت قبل خمسة اشهر، ولما كان التحذير الاميركي من ان استمرار اعمال العنف يتعارض مع الالتزامات السورية امام انان، واذا استمر ولم يصمد وقف النار فان ذلك سيؤدي الى ادانة النظام في مجرد ارسال بعثة المراقبين!

ثانياً ان الشروط التي وضعتها سوريا لعمل المراقبين الدوليين ستلقي سريعاً الى الفشل وإلا الى مهمتهم، ذلك ان دمشق تشترط الموافقة على جنسيات وإعداد او ربطهم، كم انها تريد ان ترسم خطة تحركهم لكي تتحول مسؤولية امنهم وهذا يعني انهم لن يتمكنوا من الاتصال بالمعارضة المسلحة التي تعتبرها مجرد عصابات ارهابية!

ثالثاً ان المجتمع الدولي لا يمارس ما يكفي من الضغوط التي يمكن ان تساعد في انجاح مهمة انان، فالدول الغربية ليست على استعداد لتفعل اكثر مما فعلت وهي لم تفعل شيئاً تقريباً، وخصوصاً بعدما رفعت روسيا والصين الاعلام الحمر عبر "الفيتو" وتعطيل مجلس الامن.

رابعاً ان اجتماع المتابعة او اجتماع اصدقاء سوريا الذي عقد في باريس امس راوح عند حدود الحديث عن العقوبات وهي لن تؤثر كثيراً في تغيير الوضع والدفع نحو الحل السياسي، كذلك لن اجتماع لجنة المتابعة الوزارية العربية في الدوحة لن يضيف شيئاً الى الواقع الذي يواجه المسار الجديد الذي يقيمه الروس لحماية النظام.

في أي حال عندما قال الشيخ حمد بن جاسم "ان مراقب مجلس الامن غير اللائق ازاء شعب يقتل كل يوم ويطلق الصمت المطبق" بدا وكأنه يحك جرحاً في موسكو التي عليها مسؤولية اعطاء الفرص امام "الشعب السوري الذي لا يلزمه دعم بالحبل السياسية بل بالاسلحة"، لهذا جاءت تصريحات سيرغي لافروف امس، وكأنها تمثل رداً غير مباشر عليه إذ اتهم قوى خارجية بتقويض جهود كوفي انان.

للتذكير فقط، روسيا هي التي سارعت الى تسليح النظام وهي التي عطلت دور مجلس الامن وهي التي تتحمل مسؤولية استمرار الازمة وهي التي تعطل الحل السياسي عندما تتمسك بالدعوة الخشبية لبطلق لافروف وللأسف "المتمردين" على كل المعارضة السورية!

rajeh.khoury@annahar.com.lb

الخرطوم تؤكّد استعدادها لاستعادة هجليج وجوبا تتوعّد بدحر أي هجوم لجارتها

(و ص ف، ا ف ب، رويترز)

مع اعلان الخرطوم ان قواتها المسلحة تتقدم نحو حقل هجليج النفطي الذي تحتله قوات جنوب السودان، أعربت جوبا عن تصميمها على دحر اي هجوم لجارتها الشمالية.

وأكد وزير الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة السودانية عبدالله علي مسار ان قوات الخرطوم تتقدم نحو حقل هجليج النفطي بولاية جنوب كردفان الذي تحتله قوات "الحركة الشعبية" الحاكمة لدولة جنوب السودان، وتمتلك زمام المبادرة. وقال: "إن الضربات الأخيرة للقوات المسلحة زعزعت صفوف المعتدين وأدخلت الرعب والفزع في نفوسهم". وأشار الى أن طبيعة منطقة هجليج وكونها حقلاً للنفط جعلا العمل العسكري بطيئاً.

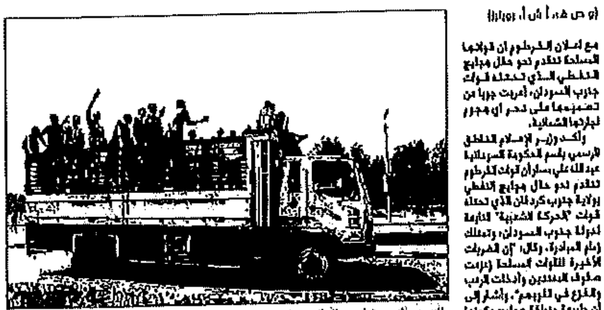

طلاب سودانيون متطوعون للقتال من جامعة العلوم والتكنولوجيا في الخرطوم، في طريقهم الى الحدود مع جارب السودان. (ا ف ب)

> بان كي - مون قلق من التقارير عن حشود حول أبيي

ورد الناطق باسم جيش جنوب السودان الكولونيل فيليب اقير بأنه "اذا تقدمت (القوات السودانية) نحو هجليج، فان الجيش الشعبي لتحرير السودان مستعد للرد عليها بحزم". وأضاف ان "الجيش الشعبي لتحرير السودان ينتظرها خارج هجليج". ولاحظ ان الوضع "لا يزال هشاً وشديد التوتر" على الحدود بين ولايتي الوحدة الجنوبية وجنوب كردفان السودانية.

لكنه لم يتحدث عن أي قصف جديد، مكتفياً بالإشارة الى حريق لا يزال يشتعل في حقل نفطي بضاحية هجليج بعدما شب كمال قال الاثنين نتيجة قصف الطائرات الحربية السودانية.

واتهمت هجليج، التي تقول جوبا انها لن تنسحب منها ما دامت الخرطوم تحتل منطقة ابيي المتنازع عليها، في المناطق الحدودية التي يتنازع عليها البلدان بعد تسعة اشهر من استقلال الجنوب عن الشمال.

ويشكل ترسيم الحدود المشتركة مع تبادل الاتهامات بدعم حركات متمردة وتقاسم الموارد النفطية للسودان قبل الانفصال، من اسباب التوتر بين الشمال والجنوب.

وقد ورثت جوبا مع استقلالها ثلاثة ارباع احتياط النفط السوداني وتؤمن هجليج اليوم وحدها نصف انتاج نفط الشمال. لذلك فان هذه المنطقة تعد استراتيجية بامتياز بالنسبة الى الخرطوم التي لا تنوي التخلي عنها. لكن الحكومة السودانية اكدت ان كلفة الدخول في صراع شامل مع جنوب السودان لن تمنعها من استعادة السيطرة على حقل هجليج وان حقول النفط المستغلة حديثاً ستساعد في دعم اقتصادها الذي يواجه صعوبات.

وقال السفير السوداني لدى كينيا كمال اسماعيل سعيد "خسرنا حرباً من دون نفط لسنوات عدة وبإمكاننا الاعتماد على تسيير امورنا. في واقع الامر الانباء الجيدة هي اننا طورنا مصادر اخرى وحقولاً نفطية وهو ما سيعوض خسائرنا الآن".

ودعا الامين العام للامم المتحدة بان كي - مون مجدداً البلدين الى وقف المعارك "فوراً" وعبر عن انزعاجه من تقارير عن حشود عسكرية الى منطقة أبيي الحدودية المتنازع عليها. ودعا الرئيس الكيني موائي كيباكي الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر في شرق افريقيا والقرن الافريقي "ايغاد" الى اعتماد كل الوسائل الديبلوماسية لتسوية الازمة.

ودعت وزارة الخارجية الاميركية "بحزم بقصف القوات المسلحة السودانية بعثة الامم المتحدة في جنوب السودان" الاثنين، ودعت ايضاً جنوب السودان الى "سحب قواته فوراً ومن دون شروط من هجليج".

إيلاءات
الياس الديري

روما من فوق ومن تحت

شرائح كبرى من الناس تكرّرت مدى ما التقطت وأسقطت كالمرآل، علماً ان كل هذا الكلام المشروع والمنقول والمستهلك والممل لن يجدي. ولن يغيّر حرفاً مما كتب.

أهلاً تدفع خطابات النواب وكلماتهم الرنانة، والكثير من ممثلي الأهالي والمعترين من أصحاب الدخل المحدود جداً للحظات عابرة، بما لم الوزراء المعنيون يديرون الاذان الطرشان خلال عرض الشكاوى والمآوي، ويحمّلون الثقلات بإلقاء المسؤولية على الوزراء السابقين، والحكومات السابقة، أو على زملائهم، وحتى على رئيس حكومتهم.

أو يحدون بالكوم على الأوضاع في سوريا وانعكاساتها على الوضع اللبناني، الذي من دون حروب وطول رئيس يرقص رقصة العرب، وإن لم يكن الرقص على الحدود، فيكون داخلها، وعلى عينك يا تاجر...

في حال كهذه، وزراء مسؤولون على هذا الطراز، مع وزراء يتهالكون التجاذبات بالتلميح، أو يغمزون بعضهم من قناة الرعد، أو يعيرون الحجة في اتجاه رئيس الحكومة، ماذا يفعل الناس؟ وماذا يبقى امامهم للتعبير عن حالات الزمان ولا مبالاة وزراء الزمن الردي؟

ليس سوى الاضرابات، طبعاً.

وهذا أضعف الإيمان، وآخر الدواء.

أرايف الخبز مهدّد بالانقطاع على ارتفاع الكهرباء، وتنكة البنزين كما تنكة المازوت الأحمر او الأسمر تكاد تتساوى بالاهمية مع التنك الاخرى، والموظفون يتنقلون "المطمئن" على الأمر من وزير المال مباشرة، مع التأكيد والتشديد على ان لا رواتب ولا من يقبضون آخر الشهر.

صحيح ان الرئيس نجيب ميقاتي أطل، بعد اجازته القصيرة، حاملاً درع التطمينات كما يا وارث، ورفعها شعار الاجر مدفوع والرواتب ستدفع في وقتها، وعلى آخر اليوم، "الوضع المالي جيّد وحاجات البلاد مؤمّنة كلها"، إلا ان وزراء وضع النفس في الدواليب ذات الإيقاع، وزراء التعليم والاتصالات أو الانتقادات في شحن الأجواء، وتصوير البلد كأنه على كف عفريت.

قد يكون هو كذلك، وكما يحلو لهذا الوزير او ذاك...

ولكن على من يحملونه وزيراً ان يتحلى بالحد الأدنى من الشعور بالمسؤولية، إلا كان مستحيلاً عليه ان يشعر مع الكادحين والملتزمين حتى بالنسبة الى رغيف الخبز أو نقطة المازوت.

والداعون الى الاضرابات مفتوحة بعدما أرهقت أموالهم ومطالبهم، لا يكذبون خيبتهم من الوزراء الذين أداروا لهم ظهورهم، وكأنهم يدفعونهم دفعاً الى آخر الدرج...

هذه هي الصورة، وهذه هي روما من فوق ومن تحت. وثلاثة أرباع من الكلمات الرنانة لا تحل هكذا أزمات.

أهل يشرب ميقاتي حليب السباع، ويضع حداً لهذه المهازل؟

elias.deiry@annahar.com.lb

تتمات الصفحة الأولى

المبارزة النيابية تفتح البازار الانتخابي المبكر

ولعل المبارزة التي أبرزتها مصادر نيابية معارضة، ولم تنقلها اوساط نيابية في الغالبية، تمثلت في ان الدفاع الحقيقي عن الحكومة اقتصر على رئيسها نجيب ميقاتي، الذي اضطر الى قلب الادوار من بداية الجلسة، فأدلى بمداخلة مرتجلة تضمنت خلاصة مقتضبة عما قامت به حكومته منذ تأليفها.

وفي المقابل أمطر نواب المعارضة الحكومة بهجمات لاذعة في ملفات الامن والاقتصاد والتجاوزات والتعيينات من غير ان يخرج أي منهم النقاد وما او بأي من وزرائها. أما نواب الموالاة فتبارت على كلماتهم هجمات مضادة على الحكومات السابقة وتبرير عجز الحكومة الحالية بـ"الارث الثقيل"، علماً ان معظم كتلهم كانت مشاركة في تلك الحكومات.

واتخذ الاشتباك السياسي بعده المباشر في اشتباك كلامي حاد بين النائب مروان حماده وعضو "تكتل التغيير والاصلاح" النائب ابرهيم كنعان في موضوع محطة الاتصالات في الباروك، ونشأت مداخلة الصقيع الاشتباك مع تدخل النائب أكرم شهيب في مواجهة رئيسة مشاغبة مع حماده، وجاءت مداخلة الاخير واحدة من أعنف الكلمات التي القيت امس اذ حذر فيها حماده من "الخواء بين الحكم والمستقبل كما في العام 2005".

واعتبر ان "مراهنات وزن أخطاءات الدكتور سمير جعجع تدق ناقوس الخطر الدائم وتقرن بأعلم بالقيمة" ورأى انه "مع انحدار الديكتاتورية في سوريا انكشفت افكار وافكار دولة هذه الحكومة او بعضها المعهود عليها بإيران". وذهب الى حد التحذير من "تدخلات تجري في ظل السلاح اياً يكن الطرف الذي يحكم بها لان مستقبل لبنان ستسلمه الانتخابات النيابية سنة 2013".

كذلك حمل نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري بشدة على "الحكومة المنتهية مدتها والتي افتت رائحة صفقاتها وفسادها"، وطالب الرئيس ميقاتي بالاستقالة "استقالة اول ان تخسر كل رصيدك"، وطالب النائب محمد كبارة مع بعض نواب المعارضة باستقالة الوزير جبران باسيل "بسبب مخالفة القوانين وهدر المال العام".

وبرز في المقابل توزيع أدوار بين نواب "تكتل التغيير والاصلاح" في الهجمات على الحكومات السابقة وكان أبرزها للنائبين زياد أسود وآلان عون اللذين حملا هذه الحكومات تبعة "الارث الثقيل من الديون والاستئثار بالسلطة وشركائها".

وقال مصدر نيابي بارز في قوى 14 آذار ان المشهد النيابي تميز بمشاركة النائب الرئيس للمرة الاولى بوضوح، فيما كان اداء وزراء "تكتل التغيير والاصلاح" على منبر الانعقاد في الجلسة الاول من الجلسة. كما قال النائب الانتخابي من الزيارة مرهن بمشكلة سلاح "حزب الله"، واعتبر المصدر ان انارة معطوبة للاقتصاد اللبناني ورئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع "جاءت من زاوية الارهاب الذي يستهدف فيها الرئيس سعد الحريري لمنعه من العودة الى لبنان وتخويف النائب وليد جنبلاط لتوحيد الامساك باستحقاق انتخابات 2013". وقال ان معطيات جدية كشف النائب عنها في المداخلات حول وزارتي الطاقة والاتصالات يؤسس عليها، وتوقع المصدر المعارض نفسه "مناخات" اليوم في استعادة، والتي ستتيح لاهل النواب في حق ر ليس كذلك.

وعلمت مصادر معنية "النهار" ان ليس ان "كثر مداخلات" صدر عن دوامخ في قوى 8 آذار بتسجيل اكبر عدد ممكن من الاسماء على لائحة طالبي الكلام والتراكم بعدد كبير منهم مما استدعى تحركاً مضاداً من المعارضة، وادى ذلك بالرئيس بري الى الطلب من جميع الاطراف اعادة النظر في طالبي الكلام، ويعد ذلك التقابل بين الجهة النيابية وبتلك الكتل.

رفض استخدام القاطرات

في مجال آخر علمت "النهار" ان لبنان الرسمي رفض طلباً دراستها لاستخدام مطار القليعات لمساعدة فريق المراقبين الذي اقر مجلس الامن ارساله الى سوريا لاسباب لوجستية، وابدى اقتراح استخدام المطار من زاوية جغرافية تتصل بالمناطق السورية الساخنة ولا سيما حمص ومحافظة حمص والاعداد المسبق للتصرف في حالات الطوارئ مثل اجلاء اصابات محتملة عبر الحدود محلياً هو مبلياً مطار القليعات الذي يتمتع بميزات لا تتوافر في منافذ اخرى في سوريا وما فيها الحدود السورية - التركية.

وتقرر الرفض الرسمي اللبناني وفق المداولات المتداولة من زاوية محاذرة سلوك اتجاه يلتهد في التحليل الى مسار "الممرات الانسانية" التي سبق للبنان ان رفضها ضمن سياسة "النأي بالنفس" المعتمدة.

وكانت المرة الاخيرة التي طرح فيها موضوع تشغيل مطار القليعات في جلسة لمجلس الوزراء من خلال الخطة التي طرحها وزير السياحة فادي عبود لتنشيط القطاع على مستوى لبنان.

المفاوضات للباخرتين التركيتين متعثرة والكهرباء في حزيران؟

علمت "النهار" ان المفاوضات بين لبنان والشركة التركية لاستئجار باخرتين مولدتين للطاقة الكهربائية لم تفض الى ما على رغم محاولات اللجنة الوزارية برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي ابلاغ اللبنانيين بأن عملية التعاقد تمت وأن الباخرتين ستكونان جاهزتين لتزويد الشاطئ اللبناني في تموز أو آب المقبلين بما يتيح انتاج طاقة وحدها تسمح بالاتك بمجموعات في تحسين زيادة التقنين لاقبال الصيف.

كما علمت أن خلفي الكلفة التي أمر عليها الرئيس ميقاتي الوزراء تبدل بعض الشروط لدى الشركة التركية مما أثار حفيظة وزير الطاقة جبران باسيل ووزير المال محمد الصفدي اللذين اتهمهما رئيس الحكومة ببعض عمولات، وفي ظل اصرار الاخيرين على الشروط للموافقة ابلاغ المفاوضات ليلة الى قطر.

وفي كل حال، تحتاج الشركة الى ثلاثة او اربعة اشهر لتكون جاهزة بدءاً من تاريخ توقيع العقد أي انها لن تبدأ العمل قبل انتهاء فصل الصيف.

نتانياهو وعبد ربه أبلغا عن نقل رسالة عباس

ليس لديها من الحكام الانه ليلد استعدادها على الاستقلال الاداري (من دون امني) وعلى ظروف اعتقالهم وحصول مواجهات امس بين متظاهرين فلسطينيين مع الاسرى والجيش الاسرائيلي امام سجن عوفر الاسرائيلي قرب رام الله". واعتقلت من "المتظاهرين الى ان جبال وطيفة الرسالة التي ثقلا وهي في تهديد بان اجراء فلسطيني اذا رفضت اسرائيل الاستيطان وابقت في اضعاف السلطة الفلسطينية والاستيلاء على صلاحياتها. واذا لم تولف اجراءاتها المتلاحقة مع حل الدولتين كالاستيطان، فان منصة الدولة الفلسطينية هي ليست موضع نزاع من هذه الزاوية".

وقالت المصادر ان الرئيس عباس رأى في مقابلة صحيفة "الايام" الاثنين في التهديد بحل السلطة او وقف التنسيق الامني، "ما يعمل في رسالة الفلسطينية الى اسرائيل شعوفا وتورد خلافاً من ابي سلاح وهو ما لم يأته فياض وعبد ربه".

وكان مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي اكد انعقاد اللقاء بعد ظهر امس رفضا التعليق على التقارير عن مقاطعة فياض اياه.

وتتضمن الرسالة الفلسطينية مطالبة للحكومة الاسرائيلية بالاعتراف الدولتين على حدود العام 1967 مع "تبادل طفيف الاراضي بالقيمة والمثل" والتجميد الاستيطاني واطلاق الاسرى وخصوصاً اولئك الذين اعتقلوا قبل اتفاقية اوسلو عام 1993.

خطر زيارة الحرم

الى ذلك، دعا امس بعض المعلقين البارزين ومنهم المعلقان الكبيران لاسرائيل والزعيم الروحي لحركة "شاس" المعلقم مرخليها ومساك اليهود الى الامتناع عن زيارة الحرم القدسي. وجاء في بيان اصدره الحاخام الاكبر لاسرائيل شلومو عمار ان "الشريعة اليهودية تحظر زيارة الحرم القدسي وان هذا الحظر لا يزال ساري المفعول رغم تغيرات تحالفها ونطاقات مختلفة لزيارته".

المراقبون زاروا درعا في مهمة "صعبة"

رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في اجتماع للجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سوريا، في الدوحة أمس، متوسطاً الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي – الى اليمين – والمبعوث الدولي المشترك الى سوريا كوفي انان أمس. (ا ف ب)

انها ستستضيف غداً اجتماعاً لوزراء خارجية اوروبيين وخليجيين ووزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون "من اجل ابقاء الضغوط" على الاسد. وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إن السلطات السورية تواصل مهاجمة المدنيين وتحاول كسب الوقت.

وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية مارك تونر بأن وقف النار يتلاشى نتيجة العنف اليومي الذي تشهده سوريا، وشكك بالتزام المعارضة خطة انان. ولاحظ ان "الكرة الآن في ملعب النظام، عليه ان يلتزمها... وعليه ان يطبق جميع نقاط خطة انان... وحتى الآن لم يلتزم بها. وبالكاد التزم نقطة واحدة منها". ورفض الاتهامات الروسية الضمنية لدول الخليج العربية بعرقلة تطبيق خطة انان.

وفي مقابل الضغوط الغربية، كانت موسكو تحاول اقناع المعارضة السورية الداخلية بإجراء حوار مع النظام، من دون ان تحقق نجاحاً كبيراً في هذا المجال، إذ اشترطت "هيئة التنسيق الوطنية" برئاسة حسن عبد العظيم للحوار مع الاسد ان يثبت براءته من اعمال القمع الاحتجاجات. أما وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف فلاحظ ان قوى خارجية تسعى لاحباط خطة انان. (ص 11). وأعلن الناطق باسم الخارجية الروسية ميخائيل بوغدانوف الذي استقبل السفير السوري لدى روسيا رياض حداد، ان موسكو ترى انه من المهم الحفاظ على وقف النار في سوريا والتنفيذ الصارم لخطة انان من كل الاطراف. وأعلنت الصين ان وزير الخارجية السوري وليد المعلم سيزورها اليوم.

وأفاد الناطق باسم الامم المتحدة خالد المصري ان مراقبي الامم المتحدة في سوريا زاروا درعا في جنوب سوريا واجتمعوا مع المحافظ وتجولوا في المدينة. وأضاف ان مجموعة اخرى من مسؤولي الامم المتحدة اجرت محادثات في دمشق مع مسؤولين في الحكومة.

ووصف رئيس فريق المراقبين الدوليين الموجود في سوريا العقيد المغربي احمد حميش في تصريح للصحافيين مهمة البعثة بأنها "صعبة". وقال: "لا بد من التنسيق والتخطيط والقيام بخطوة خطوة. الامر ليس سهلاً ولا بد من التنسيق مع جميع الاطراف، مع الحكومة في الدرجة الاولى ثم مع جميع الاطراف".

وأعلنت الحكومة النروجية انها وافقت على ارسال ستة مراقبين الى سوريا.

وأكدت القوات المسلحة السورية في كلمات القاها قادة عسكريون خلال احتفالها بالذكرى الـ66 لجلاء المستعمر الفرنسي من أرض سوريا انها لن تسمح بتكرار ما حدث خلال وجود بعثة المراقبين العرب، اذ استغلت المجموعات المسلحة ذلك فأعادت تنظيم عناصرها وتسليحها والبث بكل أشكال الارهاب من قتل وخطف وتهجير للمواطنين وتخريب للممتلكات العامة والخاصة.

اللجنة الوزارية العربية

■ في الدوحة، صرح رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بأن اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بسوريا الذي انعقد في العاصمة القطرية في حضور انان، لم يلمس اي "تغيير جوهري" في تعامل دمشق مع الازمة، لافتاً الى ان اللجنة المعارضة السورية الى اجتماع تحت سقف الجامعة العربية قبل نهاية هذا الشهر.

كما دعت اللجنة "جميع الاطراف الى التقيد بوقف اعمال العنف المسلح وانتهاك حقوق الانسان وتأمين وصول المساعدات الانسانية الى جميع مستحقيها دون عوائق او تأخير".

وفي ايضاح لموقف قطر من مسألة تسليح المعارضة السورية، قال حمد بن جاسم ان "كلام التسليح فسر بطرق مختلفة... نحن نعرف ان الدفاع عن النفس مشروع، ولكن اذا وجه السؤال الى قطر لم تسلح المعارضة... ولكن اذا استمر الوضع من دون حل يجب مساعدة الشعب السوري على الدفاع عن النفس"، وطلب من روسيا ان تتعامل مع الملف السوري من منظار "مصالح".

مجلس الامن

وفي نيويورك يناقش مجلس الامن اليوم تقريراً عن تشكيل بعثة الامم المتحدة للمراقبة في سوريا أعده بان كي - مون بموجب القرار 2042، على ان يعقد جلسة اضافية الثلاثاء بعد ان الاستماع الى احاطة جديدة عبر الفيديو من انان في شأن تطورات الاوضاع هناك بعد اسبوع من الوقف الهش لاعمال العنف.

طائرة كويتية أولى في العراق منذ عقدين

(و ص ف)

للمرة الاولى منذ اكثر من عقدين، حطت امس في مطار النجف جنوب بغداد طائرة كويتية آتية من الكويت بعد الاتفاق على تسيير الرحلات الجوية المنتظمة بين البلدين منذ اجتياح الكويت.

ووصلت طائرة شركة "الجزيرة" الكويتية الى مطار النجف الدولي الساعة 17:45 بالتوقيت المحلي وكان في استقبالها عند المدرج مسؤولو مجلس محافظة النجف ورجال اعمال عراقيون.

وكان على متن الطائرة 159 راكباً بينهم السفير العراقي لدى الكويت محمد حسين بحر العلوم والسفير الكويتي لدى بغداد علي المؤمن، الى مسؤولين عراقيين وكويتيين وصحافيين وركاب عاديين.

محليات سياسية (/https://www.lebanese-forces.com/category/news/local-news/political-news)

الأربعاء 17 آب 2011

"الديار": عون يعمل لتحويل باسيل الى مليارديرومشروعه للكهرباء يؤمن عمولة 250 مليون دولار

ذكرت صحيفة "الديار" ان الصراع سيحتدم بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير الطاقة جبران باسيل، على خلفية مشروع الكهرباء. ففيما يصر باسيل على ان يظهر انه هو المنقذ الوحيد لموضوع الكهرباء في لبنان، يعتبر ميقاتي انه يجب ان يكون المشروع من صنع الحكومة وليس من صنع وزير.

وفي موضوع الكهرباء ايضا، اجتمع الجنرال عون مع الوزير باسيل بعد توقيف المساعدة القطرية، ورأى عون انه لا بد من تمويل قوي، فكان مشروع الكهرباء حيث سيكون منه عمولة بـ 250 مليون دولار، وبذلك يعطي زخما لباسيل قبل الانتخابات النيابية بأنه انجز موضوع الكهرباء.

اذا، فالوزير باسيل لا يهتم بجر مياه وبقساطل مياه عادية، بل يركز على السدود وعلى الكهرباء، ويبدو ان الخطة التي ينتهجها العماد عون هي خلق حريري ثان او ملياردير، ويكون باسيل جاهزاً بعد سنتين تقريبا وبعد تخصيص 4 مليارات ونصف لمشاريع الكهرباء الذي سيتولاها.

وعلم ان الوزير محمد الصفدي سيتحفظ عن اي مشروع لا يكون له رقابة مالية وسيدعم ميقاتي في موقفه من ان الحكومة هي التي يجب ان تنفذ موضوع الكهرباء وليس الوزير باسيل.

ويبدو ان الرئيس ميقاتي لا يأخذ على محمل الجد استقالة العماد عون لانه واثق تماما ان «حزب الله» لا يريد اسقاط الحكومة حاليا، وفي الوقت ذاته يريد تسهيل مهمة الوزير باسيل في الكهرباء، لان حليفه المسيحي بحاجة الى تحقيق انجازات مع باسيل ليتم انجاحه في الانتخابات في ضوء الانجازات التي سيقوم بها باسيل.

كما ان الرئيس ميقاتي لا يستطيع مجاراة عون وباسيل في شأن «تطيير» اللواء ريفي لانه خط احمر، كما انه بات يشعر ان طلبات عون وتهديداته تمس موقع رئاسة الحكومة السنية وتضعف رئيس الحكومة.

اما الخوف الحقيقي في قضية الكهرباء فسببه موقف الصندوق الدولي الذي سيعمد الى تخفيض مستوى الاهتمام بلبنان اذا استدان لبنان من دون باريس 3 والصناديق الاخرى التي تقدم المساعدات، لكن الوزير باسيل يريد التنفيذ مع الشركات وحده دون المرور بالصناديق لانها تفرض رقابة صارمة على تنفيذ اي مشروع.

المصدر: الديار (/https://www.lebanese-forces.com/newssources/newssource-9)

By continuing to browse our site you agree to our revised Privacy Policy (https://www.lebanese-forces.com/privacy-policy/)

I agree ✔

أخبار ذات صلة

"الديار": اكثر من مليار دولار عمولة لباسيل من مشروع الكهرباء

باسيل خلال توقيع عقود استقدام بواخر الكهرباء: تزيد الانتاج 270 ميغاواط وتوفر 130 مليون دولار سنويا

أخبار اقتصادية ومالية - الجمعة 13 تموز 2012 - 17:13 -

وقع وزير الطاقة والمياه المهندس جبران باسيل، عقد إستقدام البواخر إلى لبنان مع شركة "كارادينيز التركية" ممثلة بصاحبها أورهان كارادينيز، في حضور ممثلي الشركة في لبنان السفير التركي إينان أوزيلديز والنقيب سمير دوميط والمهندس رالف فيصل، لمؤسسة كهرباء لبنان كمال حايك ومديرين ومسؤولين.

عقب التوقيع، قال الوزير باسيل: "أعتقد أن لبنان خسر عامين من دون سبب، وليسامح الله كل من تسبب بتأخير المشروع أو بتأخير وصول الكهرباء إلى اللبنانيين، إنما ما قد حصل قد حصل، واستطعنا أن نحصل عقدا بأكثر ما يمكننا، ضمن الشروط التي توصلنا إليها"، آملا "أن يتم تطبيقه، لأنه يزيد الانتاج بنسبة 270 ميغاواط ".

واوضح ان "العملية تخضع لثلاث سيناريوهات، فإذا تمت زيادتهم بشكل كامل على الشبكة، يعطون فوق الساعتين في اليوم، وإذا إستبدلناهم في الكهرباء الموجودة، يوفرون على الدولة 130 مليون دولار سنويا، وإذا ذهبنا نحو السيناريو الأكثر واقعية، وهو عبارة عن قسم إضافي وقسم كاستبدال، نكون بصدد تأمين ساعة كهرباء إضافية يوميا، مما يوفر على الخزينة حوالى 30 مليون دولار وعلى المواطنين مولدات كهرباء بحوالى 180 مليون دولار سنويا".

أضاف: "هذا العقد خاضع طبعا لشروط عديدة ومعقدة، إدارية وقانونية وبيئية وفنية وتقنية، إنما بالمقارنة مع عقود مماثلة وبشروط لبنان وبالمحروقات المتوفرة، نعتقد أن الفريق الذي عمل من قبل رئاسة الحكومة ووزارت المال والطاقة والعدل، قام بأقصى ما بإمكانه بالتعاون مع مكتب محاماة دولي، حتى تم التوصل إلى أفضل الشروط العقدية التي تحفظ حقوق لبنان وتؤمن له أفضل الأسعار الممكنة، ويبلغ السعر 5.95 سنت لليكلواط ساعة. ومن المفترض أن تصل ضمن العقد أول باخرة بعد 120 يوم والباخرة الثانية بعد 180 يوما، ووعدت الشركة بأنها ستسعى جهدها كي تقصر الفترة، وعلينا كحكومة لبنانية أن نؤمن كل التسهيلات اللازمة لتقصير المدة"، موضحا ان "أي تأخير في تطبيق هذا العقد، أو بوصول هذه البواخر، يرتب على الشركة عن كل ميغاواط يوميا 1000 دولار أي 270 ألف دولار يوميا عن كل يوم تأخير، وأي نقص في الطاقة المنتجة، يرتب أيضا شروطا جزائية عالية تصل إلى 400 ألف دولار يوميا و500 ألف دولار عن كل 1% نقص بالإنتاج، وبالتالي فإن الشروط قاسية جدا".

وتابع: "ان هذا العقد، هو على فترة ثلاث سنوات ونأمل أن تمكننا هذه الطاقة من إستبدال الكهرباء التي ستنقص نتيجة تأهيل معملي الذوق والجية، والمناقصة ستتم في آخر شهر تموز الحالي، وبالتالي لم يكن هناك من إمكانية للقيام بعملية التأهيل من دون تأمين البواخر. وعلى هذا الأساس، نقول أن هذا المشروع ضروري، إنما ليس كافيا لتأمين الكهرباء اللازمة

الحدث
مبارزة
تجميل
لبقام
للقوات"
وللقيار"؟
إصلاحية
مالياً
واقتصادياً

خاص
بو
صعب
المواطنون
والعسكر
أدوا
له
التحية

مثل ما هي
قطاع
الطريق
في
ضبية

بأقلامهم
يستغلّون
نظام
الأسد
وهو
يظن
انه

مرصد ليبانون فايلز
إرهابيون متجوّلون
خسروا مليونَي ليلة
تحية مالية للآلان
تضارب المعلومات المالية
سياسيون "آخر همّهم"
الفساد القضائي.. استثناءات
استهداف السياحة
وزيرة تُرضي فريقها
تركيا تكثّف الرحلات
لم يستشيرونا ونحذّرهم

ALLO TAXI 1213

للبنان، فهو حل جزئي ومرحلي، أي أنه يؤمن على مرحلة معينة ولم يكن من إمكانية لأي حل لإصلاح فعلي لقطاع الكهرباء، إلا من خلال تأمين هذه الطاقة البديلة التي نأمل أنه إبتداء من الأسبوع المقبل، نبدأ تباعا بإعلام اللبنانيين عن المشاريع الثانية التي بدأت تبصر النور في الطاقة الإضافية المنتجة".

وأردف: "إن هذا العقد يتضمن أيضا، فصلا عن الفساد، وهو أمر طبيعي يتم في كل بلدان العالم خصوصا في لبنان، وهو واضح ومحدد، نحن طلبنا والشركة تجاوبت مشكورة مع طلبنا الإضافي وقمنا به بعد موافقة مجلس الوزراء على العقد وسنضمه إلى الملف لنعلم به مجلس الوزراء، وهو تعهد من الشركة بأن أي مساعدة أو مبلغ قدمته مباشرة أو عبر العاملين معها، أكان وكيلها أو عاملين آخرين لأي شخص في الدولة اللبنانية، فالوزير والوزارة ومساعد ومسؤول في الحكومة وفي الدولة، يكون قد سمح أو سهل وكان يشكل رشوة للحصول على هذا العقد، يرتب على الشركة بأن تدفع بندا جزائيا قيمته 20 مليون دولار، وما يرتبه أضافة إلى هذا الأمر، القضاء اللبناني من عقوبات أخرى وتكاليف إضافية، وإن ذلك طبعا لا يطال العقود الشرعية التي يتقاضاها الوكيل الشرعي للشركة".

وشدد على "اننا جميعا أمام تحد بنجاح هذا المشروع، وبأن تأتي البواخر وتؤمن الكهرباء على كامل الفترة بالكمية الموعودة وبالكلفة المحددة وبالإنبعاثات المحددة منها، حتى لا يكون هناك تلوثا بيئيا إضافيا، وبكل الشروط العقدية الموضوعة، وهو تحد، كلنا موضوعون أمامه لنبرهن أن لبنان واللبنانيين بإستطاعتهم إجراء عقود نظيفة، وأشغالا خالية من الفساد، مع كل ما طالها وشاب حولها من كلام وكلام"، آملا ان "يظهر للجميع أن حصول هذا الأمر كان بالشفافية المطلوبة، وتكون عبرة للجميع بتسهيل العقود الشفافة ونحاسب من قام بعقود غير شفافة".
وختم الوزير باسيل شاكرا "كل الذين ساهموا في هذا المشروع بدءا من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والحكومة والوزراء، الذين تم التعاون معهم من وزراء المال والبيئة والعدل وكل الوزراء في اللجنة الوزارية والمندوبون عنهم، والفريق التقني في الوزارة وكهرباء لبنان والشركة التركية والسفير وممثلها في لبنان، بعد أن مررنا بأيام صعبة طويلة وصولا الى هذه اللحظة".

بدوره، شكر أورهان كارادينيز "كل من ساهم وسمح في أن يكون المشروع جزءا من الحل"، مؤكدا "سأجعل الكلمة قصيرة كما قلت صباحا أفضل أن أتكلم مع اللبنانيين حين نسلم البواخر، وقد أسمينا المشروع داخليا قوة الصداقة، ولبنان كان دوما عزيزا على الشعب التركي ونحن ممتنون على هذه الفرصة"، آملا "ان نسلم في الوقت القريب قبل الموعد المحدد".

كما شكر كارادينيز الحكومة اللبنانية والتركية على "دعمهما وإقتناعهما بهذا المشروع وتوجيههم، ويجب أن نحقق هذا الإنجاز بسرعة ونعزز العلاقة بين البلدين".

وأشار السفير أوزيلديز في كلمته الى ان البواخر "بديل جاد لمعالجة تقنين الكهرباء الذي يعاني منه لبنان، وهذه النتيجة أتت بعد عمل مضن وطويل لمدة سنتين وتحقيق التوقعات المبنية على الخبرة والبحث المعمق والدراسة، ويعد هذا المشروع الأكبر حتى الآن بين الدولتين اللبنانية والتركية، وإنجاز يعكس الثقة التامة بين البلدين، ويعكس أيضا التغيير في تصور ومنظور رجال الأعمال الأتراك تجاه لبنان، وهذا ما شهدناه منذ عشرة أيام في المنتدى اللبناني الدولي لإستشكاف النفط والغاز، لناحية الإهتمام المتزايد بوتيرة سريعة بقطاع الطاقة"، مشددا على ان "السلام والإستقرار والإزدهار في لبنان هم من الأولويات الإقليمية لتركيا".

واكد انه "من هذا المنطلق، فإن الحكومة التركية جاهزة للمساهمة في إيجاد حلول لمشاكل البنى التحتية في لبنان، كما تشجع رجال الأعمال الأتراك على تعزيز التعاون مع نظرائهم اللبنانيين"، شاكرا "معالي الوزير باسيل على إلتزامه القوي وأنا واثق من أنه من دون مشاركته الشخصية وصبره، لما أنجزنا هذا العقد اليوم".

واعرب "بإسم حكومتي، عن التقدير لمعالي الوزير باسيل ورئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي على مشاركتهم الشخصية في هذا المشروع، وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر كل الوزراء والمسؤولين اللبنانيين الذين آمنوا وعملوا على هذا المشروع"، آملا "ان يفتح هذا العقد المجال لعقود أخرى ضخمة، ويساهم في الإسراع وإعادة

كواليس

التحدّي اللبناني في بريطانيا
ممثّلة لا تتابع
بلورة لورا تطير على عين الشا
إشادات بالجملة والمفرق
برونزاج دفعت ثمنه غالياً
عطي خبزك لجورج خبار
الباشا منتج

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

التفتيش المركزي

أمانة سرّ الهيئة
رقم المحفوظات: ٢٠١٣/١٤/٥
رقم الصادر: ١٧٥ /ر ح
بيروت، في ٢٣ تموز ٢٠١٣

جانب وزارة الطاقة والمياه
ـ المديرية العامة للإستثمار ـ

الموضوع: إبلاغ قرار صادر عن هيئة التفتيش المركزي.
المرجع: قرار هيئة التفتيش المركزي رقم ٢٠١٣/٨٧ تاريخ ٢٠١٣/٩/٧.

عملاً بأحكام المادة ٥ من المرسوم رقم ٢٤٦٠ تاريخ ٥٩/١١/٩ (تنظيم التفتيش المركزي) نرفق ربطاً نسخة عن قرار هيئة التفتيش المركزي المشار إليه في المرجع أعلاه، المتعلق بالتحقيق في ملف عقد تلزيم لإنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة باخرة وتوقفها عن الانتاج.

يُرجى إعلامنا عن الإجراءات المتخذة من قبلكم لتنفيذ القرار المذكور، بحيث يوجه جوابكم مباشرة الى رئاسة التفتيش المركزي، خلال مهلة شهر من تاريخ تبلغكم هذا القرار.

وزارة الطاقة والمياه
المديرية العامة للاستثمار
الديوان
الرقم: ٣٠٨
التاريخ: ٢٣/٧/٢٠١٣
يحال الى: صالح الحسن

رئيس هيئة التفتيش المركزي
جورج عواد

وزارة الطاقة والمياه
المديرية العامة للاستثمار
ديوان

صورة طبق الاصل
رئيس مصلحة الديوان
غسادة بلعيسي

- صديق الرحايبي
- مصلحة الديوان
- دائرة الدراسات القانونية

ليبان حاج: المدير العام للاستثمار
أية معلومات متعلقة بالموضوع،
غسان بيضون

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

أمانة سر الهيئة
جلسة : ٢٠١٣/١٤
بند : ٥

قرار رقم ٢٠١٣/٨٧

إن هيئة التفتيش المركـــزي

بعد الإطلاع على ملف القضية المسجلة برقم ١١٣٥/و/٢٠١٣ بجميع مندرجاته.

بعد الإطلاع على قرار رئاسة التفتيش المركزي رقم ٩٧/م/٢٠١٣ تاريخ ٢٠١٣/٥/٨، بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة المفتش العام السيد علي الأحمر، وعضوية المفتش المعاون الإداري كلود القاصوف، والمفتش المعاون الهندسي عصام شباني، والمفتش المالي انطوان نوهرا، للتحقيق في ملف عقد تلزيم لإنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة باخرة وتوقفها عن الإنتاج.

بعد الإطلاع على تقرير لجنة التحقيق المذكورة تاريخ ٢٠١٣/٧/٥.

بعد الإطلاع على مطالعة رئيس التفتيش المركزي تاريخ ٢٠١٣/٧/٥.

وحيث تبين من مستندات الملف أنه، وبناءً لطلب دولة رئيس مجلس الوزراء، أحال أمين عام مجلس الوزراء، الى التفتيش المركزي، كتابه رقم ٨٤٥/ص تاريخ ٢٠١٣/٥/٢، المتضمن طلب دولة رئيس مجلس الوزراء إجراء التحقيق اللازم بشأن عقد تلزيم إحدى شركات إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة باخرة وتوقفها عن الإنتاج، وما تضمنه دفتر شروط التلزيم من مواصفات تمّ التداول في صحتها، وان رئاسة التفتيش المركزي شكلت، بموجب قرارها رقم ٩٧/م/٢٠١٣ تاريخ ٢٠١٣/٥/٨، لجنة تحقيق برئاسة المفتش العام السيد علي الأحمر، وعضوية المفتش المعاون الإداري، الآنسة كلود القاصوف، والمفتش المعاون الهندسي، السيد عصام شباني، والمفتش المالي، السيد انطوان نوهرا، وقد أُعطيت اللجنة مهلة شهرين لإنهاء مهمتها، ووضع تقريرها حول الموضوع.

وحيث تبين من التحقيق، ان مجلس الوزراء وافق بقراره رقم ٤٧ تاريخ ٢٠١١/١/١٠، على طلب وزارة الطاقة والمياه اعتماد خيار استئجار الطاقة الكهربائية من خلال البواخر، وتأليف

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

لجنة برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية السادة وزراء الطاقة والمياه والمالية والبيئة، للتفاوض مع الشركات المتقدمة والمؤهلة فنياً لاختيار العرض الأفضل، على ان تستعين اللجنة باستشاري دولي، كما تضمن قرار مجلس الوزراء رقم ٧٢ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٨ الموافقة على استئجار الطاقة عبر البواخر بقدرة حوالي ٢٧٠ ميغاوات ولمدة أقصاها ثلاث سنوات، وتكليف اللجنة الوزارية التفاوض النهائي مع الشركات، على الشروط التعاقدية وعلى الأسعار.

وحيث تبين ان مجلس الوزراء، وبقراره رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٧، وافق على عقد استئجار الطاقة بواسطة البواخر مع شركة karpowership Company Limited، على ان تكون قيمة الدفعة الأولى ٢٢% بدلاً من ٢٥% من مجموع قيمة العقد البالغ /٣٩٢,٦٣٥,٠٢٦/د.أ، وأنه بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٣ جرى توقيع العقد ما بين الجمهورية اللبنانية ممثلة بوزارة الطاقة والمياه وشركة karpowership LTD.

وحيث تبين ان العقد Energy Conversion Work (Ecw) ينص على ان تتولى شركة karpowership تزويد مؤسسة كهرباء لبنان بالطاقة الكهربائية بقدرة ٢٧٠ ميغاوات، بواسطة باخرتين مجهزتين بمجموعات إنتاج محركات عكسية Reciprocating engines تعمل على مادة الفيول أويل ١% كبريت، وذلك لمدة ٣٦ شهراً، وتؤمن مؤسسة كهرباء لبنان المحروقات عبر خزان سعة ٢٥٠٠٠ طن متري مخصص لتزويد الباخرة، وتتولى الشركة تشغيل الآلات وصيانتها مقابل ٥,٩٥ سنت اميركي عن كل كليو وات ساعة، ويتم الدفع للمتعهد شهرياً، على ان يضمن هذا الأخير توفير الطاقة بنسبة ٩٣% من القدرة القصوى لإنتاج الباخرة والبالغة ١٨٧,٨٥ ميغاوات، ويُغرم في حال تدني الإنتاج عن تلك النسبة، وبالمقابل يقع على عاتق مؤسسة كهرباء لبنان تأمين فيول اويل ثقيل Heavy fuel Oil بمواصفات مطابقة للمواصفات اللبنانية، كما هو محدد في الملحق Appendix B من العقد.

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

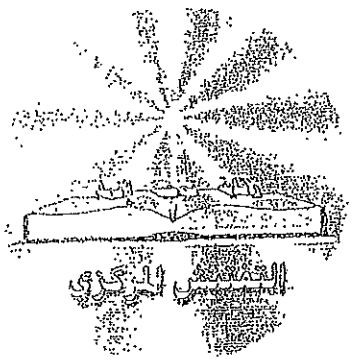

وحيث تبين من التحقيق، ان شركة karpowership أرسلت عيّنة من الفيول أويل الموجود في خزانات المؤسسة إلى مختبرات Viswa العالمية لتحليلها، وقد جاءت النتيجة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ مطابقة للمواصفات المحددة في ألـ Appendix B من العقد، كما ان مختبرات Viswa حذرت المتعهد من ان نسبة الحديد الموجودة في العينة، من شأنها ان تؤدي إلى أضرار في البخاخات، وأنه يقتضي التأكد من فعالية عمل أجهزة التنقية والتصفية، كما أشارت إلى ان محتوى العينة من الالمنيوم والسليكون هو مرتفع، ما سيؤدي إلى أضرار في نظام الفيول، إلا أنه وبالرغم من التحذيرات المذكورة، أصرّ المتعهد على إجراء التجارب على مجموعات التوليد.

وحيث تبين ان التجارب على الآلات بدأت بتاريخ ٢٠١٣/٣/٩ واستمرت لغاية ٢٠١٣/٣/٣٠، إذ أجريت التجارب النهائية على الآلات التي انتجت قدرة صافية بلغت ١٨٧,٨٥ ميغاوات لمدة ساعتين، وبالتالي فإن تاريخ ٢٠١٣/٣/٣٠ هو Commercial Cod operation date بالنسبة للباخرة الأولى، وان هذه التجربة تمت بحضور مندوبين عن مؤسسة كهرباء لبنان وعن الشركة المتعهدة karpowership وعن الطرف الثالث Bureau veritas: ونظمت بموجبها ثلاث محاضر تحتوي على القياسات، وتفيد بأن الآلات اجتازت هذا الاختبار، وسيكون ألـ ١٨٧,٨٥ ميغاوات هو المعيار الذي سيتم بموجبه احتساب الجهوزية، مع الإشارة إلى ان هذه التجارب، أجريت دون أي اعتراض أو تحفظ من قبل المتعهد شركة karpowership ولا من الطرف الثالث Bureau veritas.

وحيث تبين من التحقيق، ان الباخرة فاطمة غول سلطان، وبعد مرور حوالي ٤٧ يوماً على عملها، توقفت عن انتاج الطاقة الكهربائية بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٧، وان هذا التوقف سبقه كتاب أرسله المتعهد تحت رقم LBN-309 تاريخ ٢٠١٣/٤/١٧ إلى مؤسسة كهرباء لبنان يعلمها فيه، ان الفيول أويل المستلم يحتوي على زيوت مستعملة ULO، ما يرفع من نسب الكالسيوم، الزنك، والفوسفور، ويؤدي إلى ضرر في المحركات، مشيراً في كتابه المذكور إلى ان المشكلة في نوعية المحروقات تعود إلى ما قبل Cod أي قبل تاريخ ٢٠١٣/٣/٣٠، ما يطرح التساؤل حول

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

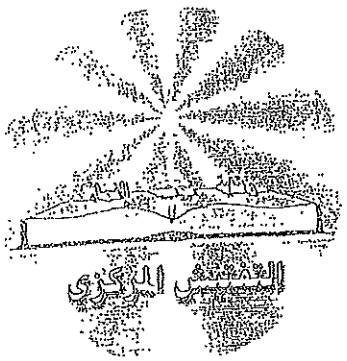

سبب عدم تناوله الموضوع قبل ذلك، والتطرق إلى مسألة مواصفات الفيول في اليوم التالي لتحرير قيمة الكفالة بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٦ والبالغة عشرين مليون دولار اميركي، مع الإشارة إلى ان مواصفات الفيول أويل المنصوص عنها في العقد ضمن الملحق B، هي المواصفات المعتمدة حصراً وكان يتوجب على المتعهد في حال عدم ملاءمة هذه المواصفات لمحركاته، ان يصرح عن ذلك قبل التوقيع على العقد، الأمر الذي يوجب عليه المسؤولية لهذه الجهة.

وحيث تبين ان مؤسسة كهرباء لبنان، وفي إطار البحث عن الحل الأفضل وتسهيل إعادة تشغيل الباخرة للحصول على الطاقة الكهربائية بالسرعة الممكنة، وجّهت إلى المنشآت النفطية كتابها رقم ٤١٦٧ تاريخ ٢٠١٣/٤/٢٤ تطلب بموجبه مراسلة شركة سونترك Sonatrach الجزائرية عن إمكانية توريد مادة فيول أويل بحسب مواصفات ISO 8217 وما إذا كان يوجد كلفة إضافية، وان شركة سونترك أفادت بإمكانية توريد مادة الفيول أويل بالمواصفات المطلوبة وبنفس السعر، وأنه بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٨ وصلت ناقلة Baltic wind وأفرغت بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣١ جزءاً من حمولتها حوالي – ٢٤٠٠٠ طن متري – في الخزان الأرضي المخصص للباخرة في معمل الذوق، وتمّ تعبئة جزء من الخزان الموجود على الباخرة لعدم قدرته على استيعاب ٦٠٠٠ طن متري من مادة الفيول أويل كما هو مطلوب في العقد Annex-3 (لتغذية استهلاك الباخرة لمدة أسبوع)، ما يشكل مخالفة صريحة من قبل المتعهد لأحد بنود العقد، تتمثل بعدم قدرة الباخرة على استيعاب الكمية المتفق عليها. مع الإشارة إلى ان ناقلة النفط توقفت ١٢ يوماً إضافياً على الشواطئ اللبنانية لاستكمال عملية إفراغ حمولتها حتى ٢٠١٣/٦/١٣، مكبدة مؤسسة كهرباء لبنان تكاليف المهلة الإضافية بقيمة /١٨٠٠٠/ د.أ عن كل يوم تأخير، ما يقتضي معه تحميل الشركة المتعهدة مسؤولية الإخلال ببنود العقد والنفقات التي ترتبت نتيجة ذلك.

وحيث تبين من التحقيق، ان العقد الموقع مع الشركة نص على تقاضي المتعهد مكافأة كيلو وات ساعة من الطاقة، وإذا تخطى المتعهد هذا الوزن (٢١٤ غرام من

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

الفيول أويل مع سماح + ٢,٥%) أي ٢١٩,٣٥ غرام لإنتاج كيلو وات ساعة، يدفع عندها غرامة لأنه استهلك مادة الفيول أكثر من المسموح به على أساس تسوية سنوية، أما إذا استطاع توفير مادة الفيول أويل HFO وانتج واحد كيلو وات ساعة بأقل من ٢١٤ غرام من الفيول، فيحصل عندها على مكافأة تساوي سعر غرام الفيول بحسب السعر العالمي، محسوم منه قيمة الجعالة لنفس نوع الفيول المستعمل (١% كبريت)، تدفعها المؤسسة على أساس تسوية سنوية، الأمر الذي ينتج عنه حصول المتعهد على المكافأة فوراً بمجرد توفيره في وزن الفيول المستعمل، أي الـ ٢١٤ غرام، وبحسب دراسة أجرتها مؤسسة كهرباء لبنان، فإن توفير غرام واحد من مادة الفيول أويل لإنتاج واحد كيلو وات ساعة، سيؤدي إلى ربح المتعهد مكافأة مقدارها أكثر من أربعة ملايين دولار اميركي خلال فترة العقد، بينما توفر المؤسسة حوالي ١٧٠ ألف دولار اميركي (جعالات)، أما إذا استطاع المتعهد توفير ٢٤غ من استهلاك الفيول أويل لإنتاج الكيلو وات ساعة، فإنه سيحصل على مكافأة قيمتها أكثر من ١٠٤ ملايين دولار اميركي، وبالتالي فإن توفير استهلاك مادة الفيول أويل HFO مفيد جداً للمتعهد، في حين ان استفادة المؤسسة لا تذكر بالمقارنة معه، ما يقتضي معه، التوصية بتدارك مثل هذا الخلل مستقبلاً.

وحيث تبين من التحقيق، احتواء الباخرة على أحد عشر مولداً من النوع نفسه وتوربين بخاري واحد، بخلاف ما جاء في العقد الذي نص على وجود تسعة مولدات ذات محركات عكسية دون أي ذكر لتوربين بخاري، مع العلم بأن المولدات التي تعمل بواسطة التوربينات البخارية تستهلك محروقات أقل من باقي الأنواع، وان التوربين الموجود على الباخرة يعمل على بخار الماء الذي يُنتج بتأثير الغازات الساخنة الخارجة من عوادم المحركات، ما يؤدي إلى التوفير في كمية الفيول أويل المستهلك، ويسمح للمتعهد بتقاضي مبالغ كبيرة، ناجمة عن مكافأة توفير الفيول أويل Fuel Bonus وقد طلبت مؤسسة كهرباء لبنان من المتعهد، بموجب كتابها رقم ١٢٦٩ تاريخ ٢٠١٣/٢/١١، أخذ موافقة المؤسسة المسبقة، قبل تشغيل التوربين البخاري، كون المكافأة عن توفير الفيول أويل كانت ملحوظة على أساس ان التوفير يحصل بمعزل عن الاستعانة بتوربين

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

بخاري، سيما وان العقد لم ينص على إمكانية تشغيل توربين بخاري، وبالتالي لا يمكن تجاوز ما نص عليه العقد، إلا بتوافق فريقيه على ذلك.

وحيث تبين من التحقيق، ان مؤسسة كهرباء لبنان تزود خزان الباخرة بمادة الفيول أويل HFO من خلال خزان أرضي موجود في معمل الذوق سعته ٢٥٠٠٠ طن متري، وتتم التغذية عبر عداد Flow Meter وهو جهاز مخصص لقياس كمية الفيول أويل الواصلة إلى خزان الباخرة، وبحسب العقد، يجب ان يكون جهاز قياس كمية الفيول أويل HFO. على البر في أقرب نقطة للباخرة، وعلى المتعهد والطرف الثالث ومؤسسة كهرباء لبنان حضور عملية التعيير Calibration لجهاز القياس، الأمر الذي لم يحصل حتى تاريخه،بحجة عدم وجود الأدوات اللازمة لإتمام عملية التعيير في لبنان، وقد ابدت مؤسسة كهرباء لبنان تحفظها بهذا الخصوص، وأرسل المتعهد عدة كتب، ذكر فيها ان عملية التعيير حصلت في بلد منشأ العداد بغياب أي مندوب عن المؤسسة، ما يوجب الطلب إلى الشركة المتعهدة، إعادة تعيير عداد الفيول أويل، بحضور مندوب عن مؤسسة كهرباء لبنان.

وحيث تبين بنتيجة التحقيق، ان مؤسسة كهرباء لبنان تعتمد طريقة قياس في المعامل التابعة لها، عبر قياس ارتفاع مادة الفيول أويل داخل الخزان لحساب الحجم، ويتم ضربها بكثافة الفيول المقاس للحصول على الوزن، (بعد أخذ الحرارة بالاعتبار من خلال Correction factor) وان المؤسسة ومن خلال هذه الآلية، قامت بعملية مقارنة للكميات ما بين العداد الموجود على الشاطئ Flow meter من جهة، والاحتساب باستخدام الحجم والكثافة Volume and density من جهة أخرى، وقد تبين لها وجود فروقات كبيرة قدرت بـ ٤٣٤,٧٤٤م٣ أي حوالي ٤٣٥ متراً مكعباً، لصالح المتعهد، بدون وجه حق وقد سبق للمؤسسة ان أشارت إلى هذا الموضوع في كتابيها رقم ٢c/٣٣٣٥ تاريخ ٢٠١٣/٤/٩، ورقم ٢c/٣٨٧٤ تاريخ ٢٠١٣/٤/١٨ دون ان يبت الموضوع لغاية تاريخه.

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

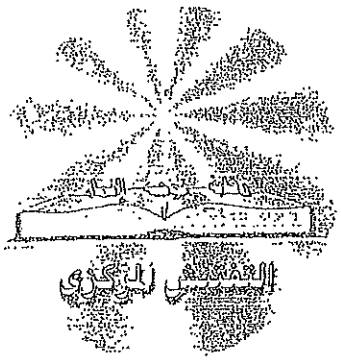

وحيث تبين من التحقيق، ان بروتوكول الفيول Fuel supply and handling implementation protocol المتضمن تحديد معايير عدة لجهة طريقة التفريغ، كيفية أخذ عينات الفيول والتخزين...، لم يتم التوقيع عليه قبل إجراء الاختبارات التشغيلية COD ، وفق ما هو محدد في المرفق الثالث Annex3 من العقد، وان هذا الموضوع لا يزال مدار أخذ وردّ ما بين المتعهد والشركة، ما يقتضي معه التوصية بالعمل على توقيعه بالسرعة الممكنة، انفاذاً للعقد.

وحيث تبين ان العقد أوجب على المتعهد، وضمن مهلة أقصاها ٤٥ يوماً من توقيعه، ارسال دراسة تقييم الأثر البيئي إلى وزارة البيئة، ونسخة عن هذه الدراسة إلى مؤسسة كهرباء لبنان، وان دراسة تقييم الأثر البيئي الذي أجرته الشركة الاستشارية ELARD لحساب المتعهد، أشارت إلى ان نسبة ألـ NOx في الانبعاثات الخارجة من العوادم، تتراوح ما بين ٥٠٠-١٠٠٠ mg/m3، وهي بذلك تفوق المستويات المقبولة بحسب قرار وزير البيئة رقم ١/٨ تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠، إذ ان نسبة ألـ NOx للمعامل الجديدة التي تنتج الطاقة الكهربائية محددة بـ ٥٠٠ mg/m3 كحد أقصى، وان التقرير المتعلق بتحديد نطاق الأثر البيئي Scoping Report ورد إلى وزارة البيئة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٧، أي بتأخير حوالي ثلاثين يوماً عن المهلة الإدارية المذكورة في العقد، وقد أبدت الوزارة ملاحظاتها على نتائج هذه الدراسة بكتابيها رقم ٣٧٩٩/ب/٢٠١٢ تاريخ ٢٠١٣/٢/٦ ورقم ٦٧٧/ب/٢٠١٣ تاريخ ٢٠١٣/٣/١٢، وأعطت موافقتها من الناحية البيئية، بشرط ان تتقيد الشركة المتعهدة بعدة أمور منها، استعمال مواد محسنة للتقليل من كمية انبعاثات الـ NOx، إلا ان الشركة لم تتخذ أي إجراء بهذا الشأن لغاية تاريخه، ما يقتضي معه الطلب من وزارة البيئة العمل على متابعة الإجراءات الآيلة إلى تقيد المتعهد بالشروط البيئية، وذلك وفقاً للأصول والمعايير البيئية المعتمدة.

وحيث تبين من التحقيق، ان العقد الموقّع مع الشركة، نص على تحرير عشرين مليون دولار اميركي من قيمة كفالة حسن التنفيذ، عند انتهاء فترة التجارب التجارية للباخرة الأولى (فاطمة غول سلطان) باعتبار ان العقد يشير إلى تقديم الشركة لباخرتين، بمهلة أقصاها ١٨٠ يوم

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

من تاريخ بدء العقد الـ CD، وتتولى مؤسسة كهرباء لبنان فتح اعتماد مصرفي لدى مصرف لبنان يوازي أو يغطي مستحقات أربعة أشهر من فترة العقد، وفي حال امتناع المؤسسة عن دفع فاتورة مقدمة من الشركة، لسبب ما أو خلاف معين، يسمح للشركة سحب قيمة الفاتورة غير الموافق على دفعها، وعلى المؤسسة في هذه الحالة، تغذية رصيد الاعتماد بما يعادل القيمة المسحوبة خلال فترة عشرة أيام، تحت طائلة اعتبارها مخلة بالعقد، ما يعني عملياً إمكانية قيام الشركة بقبض قيمة الفواتير المقدمة منها في جميع الحالات، أما الفواتير الشهرية العادية الموافق عليها فإن العقد نص على دفعها كاملة في مهلة ثلاثين يوماً من استلامها من قبل المؤسسة وكل تأخير في دفع قيمة أي فاتورة يرتب على المؤسسة فوائد تأخير تعادل نسبة الـ LIBOR (الفائدة بين المصارف) زائد ٣%، ويتم في نهاية كل ١٢ شهر احتساب الغرامات المترتبة على أي من الفريقين المتعاقدين أو العلاوات في حال وجودها، وإجراء المقاصة بين الغرامات والعلاوات واحتساب الرصيد.

وحيث تبين، ان مؤسسة كهرباء لبنان سبق لها ان اعترضت على نص Swift الكفالة المحال من بنك عودة بالكتاب رقم EGTO ١٥٣٧/٠٠١/١٢ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٥ والصادر عن بنك TURKIYE GARANTI BANKASE AS كضمان حسن تنفيذ العقد الموقع مع شركة karpowership، وقد اعتبرت المؤسسة ان نص الكفالة مخالف للنص الوارد في الـ Annex 7 من العقد، وطلبت بكتابها رقم ٩٦٦٢ تاريخ ٢٠١٢/١١/٧ من المتعهد، ان يكون نص الـ Swift مطابق حرفياً للنص الوارد في العقد، واستناداً لكتاب بنك عودة رقم ١/١٢ EGTO ١٥٧٣/... تاريخ ٢٠١٢/١١/٢، جرى التصحيح المطلوب، وأفاد المصرف المذكور، رداً على كتاب المؤسسة رقم ١٠١٥٨ تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٤ بشأن الحصول على الـ Confirmation للكفالة المصرفية، بأنه لا يمكن إصدار Confirmation للكفالة المقدمة من شركة karpowership، الأمر الذي يشكل أيضاً مخالفة لأحد بنود العقد.

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

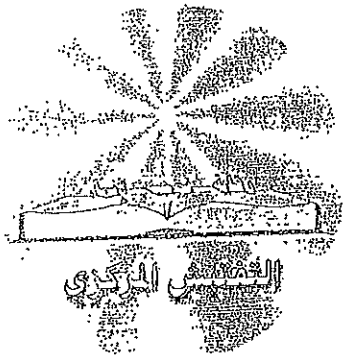

وحيث تبين ان رئيس مجلس الإدارة، المدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان، أصدر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦ مذكرة تنفيذية، أشار فيها إلى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٥ المتضمن توجيه كتاب إلى السيد وزير الطاقة والمياه لإعلامه بأن الكفالة التي جاء نصّها مطابقاً للملحق ANNEX 7 من العقد، لا تتطابق مع تعميم دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٦/٢٥ تاريخ ٩٦/١٢/١٢، وبالتالي في حال حصول أي اختلاف مع هذه الشركة ، سيكون من الصعب تنفيذها بسرعة لأنها تتطلب انتظار تقرير الـ Technical Cordination (ما يعني أنه لا يمكن مصادرة الكفالة من قبل المؤسسة في حال الخلاف أو النكول، دون موافقة اللجنة المذكورة المؤلفة من مندوب عن المؤسسة ومندوب عن الشركة، وأنه من الطبيعي، ان لا يوافق مندوب الشركة على مصادرة الكفالة أو جزء منها، لأن الكفالة ليست تحت الطلب on call) الأمر الذي يقتضي معه التوصية بضرورة صدور الكفالات المصرفية عن المصارف الوطنية، وفي حال تعذر ذلك في الاتفاقيات الدولية، صدور تأكيد من مصرف لبنان على قبوله للمصرف الأجنبي، الصادر عنه كتاب الضمان.

وحيث تبين، ان وزارة الطاقة والمياه هي من تولى مهمة التحضير والتنسيق مع الجهات المعنية (مجلس الوزراء- اللجنة الوزارية- اللجنة الفنية المنتدبة من اللجنة الوزارية- مكتب المحاماة الدولي Gide loyrette & Nouel...) ومواكبة ودراسة ملفات الشركات التي تقدمت للاشتراك بالصفقة، والتوقيع على عقد التلزيم بعد موافقة مجلس الوزراء بقراره رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٧، وان مؤسسة كهرباء لبنان، المعنية أساساً بالملف، لم تشارك بشكل مباشر في الأعمال التحضيرية للصفقة، بل تولى هذه العملية فريق من المستشارين، وان الأمر اقتصر على حضور مستخدمين اثنين من المؤسسة لاجتماعين تحضيريين فقط، دون دعوتهما للمشاركة لاحقاً، الأمر الذي يقتضي معه، التمني على مقام مجلس الوزراء الطلب إلى الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وفي معرض تنفيذها لصفقاتها العمومية، اشراك رؤساء الوحدات الإدارية والفنية والمالية،

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

في الأعمال التحضيرية والنهائية، في معرض تنفيذ الصفقات العمومية التي تجري لصالحها، وفي إعداد وتنظيم دفاتر الشروط الخاصة بهذه الصفقات، والتقيد بالتعميم رقم ٢٠٠٥/٣١ تاريخ ٢٠٠٥/١١/١٢ الصادر عن دولة رئيس مجلس الوزراء، الذي تضمن الطلب إلى جميع السادة الوزراء وجميع المعنيين، عدم اسناد أية مهام تنفيذية إلى المستشارين تطبيقاً للقوانين والأنظمة وحرصاً على تحديد المسؤوليات عند حصول أخطاء أو مخالفات إدارية.

وحيث تبين ان القنصل اللبناني في اسطنبول، أفاد وزارة الخارجية والمغتربين، بكتابه رقم ٩/٥/٥٢٠ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٠، بأن مسؤولاً باكستانياً أعلمه بوجود نزاع قانوني ما بين دولة باكستان وشركة كاردنيز التركية، وان إسلام أباد أقدمت على حجز الباخرتين العائدتين للشركة التركية، وذلك في مسألة تزويد وزارة النفط الشركة بمادة الفيول المناسب، وأنه يقتضي الانتباه إلى النواحي المطاطية في العقد (but and if)، وإلزام الشركة بمعايير أخلاقية بما يرجح حسن النية في تصرفاتها وردات فعلها، إلا ان الكتاب المذكور لم يرد إلى السيد وزير الطاقة والمياه إلا بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧، أي بعد توقيع العقد مع الشركة في ٢٠١٢/٧/١٣، ما يقتضي التوصية مستقبلاً بإلزام المتعهد بتوقيع تصريح يفيد فيه عن جميع النزاعات الحاصلة معه بمعرض تنفيذ التزاماته، لتلافي التعاقد مع ملتزمين لا يتمتعون بالمصداقية اللازمة لتنفيذ هكذا تعهدات .

وبعد المداولة، وفي ضوء ظروف القضية.

تقـرّر

أولاً: التمني على مقام رئاسة مجلس الوزراء، التعميم على مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات، في معرض تنفيذها لصفقاتها العمومية، العمل بما يلي:

١- تضمين دفاتر الشروط المعتمدة لعقد الصفقات العمومية مع شركات أجنبية، بالإضافة إلى المستندات الأساسية المطلوبة، التصاريح التي توضح الأوضاع القانونية للعارضين، وجميع

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

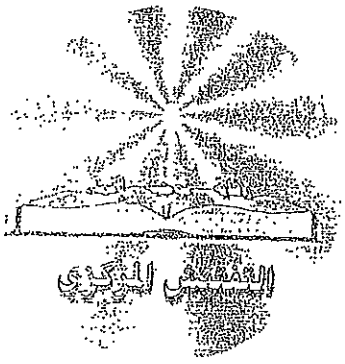

النزاعات القضائية الخاصة بهم، في معرض تنفيذهم لالتزامات تعهدوا بها مع جهات أخرى، وما صدر أو سيصدر بشأنها من أحكام، توخياً للشفافية وسلامة الأوضاع القانونية للعارضين.

٢- في الحالات التي يكلف فيها مجلس الوزراء، إحدى الوزارات، إجراء عقد لصالح مؤسسة عامة خاضعة لوصايتها، ضرورة إشراك هذه المؤسسة في جميع المراحل التحضيرية والنهائية والتنفيذية لهذه العقود.

٣- ضرورة صدور كتب الضمان المصرفية (ضمان حسن التنفيذ، ضمان السلف...) عن المصارف الوطنية، وفي حال تعذر ذلك في الاتفاقيات الدولية، صدور تأكيد من مصرف لبنان على قبوله للوضعية القانونية للمصرف الأجنبي، الصادر عنه كتاب الضمان.

٤- الحرص على عدم تضمين عقود الاتفاق الموقعة مع ملتزمي تنفيذ الصفقات العمومية، بنوداً من شأنها ان تؤدي إلى خلل في توازنها، وحفظ حق الإدارة بصفتها سلطة عامة حتى في حالات الضرورة والعجلة.

ثانياً: توصية وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء لبنان، كل في ما خصها، بما يلي:

أ- تحميل الشركة الملتزمة مسؤولية التوقف عن إنتاج الطاقة الكهربائية الحاصل بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٧، وعن الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن هذا التوقف، والطلب إلى هذه الشركة دفع التعويضات المترتبة بعد احتسابها من قبل الجهات المختصة، واللجوء إلى بند التحكيم عند الاقتضاء.

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

ب- تحميل الشركة الملتزمة، مسؤولية إخلالها بأحد بنود العقد، نتيجة التأخر في وصول الباخرة الثانية إلى مرفأ الجية، والعمل على متابعة فرض وتحصيل الغرامات المالية المنصوص عليها في العقد الموّقع مع الشركة المذكورة.

ج- تحميل الشركة الملتزمة المسؤولية والنفقات المترتبة عن الإخلال بإحدى المسائل التالية:

- تعديل مواصفات الفيول اويل وانعكاساته المختلفة، لاسيما على قيمة بدلات الـ Demurrage.
- القدرة الاستيعابية للخزان الموجود على الباخرة.
- عدم تقيد الشركة بالشروط البيئية، لجهة تخفيض كمية انبعاثات الـ NOx.

د- العمل على اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية الآيلة إلى تأمين سلامة تركيب وتجهيز وتشغيل المحركات العكسية في معملي الذوق والجية، الجاري تنفيذهما، تلافياً لأية معوقات.

هـ- إنذار المتعهد وعدم السماح له بتشغيل التوربين البخاري Steam Turbine من دون تنظيم إتفاق بهذا الشأن وبشروط متكافئة، تحت طائلة اعتبار تشغيله إخلالاً بشروط العقد.

و- إعادة تعيير Calibration عداد الفيول أويل Flow meter بحضور مندوب عن مؤسسة كهرباء لبنان، واحتساب نسبة الخطأ فيه - بحال التثبت من ذلك - تمهيداً لتسوية موضوع الفروقات بالكميات.

ز- توقيع بروتوكول الفيول Fuel Supply and Handling Implementation Protocol بالسرعة الممكنة إنفاذاً للعقد.

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

ثالثاً: الطلب من وزارة البيئة الزام المتعهد باتخاذ الإجراءات الآيلة إلى التقيد بالشروط البيئية (خاصة لجهة انبعاثات الـ NOx) وذلك وفقاً للأصول وللمعايير البيئية المعتمدة.

قراراً صدر بالإجماع في بيروت بتاريخ التاسع من شهر تموز عام ألفين وثلاث عشر.

المفتش العام التربوي
عضو الهيئة
فائق جمعة

المفتش العام المالي
عضو الهيئة
صلاح الدنف

رئيس التفتيش المركزي
رئيس الهيئة
جوزيف عواد

يبلغ الى:
- مقام رئاسة مجلس الوزراء.
- وزارة الطاقة والمياه، المديرية العامة للاستثمار.
- وزارة البيئة، المديرية العامة.
- وزارة المالية.
- مؤسسة كهرباء لبنان.
- مجلس الخدمة المدنية.
- المفتش العام السيد علي الأخمر.
- المفتشية العامة الهندسية.
- المفتشية العامة المالية.
- المفتشية العامة الإدارية.
- ديوان التفتيش المركزي.

ADDENDUM NO: 2

IN RESPECT OF

ENERGY CONVERSION WORKS CONTRACT

DATED _____

By and between

THE REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF ENERGY AND WATER

On behalf and for the benefit of
ELECTRICITÉ DU LIBAN

and

KARPOWERSHIP LEBANON COMPANY LIMITED

THE ADDENDUM IS MADE BETWEEN

1. **The Republic of Lebanon**, duly represented by the Ministry of Energy and Water, contracting on behalf and for the benefit of Électricité du Liban, having its main address at Corniche du Fleuve, Beirut, Lebanon,

hereinafter referred to as the **CLIENT**,

and,

2. **Karpowership Lebanon Company Limited**, a company incorporated under the laws of the Republic of the Marshall Islands, whose registered office is located at Ajeltake Road, Ajeltake Island, Majuro, MH 96960, the Republic of the Marshall Islands under the registration number 39334

hereinafter referred to as the **CONTRACTOR**,

hereinafter individually "**a Party**" and collectively "**the Parties**".

PREAMBLE

WHEREAS, the Republic of Lebanon, duly represented by the Ministry of Energy and Water, contracting on behalf and for the benefit of Électricité du Liban and the CONTRACTOR entered into an Energy Conversion Works Contract on 13th July 2012 ("**ECW Contract**") for the supply of Energy Conversion Works by the CONTRACTOR to the CLIENT via its Powerships;

WHEREAS, pursuant to Clause 10.6 of the ECW Contract, the Parties extended the term of the ECW Contract for a period of two (2) additional years beyond the original ECW Term by an Addendum to the ECW Contract dated 13 July 2016 (the ECW Contract together with the Addendum shall be referred to as the "**Amended ECW Contract**");

WHEREAS, the CONTRACTOR desires to provide the CLIENT with additional Energy Conversion Works via its own Powerships with an additional capacity of 825 MW and continuously operating them, including performing all related and necessary operation and maintenance and technical services (the "**Additional Project**");

WHEREAS, the CLIENT wishes to purchase additional Energy Conversion Works supplied from the Powerships with an additional capacity of 825 MW and have them operated to generate electricity for the purposes of providing Electricité du Liban with electricity for a period of at least sixty (60) months, subject to renewal by mutual consent of the Parties herein;

WHEREAS, the PARTIES wish to enter into this Addendum No:2 to the ECW Contract that will govern the additional Energy Conversion Works including the provision of operation, maintenance and technical services of and in relation to the Powerships by keeping the equipment readily available, at the Sites, for such works and the payment conditions for such works;

WHEREAS, the Lebanese Council of Ministers, approved, in its Decision No. (___) dated ____, renting energy from power barges in an additional capacity of 825 MW and for a maximum period of five (5) years

WHEREAS, this Addendum No: 2 to the ECW Contract and its Annexes were submitted to the Council of Ministers in final draft form for its review, comments and approval, prior to its execution by the respective parties;

and

WHEREAS, the Lebanese Council of Ministers, approved the abovementioned final draft Addendum No:2 to the ECW Contract and its Annexes by decision No. ____ dated _____ in which it delegated authority to sign this Contract to the Minister of Energy and Water, on its behalf and for the benefit of Electricité du Liban. Its decision No. __ dated _____shall mean the Lebanese Council of Ministers also determined that settlement of any disputes arising in relation to this Addendum No: 2 to the ECW Contract shall be determined by way of international arbitration as specified in Clause **Error! Reference source not found.** of the ECW Contract,

WHEREAS, this Addendum No: 2 is supplemental to and amends the ECW Contract.

NOW,

THEREFORE, and in consideration of the foregoing and the mutual promises and undertakings contained herein, and subject to all the terms and conditions as set forth in this Contract, the Parties agree as follows:

1. GENERAL PROVISIONS

1.1 Definitions

Any capitalized word, term or phrase that is used in this Addendum No: 2 but that is not specifically defined in this Addendum No: 2 shall have the meaning ascribed to such word, term or phrase in the Amended ECW Contract. In the event of conflict, this Addendum No:2 shall prevail.

1.2 Interpretation

The provisions of Clause 1.3 of the Amended ECW Contract are incorporated herein by reference and shall apply hereto unless the context of this Addendum otherwise requires.

The following annexes shall be included to this Addendum No: 2

1. Technical Information Local Electricity Grid
2. Second Advance Payment Repayment Installments
3.a. Third Powership P&I Certificate of Entry and Bunkering Certificate
3.b. Fourth Powership P&I Certificate of Entry and Bunkering Certificate
4.a. Third Powership Certificate of Registry and Ownership
4.b. Fourth Powership Certificate of Registry and Ownership
5. Site Location

2. ADVANCE PAYMENT

2.1 Within fifteen (15) days from the date of this Addendum No: 2, the CONTRACTOR shall present the CLIENT with an irrevocable advance payment guarantee letter(s) (a "**Second Advance Payment Guarantee**") in the form set out in Schedule 2 of Addendum to the ECW Contract dated 13 July 2016.

2.2 The CLIENT shall make a Second Advance Payment in an amount equal to 5 per cent (5%) of the Base Contract Value for the Additional Project (the "**Second Advance Payment**"), being an amount equal to ninety-four million three hundred twelve thousand and three hundred fifty

US Dollars (US$ 94,312,350) (the "**Second Advance Payment Amount**"). Such payment shall be made by the CLIENT concurrently with the delivery of the Second Advance Payment Guarantee, and in any event no later than fifteen (15) days from the delivery of the Advance Payment Guarantee.

3. **PERFORMANCE BOND**

3.1 The Contractor shall issue a second performance bond within 30 days after its receipt of the Second Advance Payment. The Performance Bond shall be in the form set out in Schedule 3 of the Addendum to the ECW Contract dated 13 July 2016. The Performance Bond shall be for an amount equal to ten per cent (10%) of the Annual Base Contract Value of the Additional Project, and shall be valid for the Contract Term.

3.2 All other terms relating to the Performance Bond included in the Amended ECW Contract shall continue to apply.

4. **LETTER OF CREDIT**

4.1 The Client confirms that, within thirty (30) Days from the date of signing of this Addendum No:2, the CLIENT shall provide to the CONTRACTOR a second irrevocable letter of credit issued by the Central Bank of Lebanon in favor of the CONTRACTOR in an aggregate amount equal to three (3) Monthly ECW Fees under the Base Contract Value of the Additional Project (the "**Second LC Amount**") and with a term of expiry falling no earlier than one (1) month from expiry of the Contract Term (the "**Second LC Period**"). Any Letter of Credit provided pursuant to this Sub-clause shall be maintained for the Second LC Amount until its date of expiry.

4.2 All other terms relating to the Letter of Credit included in the Amended ECW Contract shall continue to apply.

5. **TERM OF PROJECT**

5.1 The Parties agree and undertake that the ECW Term for the Project of the First and Second Powerships shall be extended until the expiry of the ECW Term of the Additional Project, with the same terms and conditions that are applicable to the Additional Project without any additional Advance Payment.

5.2 At the end of the ECW Term of sixty (60) months, the Powerships having a total capacity of one thousand one hundred and ninety-five megawatts (1195 MW) will be withdrawn on the dates acceptable to the Contractor. The Contractor shall use its best efforts to withdraw the Powerships one at a time in coordination with EDL to reduce the impact on the system and level of electric supply to customers. The Parties agree that, until such times as the Parties mutually agree to withdraw the Powerships, the Powerships shall continue to operate with the same terms and conditions of the ECW Contract.

6. **AMENDMENT AND CONTINUITY**

6.1 With effect from _____, the Amended ECW Contract is amended in accordance with the amendments set out in Schedule 1.

6.2 Save as amended by this Addendum, the provisions of the Amended ECW Contract shall continue in full force and effect from _____, the Amended ECW Contract and this Addendum No.2 will be read and construed as one document.

7. REPRESENTATIONS AND WARRANTIES

The Parties make the representations and warranties set out in Clause 24.1 (Representations and Warranties) of the Amended ECW Contract on the date of this Addendum No: 2, in each case as if references to the Amended ECW Contract are references to this Addendum.

IN WITNESS WHEREOF the Parties hereto have caused this Addendum to be executed by their duly authorized representatives as a legally binding contract in two originals and delivered on the day and year written hereunder. Each party shall retain one original copy.

SIGNATORIES

For and on Behalf of
The Republic of Lebanon, duly represented by the Ministry of Energy and Water, contracting on behalf and for the benefit of Électricité du Liban,

.....

For and on Behalf of
Karpowership Lebanon Company Limited

.....
Orhan Karadeniz
Chief Executive Officer

SCHEDULE 1
AMENDMENTS TO THE ECW CONTRACT

1. The following definition in Clause 1.1 (Definitions) shall be amended as follows:

"**Addendum No: 2**" means the Addendum No: 2 between the Parties dated [_____] setting out, inter alia, certain amendments to the Contract.

"**Additional Project**" shall have the meaning ascribed to it in the Preamble of Addendum No: 2.

"**Annual Base Contract Value of the Additional Project**" means the total annual value of the Additional Project calculated by dividing the Base Contract Value of the Additional Project to five.

"**Base Contract Value of the Additional Project**" means the total value of the Additional Project as set forth in Clause 6 of this Schedule.

"**Commercial Operation Date**" means the date on which the CONTRACTOR completes the first Operational Test on the Third Powership and/or the date on which the CONTRACTOR completes the first Operational Test on the Fourth Powership, as the context may require.

"**ECW Term for Additional Project**" means, with respect to the Additional Project, the period ending sixty (60) ECW Months after the first full ECW Month starting at the beginning of the Commercial Operations of the each Powership of the Additional Project, and as may be extended by mutual agreement of the Parties.

"**Fourth Powership**" means the second of the two Powerships to be supplied by the CONTRACTOR for the Additional Project, and the fourth Powership to be supplied by the Contractor under the Amended ECW Contract (as amended with this Addendum No: 2).

"**Powerships**" means the four (4) power plants mounted on ships/barges provided by the CONTRACTOR, two of which are provided for the Additional Project as well as the project vessels other than ships/barges on which power plants are mounted, utilized by the Contractor for the storage of fuel and/ or support functions of the Powerships.

"**Second Advance Payment**" shall have the meaning ascribed to it in the Addendum No: 2.

"**Second Advance Payment Amount**" shall have the meaning ascribed to it in the Addendum No: 2, namely ninety-four million three hundred twelve thousand and three hundred fifty US Dollars (US$ 94,312,350)

"**Second Advance Payment Guarantee**" shall have the meaning ascribed to it in the Addendum No: 2 and as set out in Schedule 2 thereto.

"**Second LC Amount**" shall have the meaning ascribed to it in the Addendum No: 2.

"**Second LC Period**" shall have the meaning ascribed to it in the Addendum No: 2.

"**Target Commercial Operation Date**" means the target commercial operation date for the Third and Fourth Powerships as defined in Clause 7.b of this Schedule.

"**Third Powership**" means the first of the two Powerships to be supplied by the CONTRACTOR for the Additional Project, and the third Powership to be supplied by the Contractor under the Amended ECW Contract (as amended with this Addendum No:2).

2. The following General Specifications shall apply to the Additional Project and shall be added to Clause 2 (General Specifications of the Project). Unless otherwise stated below, the General Specifications applicable to the Project shall also apply to the Additional Project.

"

a.	Guaranteed Site Net Output:	825 MW ISO via two (2) Powerships
b.	Frequency/Voltage:	50 Hz / 220 kV
c.	Sites:	Deir Amar and Zahrani substations and designated mooring locations as set-forth in Annex 5
d.	ECW Term for Additional projects:	Sixty (60) Months

3. The following provisions of Clause 6(a) (Site Preparation) shall be amended as follows:

"(a) The Site shall be handed over by the CLIENT to the CONTRACTOR within two (2) Weeks from the date the Addendum No: 2 is duly executed by both Parties. Prior to handover, the CONTRACTOR shall be entitled to inspect the Site, including testing any infrastructure and equipment required for the Project."

4. The Contractor shall construct and commission HFO Connection Facilities, the HFO Metering System, the Electricity Connection Facilities and the Electricity Metering System for the connection of the Powerships provided for the Additional project to the Site's substation and for the supply and delivery of Fuel to such Powerships. The provisions of Clause 7 (Metering of the HFO and Electricity Flows) shall apply to the construction, commissioning and remedying of any defects of the HFO Connection Facilities, the HFO Metering System, the Electricity Connection Facilities and the Electricity Metering System for the Additional Project.

5. The following paragraph shall be added to Clause 9.1 (ECW Fee):

"(b) The EC Rate for the Additional Project of 0.0580 US Dollar/kWh (zero point zero five eight US Dollars per kilowatt hour) includes 0.0124US Dollar/kWh (zero point zero one two four US Dollars per kilowatt hour) for operation and maintenance."

6. The following shall be added to Clause 9.2 (Base Contract Value):

"Base Contract Value for the Additional Project = 0.0580 USD X (24 X 365) / 12 X 90% X 60 X 825000 kW"

"Base Contract Value for the Additional Project = $ 1,886,247,000" (one billion eight hundred eighty-six million two hundred forty-seven thousand US dollars)

"Annual Base Contract Value for the Additional Project = $ 377,349,400" (three hundred seventy-seven million three hundred forty-nine thousand four hundred US dollars)

7. The following shall be added to Clause 10 (Commencement Date and Target Commercial Operations Date)

"(a) The Commencement Date for the Additional Project shall be deemed to take effect upon the later to occur of: (i) receipt of the Second Advance Payment from the CLIENT; (ii) handing over of the Sites for the Additional Project to the CONTRACTOR by the CLIENT (iii) the receipt of the Order to Proceed by the CONTRACTOR from the CLIENT.

(b) The Target Commercial Operations Date for the Third Powership shall fall no later than ninety days (90) from the Commencement Date and the Target Commercial Operations Date for the Fourth Powership shall fall no later than one hundred-eighty (180) days from the Commencement Date of the Additional Project ("**Target Commercial Operational Date**")."

8. The following provisions of Clause 10.5 (Delay in Commercial Operation Date) shall be amended as follows:

"(c) The total penalty charged due to a delay attributable to the CONTRACTOR in achieving Commercial Operation Date as per this Clause shall not exceed twenty per cent (20%) of the Annual Base Contract Value of the Additional Project."

9. The following shall be added to Clause 11.2 (Advance Payment):

"(k) Pursuant to the Addendum No:2, the CLIENT shall make a Second Advance Payment in an amount equal to five per cent. (5%) of the Base Contract Value of the Additional Project (the "**Second Advance Payment**"), being an amount equal to ninety-four million three hundred twelve thousand and three hundred fifty US Dollars (US$ 94,312,350) (the "**Second Advance Payment Amount**"). Such payment shall be made by the Client concurrently with the delivery of the Second Advance Payment Guarantee, and in any event no later than fifteen (15) days from the delivery of the Second Advance Payment Guarantee.

(l) The Second Advance Payment Amount shall be repaid by the CONTRACTOR by way of set-off against the amounts due and payable by the CLIENT to the CONTRACTOR under the ECW Invoices in sixty (60) equal installments during the ECW Term for Additional Project as per Annex 2 (the "**Second Advance Payment Repayment Installments**"), such first installment shall fall due on the Commercial Operation Date of the Fourth Powership.

All other terms included in the Amended ECW Contract relating to the Advance Payment and Advance Payment Guarantee shall apply to the Second Advance Payment and Second Advance Payment Guarantee, including not limited Clause 11.2(h).

10. Clause 11.5.2(f)(ii) (Payments) shall be deleted.

11. The following provisions shall be added to Clause 11.6(Annual Settlement):

"(e) At the end of each operational year starting from the Commercial Operation Date of the Fourth Powership, the CONTACTOR or the CLIENT shall complete the annual settlement of the Additional Project with the same terms and conditions that are applicable to the annual settlement of the Project, as included in this Clause 11.6."

12. The Contractor shall submit the Environmental Impact Assessment Report for the Additional Project to the Lebanese Ministry of Environment within forty-five (45) days of the signature of the Addendum No:2. All other terms of Clause 13.3 (Environmental Impact Assessment Report) shall continue to apply.

13. The following provision shall be added to Clause 21.1 (Termination Charges):

"The Termination Charges payable for the Additional Project shall be calculated as follows:

(a) 80% of (Number of remaining ECW Months in the ECW Term for the Additional Project X EC Rate (excluding the operations and maintenance component) X 90% X 730 X Measured Net Site Output X 1000), provided that the CONTRACTOR has in good faith

exercised its best efforts to mitigate its losses arising out of the termination of the Contract. Any such mitigated losses shall be deducted from the Termination Charge.

(b) Demobilization and Transportation charge per Powership per Site shall be 10,000,000 USD (ten million US Dollars).

(c) Net Termination Charges payable shall be calculated by deducting the remaining Second Advance Payment from the Termination Charges."

14. The following provision of Clause 24.5 shall be amended as follows:

"The CONTRACTOR shall not sell or transfer title of the Powerships to the CLIENT or any other person. The CLIENT shall not acquire any right, title or interest in or to the Powerships through this Contract or by payment of the ECW Fee under this Contract. No right, title or interest in the Powerships shall pass to CLIENT under any condition."

15. Clause 24.6 shall be deleted.

ANNEX I - Technical Information Local Electricity Grid

ANNEX 2 - Second Advance Payment Repayment Installments

First deduction to be made from the first Monthly Invoice after the Commercial Operation Date of the Fourth Powership.

$ 1,886,247,000.00	Advance Payment		
$ 1,571,872.50	Monthly Deduction		
Beginning Advance Payment	Deduction	Balance of Advance Payment	Transaction
$ 94,312,350.00	$ 1,571,872.50	$ 92,740,477.50	1st deduction from the Monthly Invoice
$ 92,740,477.50	$ 1,571,872.50	$ 91,168,605.00	2nd deduction from the Monthly Invoice
$ 91,168,605.00	$ 1,571,872.50	$ 89,596,732.50	3rd deduction from the Monthly Invoice
$ 89,596,732.50	$ 1,571,872.50	$ 88,024,860.00	4th deduction from the Monthly Invoice
$ 88,024,860.00	$ 1,571,872.50	$ 86,452,987.50	5th deduction from the Monthly Invoice
$ 86,452,987.50	$ 1,571,872.50	$ 84,881,115.00	6th deduction from the Monthly Invoice
$ 84,881,115.00	$ 1,571,872.50	$ 83,309,242.50	7th deduction from the Monthly Invoice
$ 83,309,242.50	$ 1,571,872.50	$ 81,737,370.00	8th deduction from the Monthly Invoice
$ 81,737,370.00	$ 1,571,872.50	$ 80,165,497.50	9th deduction from the Monthly Invoice
$ 80,165,497.50	$ 1,571,872.50	$ 78,593,625.00	10th deduction from the Monthly Invoice
$ 78,593,625.00	$ 1,571,872.50	$ 77,021,752.50	11th deduction from the Monthly Invoice
$ 77,021,752.50	$ 1,571,872.50	$ 75,449,880.00	12th deduction from the Monthly Invoice
$ 75,449,880.00	$ 1,571,872.50	$ 73,878,007.50	13th deduction from the Monthly Invoice
$ 73,878,007.50	$ 1,571,872.50	$ 72,306,135.00	14th deduction from the Monthly Invoice
$ 72,306,135.00	$ 1,571,872.50	$ 70,734,262.50	15th deduction from the Monthly Invoice
$ 70,734,262.50	$ 1,571,872.50	$ 69,162,390.00	16th deduction from the Monthly Invoice
$ 69,162,390.00	$ 1,571,872.50	$ 67,590,517.50	17th deduction from the Monthly Invoice
$ 67,590,517.50	$ 1,571,872.50	$ 66,018,645.00	18th deduction from the Monthly Invoice
$ 66,018,645.00	$ 1,571,872.50	$ 64,446,772.50	19th deduction from the Monthly Invoice
$ 64,446,772.50	$ 1,571,872.50	$ 62,874,900.00	20th deduction from the Monthly Invoice
$ 62,874,900.00	$ 1,571,872.50	$ 61,303,027.50	21st deduction from the Monthly Invoice
$ 61,303,027.50	$ 1,571,872.50	$ 59,731,155.00	22nd deduction from the Monthly Invoice
$ 59,731,155.00	$ 1,571,872.50	$ 58,159,282.50	23rd deduction from the Monthly Invoice
$ 58,159,282.50	$ 1,571,872.50	$ 56,587,410.00	24th deduction from the Monthly Invoice
$ 56,587,410.00	$ 1,571,872.50	$ 55,015,537.50	25th deduction from the Monthly Invoice
$ 55,015,537.50	$ 1,571,872.50	$ 53,443,665.00	26th deduction from the Monthly Invoice
$ 53,443,665.00	$ 1,571,872.50	$ 51,871,792.50	27th deduction from the Monthly Invoice
$ 51,871,792.50	$ 1,571,872.50	$ 50,299,920.00	28th deduction from the Monthly Invoice
$ 50,299,920.00	$ 1,571,872.50	$ 48,728,047.50	29th deduction from the Monthly Invoice
$ 48,728,047.50	$ 1,571,872.50	$ 47,156,175.00	30th deduction from the Monthly Invoice
$ 47,156,175.00	$ 1,571,872.50	$ 45,584,302.50	31st deduction from the Monthly Invoice
$ 45,584,302.50	$ 1,571,872.50	$ 44,012,430.00	32nd deduction from the Monthly Invoice
$ 44,012,430.00	$ 1,571,872.50	$ 42,440,557.50	33rd deduction from the Monthly Invoice
$ 42,440,557.50	$ 1,571,872.50	$ 40,868,685.00	34th deduction from the Monthly Invoice
$ 40,868,685.00	$ 1,571,872.50	$ 39,296,812.50	35th deduction from the Monthly Invoice
$ 39,296,812.50	$ 1,571,872.50	$ 37,724,940.00	36th deduction from the Monthly Invoice
$ 37,724,940.00	$ 1,571,872.50	$ 36,153,067.50	37th deduction from the Monthly Invoice
$ 36,153,067.50	$ 1,571,872.50	$ 34,581,195.00	38th deduction from the Monthly Invoice
$ 34,581,195.00	$ 1,571,872.50	$ 33,009,322.50	39th deduction from the Monthly Invoice

$ 33,009,322.50	$ 1,571,872.50	$ 31,437,450.00	40th deduction from the Monthly Invoice
$ 31,437,450.00	$ 1,571,872.50	$ 29,865,577.50	41st deduction from the Monthly Invoice
$ 29,865,577.50	$ 1,571,872.50	$ 28,293,705.00	42nd deduction from the Monthly Invoice
$ 28,293,705.00	$ 1,571,872.50	$ 26,721,832.50	43rd deduction from the Monthly Invoice
$ 26,721,832.50	$ 1,571,872.50	$ 25,149,960.00	44th deduction from the Monthly Invoice
$ 25,149,960.00	$ 1,571,872.50	$ 23,578,087.50	45th deduction from the Monthly Invoice
$ 23,578,087.50	$ 1,571,872.50	$ 22,006,215.00	46th deduction from the Monthly Invoice
$ 22,006,215.00	$ 1,571,872.50	$ 20,434,342.50	47th deduction from the Monthly Invoice
$ 20,434,342.50	$ 1,571,872.50	$ 18,862,470.00	48th deduction from the Monthly Invoice
$ 18,862,470.00	$ 1,571,872.50	$ 17,290,597.50	49th deduction from the Monthly Invoice
$ 17,290,597.50	$ 1,571,872.50	$ 15,718,725.00	50th deduction from the Monthly Invoice
$ 15,718,725.00	$ 1,571,872.50	$ 14,146,852.50	51st deduction from the Monthly Invoice
$ 14,146,852.50	$ 1,571,872.50	$ 12,574,980.00	52nd deduction from the Monthly Invoice
$ 12,574,980.00	$ 1,571,872.50	$ 11,003,107.50	53rd deduction from the Monthly Invoice
$ 11,003,107.50	$ 1,571,872.50	$ 9,431,235.00	54th deduction from the Monthly Invoice
$ 9,431,235.00	$ 1,571,872.50	$ 7,859,362.50	55th deduction from the Monthly Invoice
$ 7,859,362.50	$ 1,571,872.50	$ 6,287,490.00	56th deduction from the Monthly Invoice
$ 6,287,490.00	$ 1,571,872.50	$ 4,715,617.50	57th deduction from the Monthly Invoice
$ 4,715,617.50	$ 1,571,872.50	$ 3,143,745.00	58th deduction from the Monthly Invoice
$ 3,143,745.00	$ 1,571,872.50	$ 1,571,872.50	59th deduction from the Monthly Invoice
$ 1,571,872.50	$ 1,571,872.50	$ -	60th deduction from the Monthly Invoice

Ministry of Energy & Water

Republic of Lebanon

Request for Proposals

Renting, operating and maintaining a minimum of 800 MW in the form of Floating Power Plants to provide the necessary generating capacity needed for 3-5 years together with the required marine works, fuel storage, connection to the grid and reinforcements of the transmission network to evacuate the energy as an immediate solution for summer 2017.

REV A - March 31, 2017

Table of Contents

1. Introduction 3
2. Instruction to Applicants 3
2.1. Scope of Works 3
2.2. Applicant Requirements 4
2.3. Site Data and Technical Requirements 4
3. Evaluation of Applications 5
4. Content of Applications 5
Annex 1: HFO Specifications 8
Annex 2: Reference List 9
Annex 3: Evaluation Criteria 10
Annex 4: Satellite View of Sites 12

1. Introduction

The Ministry of Energy and Water (MoEW) is soliciting proposals for short term rental power agreements in the form of floating power plants at existing costal thermal power plants of Deir Ammar and Zahrani.

The floating power plants shall have a total net output of 425 (±10%) MW each.

Energy Conversion Agreement (ECA) configuration is to be used, where the MoEW will only bear the responsibility for fuel supply, including sources of supply, quantities, cost, delivery, ownership, and insurance.

The project is a turnkey solution where all Balance of Plant equipment (BoP) including any necessary civil works required (pier requirements / Jetty), fuel storage, all kinds of auxiliaries to evacuate the necessary energy into the grid as per the grid code of "Electricité Du Liban", and all necessary connections to the existing facilities shall be borne by the contractor.

2. Instruction to Applicants

2.1 Scope of Works

The scope of work for the turnkey project shall include, but not limited to the following:

a) All necessary site inspections and any further required site surveys.

b) Preparation of the designated site and working areas.

c) The connection, extension and integration of the plant at the interfaces with existing facilities as necessary.

d) The design, supply and erection of all civil works and structures.

e) The supply of all necessary consumables (except fuel).

f) Full Operation and Maintenance of the floating plant.

All other materials, equipment and services required for a complete and operational Floating Power Plant.

2.2. Applicant Requirements

The Applicant shall have experience as a main rental power contractor or as a member of a Joint Venture acting as a main contractor and is required to present a reference list of at least 2 floating power projects each having an output of 250 MW or higher duly completed during the past 3-5 years. The applicants shall have built, owned and operated projects of at least the size offered for Lebanon, if only one location a total of 400 MW experience; if for both locations a total of 800 MW experience in building owning and operating shall be required. Applicants should fill Table 1 to demonstrate their experience.

The applicant must demonstrate ownership of the barge and primary equipment through certificate and/or equipment supply contracts for primary equipment demonstration already achieved financial closure.

2.3. Site Data and Technical Requirements

Available desalination and demineralization plants cannot be shared from the existing facility, thus treated water at both sites is not available and therefore it is strongly recommended that generating technologies must not be freshwater dependent.

There is no space available on land in both sites and thus all auxiliary equipment's must be on board the ship/barge. Transmission lines will be run all the way from terminals of the step up transformer on the barge/ship to the 220 kV switchyard.

The generating units shall be available for base-load operation as well as peak shaving and sufficient capacity must be made available for load following and frequency control, thus a minimum size of 10 MWs per single unit is required. The units shall also have dual fuel capability to run on HFO and NG if and when the latter becomes available throughout the term of the contract. Proposals based on LFO or Diesel will NOT be considered for evaluation. The generating units shall be brand new.

Further site inspection is required for the proper selection of the barge docking area (i.e. the jetty modification and sea bed dredging).

The existing Thermal Power Stations in both Deir Ammar and Zahrani consist of 2 gas turbines (operating on LFO) and 1 steam turbine totaling 435 MW. The generators are connected to the grid via step-up transformers of 15 kV/220 kV. The rental plant will be connected on a common 220KV bus bar via independent bay and the energy produced will be exported from the terminals of step-up transformers on board the ship/barge.

The contractor should provide the necessary fuel storage, at his own expense, for HFO or LNG through floating tanks, though he must evaluate if other options are possible. In addition, the contractor must provide the necessary equipment for ensuring that the HFO quality for the floating plant is appropriate (HFO specifications, see Annex 1). The fuel storage should be sized to accommodate monthly delivery of fuel by EDL.

More details can be provided by a site visit if necessary. In addition to the above connection, the plant design and layout must take into consideration all existing equipment and infrastructure of the existing installations, to which it shall be interfaced.

3. Evaluation of Applications

All applicants are required to fill in the data presented in Tables 2 and 3 in Annex 3; additional documents may be attached for further elaboration. The proposals submitted by applicants will be assessed in a two-stage process for compliance with the requirements set out in the invitation to this RFP. Compliance with the 1st stage means the ability to meet all mandatory criteria for selection, listed in the Table 1.

All applicants are required to submit an optional proposal for financing the first 6 months of operation starting from in-service date of the second powership. Although the submission of this proposal is mandatory, the owner reserves the right to exercise this option at its own discretion, based on a separate evaluation.

Only applicants that qualify for the mandatory criteria shall proceed to the next stage of levelized cost evaluation.

1 Content of Application

The Applicant is required to submit all his information of the complete turnkey project necessary to clarify the Tender and to allow its proper technical and commercial evaluation. Any details that could be subject to discussion or misinterpretation after award of Contract must be properly clarified in advance in the Tender.

The submitted offers shall consist of two (2) envelopes: Envelope 1 shall contain all technical and administrative information needed to assess and qualify applicants based on listed criteria including Table 1 and 2. Envelope 2 shall contain all commercial information needed to calculate the levelized cost of energy including Table 3. Envelope 2 will only be opened for applicants that meet the mandatory qualification criteria; or returned for those applicants that do not qualify.

Official documents included in the application, such as letter of attorney, statements from governmental institutions, extract from Trade register, letters from banks etc., shall be original documents issued not earlier than 30 days prior to the Closing Date. In case originated in another language than English they shall be accompanied by its accurate translation to the English language certified by Notary Public.

The Application shall comprise of **(1) one original and (2) two copies** of all the documents, clearly marked "**ORIGINAL**" and "**COPY**" as appropriate. In case of discrepancy between them, the original shall prevail.

The original Application shall be printed; pages of each volume shall be numbered, initialled by the person or persons signing the Application and bounded. From this original Application, all copies shall be obtained.

Additionally, the Technical Application (including drawings, but excluding printed literature such as brochures) shall be submitted in electronic format twice on CDs.

The Applicant shall seal the original and each copy of the Application in an inner and an outer envelope, duly marking the envelopes as "**ORIGINAL**" and "**COPY**".

The inner and outer envelopes shall:

a) be addressed to the following address:

C/O Minister of Energy and Water

Republic of Lebanon, Beirut

Corniche du Fleuve

Phone: +961 (1) 565040-41-42

FAX: +961 (1) 449639

b) bear the following identification:

Application for: **Emergency Power for Summer 2017**

DO NOT OPEN BEFORE (------deadline date------)

In addition, the **inner envelopes** shall indicate the name and address of the Bidder and name and telephone number of the Bidder's Representative in order to return the Application unopened in case it is declared **"late Tender"**, as well as the name of the envelopes:

1st envelope: Technical offer

2nd envelope: commercial offer

In addition, the **outer envelope** must be sealed to avoid misplacement of documents or premature opening of the Application.

No Application may be modified by the Bidder after the deadline for submission of Applications.

Annex 1: HFO Specifications

The HFO Fuel should meet the following guaranteed specifications:

Item	Unit	Specified	Rejected	Test Method
Density at 15C	Kg/l	-	>0.991	ASTM D 1298:1999 ASTM D 4052:1996
Kinematic Viscosity at 50C	mm2/s	165	>240	ASTM D 445:1997
Flash point Pensky Martens closed Cup	Deg C	-	<66	ASTM D 93:2002
Sulphur Content %:mass	wt%	-	>1	ASTM D 129:2000 ASTM D 4294:2002
Sediment Pct Mass	wt%	-	>0.2	ASTM D 473:2002
Water and Sediment Pct Volume	vol %	-	>1.5	ASTM D 1796:1997
Ash Content Pct Mass	ppm	0.12	>0.15	ASTM D 482:2000
Sodium Content	ppm	40	>45	ASTM D 5863:200
Vanadium content	ppm	110	>135	ASTM D 5863:2000
Pour Point	Deg C	-	>30	ASTM D 97:1996
Asphaltenes Pct Mass	wt%	3	>5	IP 143
Heat of combustion	Mj/Kg	-	<41	ASTM D 4868:2000
Carbon Residue pct	wt%	-	>18	ASTM D 524:2000

Typical HFO Composition				
Item		Unit	Data	
			Fuel Example 1	Fuel Example 2
Density at 15°C	ASTM D4052	kg/l	0.990	0.990
Kinematic Viscosity at 50°C	ASTM D445	mm^2/s	115	35
Water content	ASTM D95	vol %	0.05	0.20
Sediment content by extraction	ASTM D473	wt %	0.020	0.060
Flash point	ASTM D93	°C	200	71
Ash content	ASTM D482	wt %	0.041	0.040
Pour point	ASTM D97	°C	-12	-22
Heat of combustion gross (HHV)	ASTM D4868	MJ/kg	43	43
Sodium content (Na)	ASTM D5863	ppm	11	3
Vanadium content (Va)	ASTM D5863	ppm	20	22
Carbon residue	ASTM D524	wt %	8.0	8.58
Water and sediment	ASTM D1796	vol %	0.02	0.20
Asphaltenes	IP 143	wt %	1.10	2.70
Sulphur	ASTM D4294	wt %	0.85	0.91

Annex 2: Reference List

Table 1 Reference List

Project number*	1	2	3	4	5
Technology					
Power Output (MW)					
Location of project					
Type of Contract					
Value of Contract					
Lease Duration (start and end dates)					

*Applicants may add columns as needed.

Annex 3: Evaluation Criteria

Criteria	Input	Grade	Notes
Company profile to include name, nationality, full contact details		[illegible]	Attach relevant documents
Company annual turnover (M$)		Yes/No	Must be greater than or equal to 100 Million $
Experience (MW) – Attach a reference list		Yes/No	Must have a minimum cumulative total of 2 floating power projects each having an output of 250 MW or more daily [illegible] in the past 3-5 years
Lead Time		Yes/No	Must be less than or equal to 3 months for the first unit and 1 month for the second unit
Equipment Ownership Demonstration		Yes/No	The applicant must provide evidence of the barge and marine equipment ownership for primary equipment demonstration already at the time of financial closure
Optional financing proposal		Yes/No	The applicant must submit a Financing proposal for a 6-month period starting from the in-service date of the second powership

Table 3: Levelized Cost Criteria

Criteria	Value	Notes
Technology (engines, turbines...etc.) and Configuration		May Attach Document
Manufacturer of equipment		
Site and space requirements (water depth/draft, attach documents)		May Attach Document
Grid connection requirements (transformer, substation, voltage, etc.)		
Status (new/used)		
Fuel (natural gas, HFO)		
Unit size (MW)		
Number of units		
Total capacity available (MW)		
Minimum Energy off-take (MWh/year)		
Lease duration [min and max] (years)		
Mobilization fee ($)		
SFOC (g/kWh)		
Efficiency (%)		
Heat Rate (Btu/kWh – kJ/kWh)		
Fixed O&M cost ($/month)		
Variable O&M cost ($/kWh)		
Final ECA Rate=[Variable O&M + Fixed O&M] in $/kWh		
Financial guarantees requirements		
Other contractual conditions (attach documents if needed)		

Annex 4: Satellite View of Sites

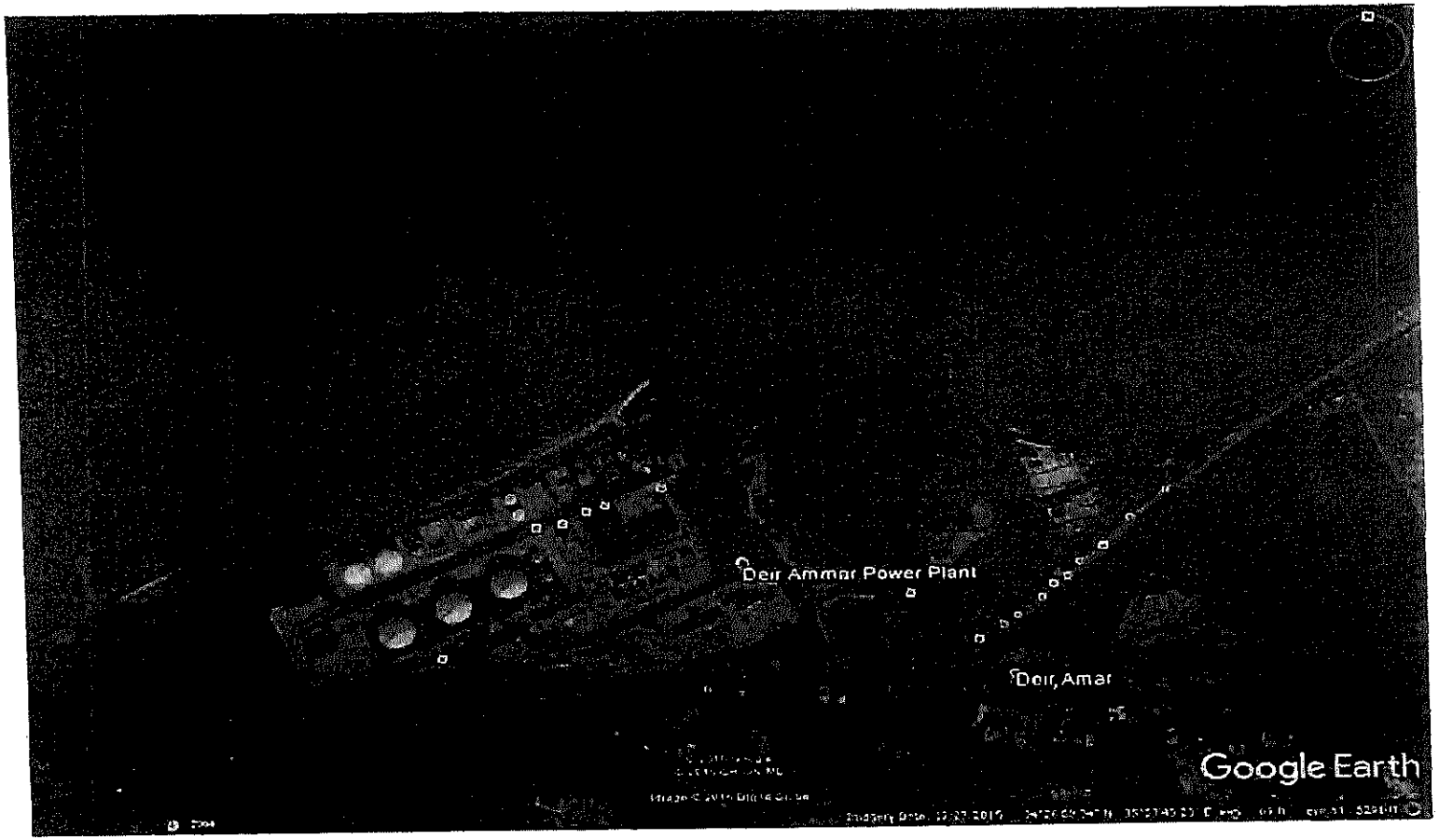

Deir Ammar satellite overview

Zahrani satellite overview

For further Clarification you may contact:

Ministry of Energy & Water
Republic of Lebanon Beirut
Corniche du Fleuve
Office of the Minister

Subject: RFP - Emergency Power for Summer 2017

Phone: +961 (1) 565040-41-42
FAX: +961 (1) 449639

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي
إدارة المناقصات

رقم الصادر: ١٠/٤٣٠
بيروت في ٢٠١٧/٧/٢١

معالي وزير الطاقة والمياه

المهندس سيزار أبي خليل المحترم

الموضوع: صفقة إستمداد معامل توليد كهرباء عائمة.

المرجع: – قرار مجلس الوزراء رقم ٦٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/٢١.
– كتابكم رقم ٢٣٧٦/و تاريخ ٢٠١٧/٦/٢٩.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبيّنين أعلاه،

نودعكم ربطًا تقريرًا مفصلًا حول تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٦٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/٢١، والذي نصّ على إحالة كامل الملف إلى إدارة المناقصات، لفض العروض المالية، وإعداد تقرير كامل عن إستدراج العروض المتعلق باستقدام معامل توليد الكهرباء العائمة، وإحالته إلى الوزير المختص تمهيدًا لإعداد تقرير مفصّل ورفعه إلى مقام مجلس الوزراء للبت به بأسرع وقت.

يرجى التفضل بالإطّلاع.

المدير العام لإدارة المناقصات

د. جان العلّية

الجمهورية اللبنانية – التفتيش المركزي – إدارة المناقصات – قلم – نسخة طبق الاصل

الجمهورية اللبنانية – التفتيش المركزي – إدارة المناقصات – قلم – نسخة طبق الاصل

الجمهورية اللبنانية – التفتيش المركزي – إدارة المناقصات – قلم – نسخة طبق الاصل

مقدمة

صفقة إستمداد معامل توليد كهرباء عائمة موضوع قراري مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠١٧/٣/٢٨، ورقم ٦٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/٢١، لا تنطبق عليها أحكام استدراج العروض المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية وأنظمة مؤسسة كهرباء لبنان، ولا سيما لناحية:

١- عدم وجود دفتر شروط كامل خاص بالصفقة، يتضمن التأمين المؤقت والتأمين النهائي وغرامات التأخير عن التسليم، إذ اقتصر دفتر الشروط الخاص على الأحكام التقنية، والشروط المطلوبة للإشتراك في الصفقة.

٢- تعديل بعض أحكام دفتر الشروط الخاص بالصفقة من خلال بيان الأسئلة والأجوبة، سيما مهلة التسليم التي عدلت من ٣ و٦ أشهر إلى ٩ و١٢ شهر أو أي مهلة يقترحها العارض، مع إعطاء أفضلية للمهلة الأقصر، والسماح بخيار Diesel بعد أن كان محظورًا في دفتر الشروط الخاص بالصفقة، مع العلم المسبق بتأثير ذلك على التكلفة. كان يقتضي وفقًا لأحكام قانون المحاسبة العمومية وأنظمة المؤسسة نشر هذه التعديلات في الجريدة الرسمية وثلاث صحف محلية وتصديقها من المرجع المختص.
الأهم من كل ذلك أن معادلة التقييم المالي الأصلية باتت بحاجة إلى تعديل بعد هذه التعديلات، ولم تعد صالحة للتقييم، وتعديل معادلة الترسية خلال عملية التقييم أمر غير مسموح به في المناقصات العمومية، واستدراجات العروض، إذ يُفترض أن تكون هذه المعادلة واضحة ومحددة بدقة ومعلومة مسبقًا من العارضين في وثائق استدراجات العروض أو المناقصة.

٣- توسيع الإستشاري أثناء التقييم لشروط الإشتراك في الصفقة، لناحية الفصل بين التملك والتصنيع والتشغيل، والسماح باستخدام خبرة مشغل من خارج التحالف (Joint Venture)، واعتبار خبرة تشغيل طاقة عائمة موازية لخبرة تشغيل محطات على اليابسة (Relaxations to the requirements ص ١٦/٩)، **هذا التعديل أثناء عملية التقييم لا ينطبق مع القواعد العامة التي ترعى الصفقات العمومية، ويعيب إجراءات استدراج العروض.**

٤- عدم الإعلان عن الصفقة في الجريدة الرسمية، وعدم الإعلان عن التعديلات في شروطها في الجريدة الرسمية والصحف المحلية خلافًا لأحكام قانون المحاسبة العمومية وأنظمة مؤسسة كهرباء لبنان.

نسخة طبق الاصل
قلم إدارة المناقصات
التفتيش المركزي

٥- عدم وجود معادلة تقييم مالي واضحة في دفتر الشروط الخاص بالصفقة، مع الإشارة إلى وجود Excel Formula لدى مكتب معالي الوزير لاستخراج التكلفة من الجدول رقم ٣ (ص ١١) الذي هو عبارة عن عدة معايير، تؤخذ بعين الإعتبار في عملية التقييم Levelized Cost Criteria.

٦- لا ينطبق تشكيل لجنة استدراج العروض على قانون المحاسبة العمومية الذي بني عليه، ولا على نظام المناقصات، ولا على أنظمة مؤسسة كهرباء لبنان، إذ ضمت هذه اللجنة إستشاريين ومندوب سمته الأمانة العامة لمجلس الوزراء لاحقًا دون الإستناد إلى نص قانوني، وغاب عنها المراقب المالي الذي يشترط النص وجوده إلزامًا وإن كان له صفة استشارية.

إضافةً إلى ما تقدم،

١- لم يتم التقيد ببعض توصيات هيئة التفتيش المركزي رقم ٨٧ تاريخ ٢٠١٣/٧/٩، في قضية الباخرة "فاطمة غول" سيما لناحية شروط التعاقد مع شركات أجنبية وإشراك المؤسسة العامة في الإعداد للمناقصة (تحضير دفتر الشروط الخاص بالصفقة).

٢- خلافًا لما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم ٦٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/٢١، **فإن الإستشاري لم ينجز عملية التقييم الفني**، إذ تسلمت أمانة سر مكتب معالي الوزير الأجوبة والمستندات المطلوبة بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٣، ولم يبت بها الإستشاري، كما تبين أن المستندات الإدارية العائدة لبعض العروض والمستلمة من قبل أمانة سر مكتب معالي الوزير بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٣ لم يتم البت بها من قبل لجنة التلزيم، علمًا أن الإستشاري ألقى مسؤولية البت بالمستندات الإدارية على الحكومة اللبنانية (ص ١٦/٦ من التقرير)، **كما أبقى الإستشاري على شركات تخالف بوضوح نص دفتر الشروط الخاص بالصفقة، وطلب منها تقديم إيضاحات، فيما الإيضاحات تُطلب فقط من عارضٍ مقبول.** (تقرير الإستشاري – خلاصة الإجتماعات – مستند رقم ٩).

بذلك تكون إدارة المناقصات في التفتيش المركزي قد استلمت ثمانية عروض غير منجزة دراستها إداريًا وفنيًا لتقيم أربعة عروض ماليًا، ثلاثة منها ورد في تقرير الإستشاري أنها مقبولة بشروط.

الجمهورية اللبنانية
التفتيش المركزي
قلم
إدارة المناقصات
نسخة طبق الأصل

٣- لم تجرِ دراسة أثر بيئي ولا يدخل ضمن عناصر التقييم عامل ذو وزن متصل بالبيئة أو التلوث، وأفاد ممثلو مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة الطاقة والمياه إلى إدارة المناقصات أنه سيصار بعد التلزيم إلى إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي (محضر الإجتماع المنعقد في إدارة المناقصات بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٤ – مرفق ربطًا).

٤- تبين لإدارة المناقصات أثناء دراسة الملف لوضع تقريرها الكامل المطلوب سندًا لأحكام القرار رقم ٢٠١٧/٦٤ ما يلي:

أ- في حال طُبقت أحكام دفتر الشروط الأصلي قبل التعديل ببيان الأسئلة والأجوبة وتوضيحات الإستشاري، غير المسموح بها في إطار استدراج العروض، **يبقى عرض وحيد فقط مطابق.**

ب- في حال أُخذ بالتعديلات اللاحقة غير المصدقة من قبل معالي الوزير، وغير المعلنة والمنشورة وفقًا لأحكام قانون المحاسبة العمومية وأنظمة مؤسسة كهرباء لبنان، تفقد الصفقة صفة استدراج العروض موضوع قراري مجلس الوزراء رقم ٢٠١٧/١ و٢٠١٧/٦٤، **ويبقى أيضًا عرض وحيد مطابق.**

ج- إن تعديل شروط الإشتراك في استدراج العروض مثل مهلة التسليم ومادة التشغيل، لقبول بعض الشركات، يزيد بشكل مصطنع من دائرة المنافسة، ذلك أن إعطاء هذه الشروط قيمتها المالية، سيصب في مصلحة العرض الوحيد الذي تنطبق علية الشروط الأساسية، وبالتالي سيحصل على العلامة الأفضل.

د- إن الإيضاحات والمستندات المقدمة بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٣ بالنسبة للعروض المقبولة بشروط لا تستجيب لمتطلبات دفتر الشروط الخاص بالصفقة، حتى بعد التعديلات التي أُدخلت عليه من خلال الأسئلة والأجوبة و"تسهيلات" الإستشاري، وهذا ما يتبين من محاضر الإجتماعات التي عُقدت في إدارة المناقصات مع أعضاء في لجنة التلزيم المرفقة ربطًا، والتي تعتبر جزءً لا يتجزأ من هذا التقرير.

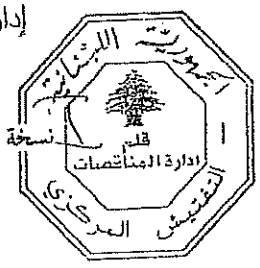

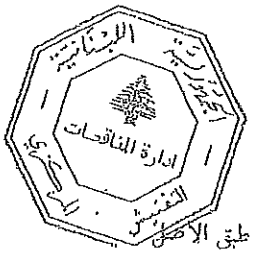

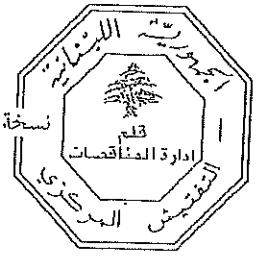

لذلك،

وبما أن كل ما تقدم يُخرج الصفقة من إطار استدراج العروض والمناقصة موضوع قراري مجلس الوزراء، رقم ١ تاريخ ٢٠١٧/٣/٢٨ ورقم ٦٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/٢١،

ونظرًا لبقاء عرض وحيد مقبول ومطابق لدفتر الشروط الخاص بالصفقة، وفقًا لأحكام القانون المالي اللبناني، المتعلق بإستدراج العروض والمناقصات،

وسندًا لآراء ديوان المحاسبة الإستشارية ذات الصلة، والتي استقر اجتهاده عليها منذ زمن طويل، وأهمها الرأي رقم ١١ تاريخ ١٩٧٩/٩/١٤،

ترى إدارة المناقصات عدم فتح العرض المالي، وهي ترفع الأمر إلى معاليكم لإتخاذ القرار المناسب ورفع الموضوع إلى مجلس الوزراء، عملًا بأحكام القرار رقم ٦٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/٢١.

يرجى التفضل بالإطلاع.

المدير العام لإدارة المناقصات

د. جان العلّية

الجمهورية اللبنانية
إدارة المناقصات
التفتيش المركزي

نسخة طبق الاصل

الجمهورية اللبنانية
قلم
إدارة المناقصات
التفتيش المركزي

نسخة طبق الاصل

الجمهورية اللبنانية
إدارة المناقصات
التفتيش المركزي

نسخة طبق الاصل

مرفق ربطًا: – تقرير مفصّل عن صفقة إستمداد معامل توليد كهرباء عائمة.

– محاضر الإجتماعات التي عقدت في إدارة المناقصات بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٤ وتاريخ ٢٠١٧/٧/١٩، تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء رقم ٦٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/٢١.

touch LTE 9:35 PM 81%

google.com

newlebanon.info

لبنان الجديد
عدالة • تنمية • ديمقراطية

الجمعة 22 اذار 2019

Follow @New_Lebanon

Google play App Store

تسجيل دخول

خاص لبنان الجديد | د. أحمد خواجة | 28 آذار 2018

بواخر الكهرباء ... يكاد المريبُ أن يقول خذوني

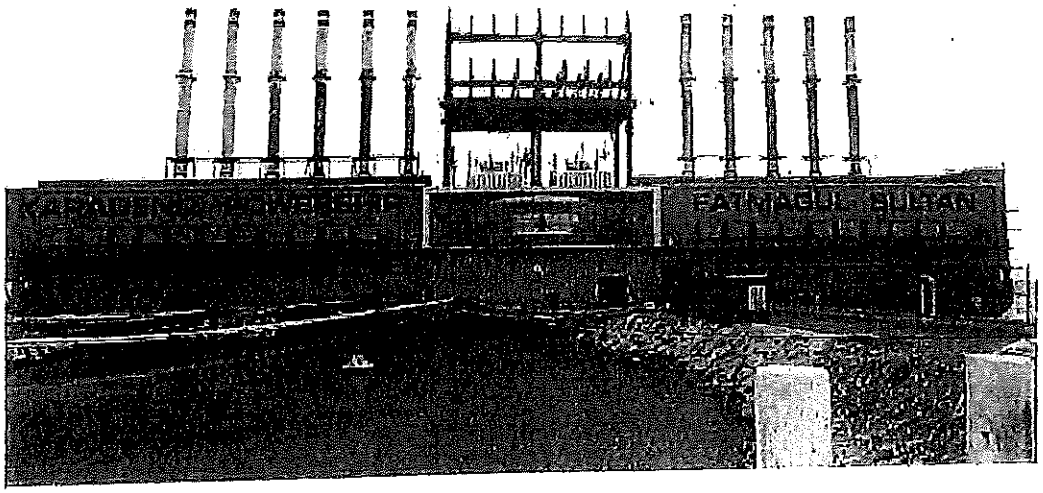

touch LTE 9:35 PM 81%
google.com

أولاً: احتدام الكهرباء مجدّداً

وأخيراً نزل فخامة رئيس الجمهورية إلى ميدان الكهرباء، ليقف بجانب رئيس الحكومة مُتبنّياً تقرير وزير الطاقة، والذي "يحور ويدور" ويعود إلى ضرورة تمرير صفقة بواخر الكهرباء، ويكاد أن يُجمع أطراف الحكم على ضرورة بناء محطات التوليد الثابتة للطاقة، وهي بحاجة إلى مدة زمنية تتراوح بين العامين والثلاثة، وفي هذا الوقت الفاصل يصرّ فريق رئيس الجمهورية مع فريق رئيس الحكومة على استئجار البواخر بكلفة باهظة، ويوضع اللبنانيون أمام خيارٍ واحد، خيار طارق بن زياد، بعد أن أحرق المراكب، "العدو أمامكم والبحر من ورائكم"، وأنتم أيها اللبنانيون: البواخر أمامكم والعتمةُ ورائكم، وبما أنّ اللبنانيين باتوا يُفضّلون العتمة، أي الظلام، وهم أصلاً قد اعتادوا عليها، وتآلفوا معها ووجدوا لها أكثر من حلٍ ومخرج، ما عدا البواخر وكلفتها الكارثية.. لذا يقف فريق البواخر حائراً مُستغيثاً : أين البدائل.. أغيثونا.

إقرأ أيضًا: الصوت التفضيلي يُعرّي الطبقة السياسية ويُبرز مساوئها

ثانياً: يكاد المريب أن يقول: خذوني...

وزارة الطاقة وطواقمها الإدارية والفنية بيد من يدافع عن صفقة البواخر، ومع ذلك يطالبون سائر الوزراء والأطراف السياسية بتقديم بدائل ويرفعون في وجههم حُجّة: أعطونا البديل.. والبديل طالما قدّموه واقترحوه على المسؤولين في وزارة الطاقة: عليكم بمحطات التوليد الثابتة، والإقلاع عن استئجار البواخر، إلاّ أنّ حملة هذا الملف - الفضيحة، الذي يقدّم حلاً باهظ التكاليف، باتوا على شفير الصراخ:

touch LTE 9:35 PM 81%

google.com

التائبة، وإقفل عن استجار البواخر، إلا أن حصة هذا العام -
الفضيحة، الذي يقدّم حلاً باهظ التكاليف، باتوا على شفير الصراخ:
إن هي إلاّ صفقة من مئات الصفقات المشبوهة التي مرّت بسلام، بالله
عليكم، مرّروها، ولكم علينا أن لا نعود لمثلها، فهي والحقُّ يقال: صفقة
العمر. من أجل ذلك وأمثال ذلك قيل قديماً: يكاد المريبُ أن يقول
خذوني.

Share Like 0 Follow

التعريفات:
خطة البواخر ا الكهرباء ا لبنان ا وزارة الطاقة ا طارق بن زياد

مصدر: خاص موقع لبنان الجديد

عناوين أخرى للكاتب

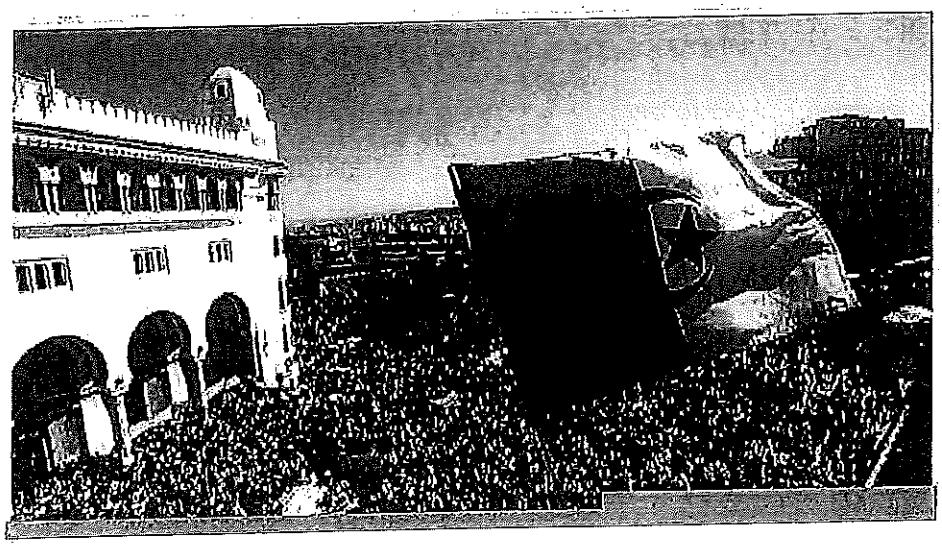

الحنائن العظيمة.. الانضباط الشعبي وغياب القمع..

touch LTE 9:41 PM 84%

google.com

لبنان.. "مصالح" عون وفريقه ترفض "حل ميركل" لأزمة الكهرباء

23 سبتمبر 2018 - 16:56 بتوقيت أبوظبي

سلمان العنداري - بيروت - سكاي نيوز عربية

touch LTE 9:41 PM 84%

google.com

في خضم تكبد لبنان مليارات الدولارات سنويا من أجل تخفيف حدة أزمة الكهرباء التي تشهدها البلاد، تلاحق اتهامات جديدة الرئيس ميشال عون وفريقه الوزاري، بالتفريط في صفقة لإنتاج "كهرباء مستدامة"، من أجل تحقيق "مصالح شخصية".

ومؤخرا انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي تسجيل صوتي مسرب للنائب في "حركة أمل" ياسين جابر، ينتقد فيه عون وفريقه في التيار الوطني الحر بشدة، على خلفية أزمة الكهرباء في البلاد.

وتحدث جابر بالتسجيل عن تفاصيل زيارة المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل إلى لبنان في يونيو الماضي، مشيرا إلى رفض الجهات اللبنانية القريبة من عون لعرض قدمته شركة "سيمنز" الألمانية، لبناء معامل طاقة في لبنان بكلفة معقولة.

حمّل أو حدّث تطبيق Sky News العربية
Google Play
App Store
Sky NEWS عربية

touch LTE 9:41 PM 84%
google.com
الرئيسية اقتصاد الأخبار العاجلة أخبار شرق أوس

وقال جابر: "للأسف الشديد أضاعوا فرصة عظيمة على لبنان مرة أخرى، وجميع الدبلوماسيين الأجانب في الأمم المتحدة تساءلوا عن رفض لبنان لعرض (سيمنز) بخصوص الكهرباء، وكيف تعاملنا مع ميركل بهذه الطريقة. وقالوا لنا: "هل أنتم مجانين؟".

وتابع: "للأسف الشديد هذا العهد سيدمر لبنان بشكل غير مقبول"، كاشفا أنه "عشية جلسة الاثنين البرلمانية يضغط رئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الطاقة سيزار أبي خليل ليحصلا على مبلغ 500 مليون دولار لتأمين الطاقة لساعات إضافية حتى نهاية العام الجاري، غير مبلغ المليار ونصف المليار دولار الذي حصلوا عليه في موازنة 2018"،
وأضاف: "للأسف الشديد البلاد تؤخذ إلى الهاوية".

Sky NEWS عربية
حمّل أو حدّث التطبيق الجديد
GET IT ON Google Play
Available on the App Store

touch LTE 9:42 PM 84%
google.com

وتعليقا على ما قاله نائب حركة أمل الذي لم يصدر منه أي توضيح حتى الآن، وصف النائب السابق وليد جنبلاط كلام جابر "بالصوت المدوي"، وقال عبر "تويتر": "في ملف الكهرباء، ليت المعنيين يسمعون ما قاله ياسين جابر، صوت مدو ينضم إلى الحريصين على المصلحة العامة، يفضح مهزلة البواخر التركية التي هي أحد الأسباب الرئيسية للعجز والدين العام".

ويتمسك التيار الوطني الحر باستئجار بواخر تركية لتأمين التيار الكهربائي، في إطار خطة يدعمها لتأمين التيار الكهربائي منذ سنوات، في وقت تعاني فيه معظم المناطق اللبنانية من التقنين الحاد في التغذية الكهربائية، ومن انقطاعات مستمرة للتيار الكهربائي، حتى في العاصمة بيروت.

من جانبه، رد سيزار أبي خليل على تصريحات جنبلا

SKY NEWS عربية
App Store

touch LTE 9:42 PM 84%
google.com
الرئيسية اقتصاد الأخبار العاجلة أخبار شرق أوس

من جانبه، رد سيزار أبي خليل على تصريحات جنبلاط وكلام جابر عبر تغريدة على "تويتر"، قائلا: "يا ليت الأصوات الوطنية لجأت إلى الوقائع والمحاضر بدل الشائعات والقيل والقال إذ لم نعد نعرف ماذا تريدون: اتباع الأصول أو التراضي كما تعودتم، واستطرادا سيمنز لم تشارك في أي مناقصة".

ويرفض التيار الوطني الحر بناء معامل طاقة بكلفة أقل من استئجار البواخر، في وقت تتكبد فيه شركة كهرباء لبنان الدولة مليارات الدولارات سنويا.

وتتحدث معلومات عن أن شركة كهرباء لبنان بحاجة إلى اعتمادات إضافية لتأمين الوقود للمعامل والبواخر، وأن البلاد بأسرها مهددة بالغرق في الظلام مع نهاية أكتوبر المقبل.

Google Play App Store sky NEWS عربية

touch 10:36 PM 74%
ekherelakhbar.com

من يحاسب الوزير جبران باسيل على وعوده

1630 Views

08:19 | 23-12-2017

الكهرباء اكبر مشكلة يعاني منها المواطن اللبناني، ورغم ما يشكله قطاع الكهرباء من عبء مالي على خزينة الدولة يفوق المليار دولار في السنة فإن الكهرباء غير مؤمنة، فالكهرباء في عهدة وزراء التيار الوطني الحر منذ ١٠ سنوات، وتسلمها الوزير جبران باسيل لمدة ٣ سنوات وبعده الوزير نظاريان ثم سكرتير الوزير باسيل الوزير سيزار ابي خليل.

وكانت الكهرباء قبل ١٠ سنوات مؤمنة، ولكن بعد ١٠ سنوات ومنذ استلامها من قبل وزراء التيار الوطني الحر، وبالتحديد من الوزير جبران باسيل تراجعت ساعات التغذية وارتفعت ساعات التقنين من ١٢ ساعة الى ١٦ ساعة في اليوم الواحد، وبعد بضع سنوات سيستأجر لبنان المزيد من البواخر المكلفة

touch 10:36 PM 74%
ekherelakhbar.com

ساعة الى ١٦ ساعة في اليوم الواحد، وبعد بضع سنوات سيستأجر لبنان المزيد من البواخر المكلفة لانتاج الكهرباء، في حين ان السودان دشن منذ اسبوع محطة كهربائية تنتج ٣ آلاف ميغاوات على الفيول من قبل فرنسا.

وبلغت تكاليفها مليارين و٥٠٠ مليون دولار مقسطة على ٢٠ سنة دون فائدة مالية، وتغطي هذه المحطة الاراضي السودانية. وباتت الكهرباء مؤمنة ٢٤ على ٢٤، علما ان السودان هي اكبر دولة عربية من حيث المساحة، وفيما ينظر العالم الى لبنان بأنه دولة متقدمة، فإن السودان سبقه واصبحت تؤمن الكهرباء ٢٤ على ٢٤ فيما وزراء التيار الوطني الحر من جبران باسيل الى نظاريان والسكرتير سيزار ابي خليل لم يؤمنوا الكهرباء، لكن يبقى الاساس الوزير جبران باسيل في مجال الكهرباء، وخلال العشر سنوات لم يحقق اي انجاز في ملف الكهرباء، باستثناء انشاء مشروع «سيئمائي» من الوزير باسيل ورجل الاعمال نعمت افرام على نهر بيروت ولا يعطي الا نصف ميغاوات فقط.

واعتبرته وزارة الطاقة أكبر انجاز كهربائي على الطاقة الشمسية.

وفي مجال الكهرباء فقد تفاقمت ازمة القطاع التيار الكهربائي في كل لبنان خلال الاربعة الايام الماضية ومن المتوقع استمرار القطاع التيار الكهربائي عن مناطق في الضاحية الجنوبية والجبل وصيدا والجنوب والشمال وسيستمر القطاع التيار الكهربائي خلال الاعياد في هذه المناطق رغم

مطالبات ومناشدات الاهالي وقد لجأ اصحاب المولدات الكهربائية الى رفع اسعار التغذية وبذلك يدفع المواطن فاتورتين، كما ان شركة الكهرباء اصدرت بيانا اعلنت فيه عجزها عن زيادة التغذية في العاصمة والضواحي بسبب زيادة الاعطال واضراب الموظفين وعجز الشركة التي تتولى اعمال الصيانة في الضاحية والجبل ومناطق في الجنوب عن اجراء التصليحات.

وفي الشمال اقدم وزير الدولة لشؤون النازحين معين المرعبي على كسر الباب الخارجي لمحطة الكهرباء في حلبا وفتح الباب من اجل توفير الكهرباء للبلدات والقرى المحرومة من التيار منذ ٣ ايام في محافظة عكار بفعل اضراب الموظفين.

وعندما سئل الوزير معين المرعبي بأن ما قام به مخالف للقانون فرد على الهواء «مثل اجري».

وعلق وزير العدل سليم جريصاتي في مداخلات مختلفة بالقول لا استطيع ان اتفهم هذا التصرف بالذات، لا سيما من وزير في الحكومة ونائب في مجلس الامة وهذا التصرف غير مقبول ويعتبر جرما وهو انتهك القانون بشكل علني معرضا حياته وحياة من رافقه للخطر والحصانة لا تنفع مع الجرم المشهود وطالب جريصاتي في النيابة العامة التحرك وفي العادة تتحرك من تلقاء نفسها ولديها صلاحية الادعاء فالحصانة بالجرم المشهود قد لا تكون ذات فائدة لكن الامر متروك للنيابة العامة التميزية.

8:23 4G
lebanondebate.com
Lebanon Debate.com
MARCH PROMOTION
SHARM EL SHEIKH
299$
Five Stars
احلى دوا شم الهوا

ريفي: تمسك باسيل باستقدام بواخر الكهرباء هو الفساد بعينه

17 آذار -- 2019

قال الوزير السّابق أشرف ريفي اليوم في بيان:"سبق وحذرنا من محاولات لإفراغ الدستور من محتواه وتعديله بالممارسة، وما يجري اليوم بعد

8:23 4G
lebanondebate.com

قال الوزير السّابق أشرف ريفي اليوم في بيان:"سبق وحذرنا من محاولات لإفراغ الدستور من محتواه وتعديله بالممارسة، وما يجري اليوم بعد أشهر من تعطيل تشكيل الحكومة ومن ثم تشكيلها بتوازنات مختلة، يثبت أن فريق السلاح وحلفاءه يريدون قضم الدولة وضرب الطائف، وتشريع أعراف مخالفة له، وتعميم الفساد".

وأضاف: "إن ما قاله الوزير جبران باسيل عن تطيير الحكومة يعكس هذه النيات مجتمعة، وهذا امر مرفوض، ويتجاوز صلاحيات وزير أو فريق ممثل في الحكومة، ولا يستشف منه إلا سلوك الاستقواء بالسلاح للإطاحة باتفاق الطائف، والإستمرار بنهج الفساد والمحاصصة".

اعلان
Adkom
Mother's Day Offer
179$ TTC

وتابع: "إن تمسك باسيل باستقدام بواخر جديدة في ملف الكهرباء هو الفساد بعينه، والامعان في

8:23 4G
lebanondebate.com
اعلان
Adkom
Mother's Day Offer
179$ TTC

وتابع: "إن تمسك باسيل باستقدام بواخر جديدة في ملف الكهرباء هو الفساد بعينه، والامعان في نهب المال العام، وإصراره على احتكار التعيينات لفريقه السياسي، هو فساد أيضا لم تشهده مآثر الشراهة في تاريخ لبنان، وهذا السلوك يختصر عامين من عهد وعد اللبنانيين، بربيع تحول الى أنقاض خريف، بفعل هذه الممارسات التي رهنت الدولة للسلاح وشرعت الخروج عن القانون والدستور، ومهدت لتحويل لبنان الى دولة فاشلة".

وختم: "نرفض التلاعب بالدستور واستمرار الفساد الكهربائي وغير الكهربائي، ونرفض الإستقواء بالدويلة، واللبنانيون امام اختبار مواجهة هذا النهج المدمر".

اعلان
TRAVEL NOW AT UNBEATABLE PRICES
BOOK NOW
PEGASUS AIRLINES

touch LTE 12:41 AM 21%

Search

General Achraf Rifi

February 25 at 8:22 PM ·

غرّد اللواء أشرف ريفي عبر "تويتر" قائلاً : ملف بواخر الكهرباء رُفض مراراً في ديوان المحاسبة وفاحت منه الروائح وعارَضته قوى سياسية من داخل الحكومة ، وكتب الإعلام العالمي عن عمولات وفساد مرتبطة بالشركات المالكة للبواخر في أكثر من دولة.

وختم : كل التضامن مع بولا يعقوبيان التي تقوم بدورها البرلماني في المحاسبة في البلد المنهوب

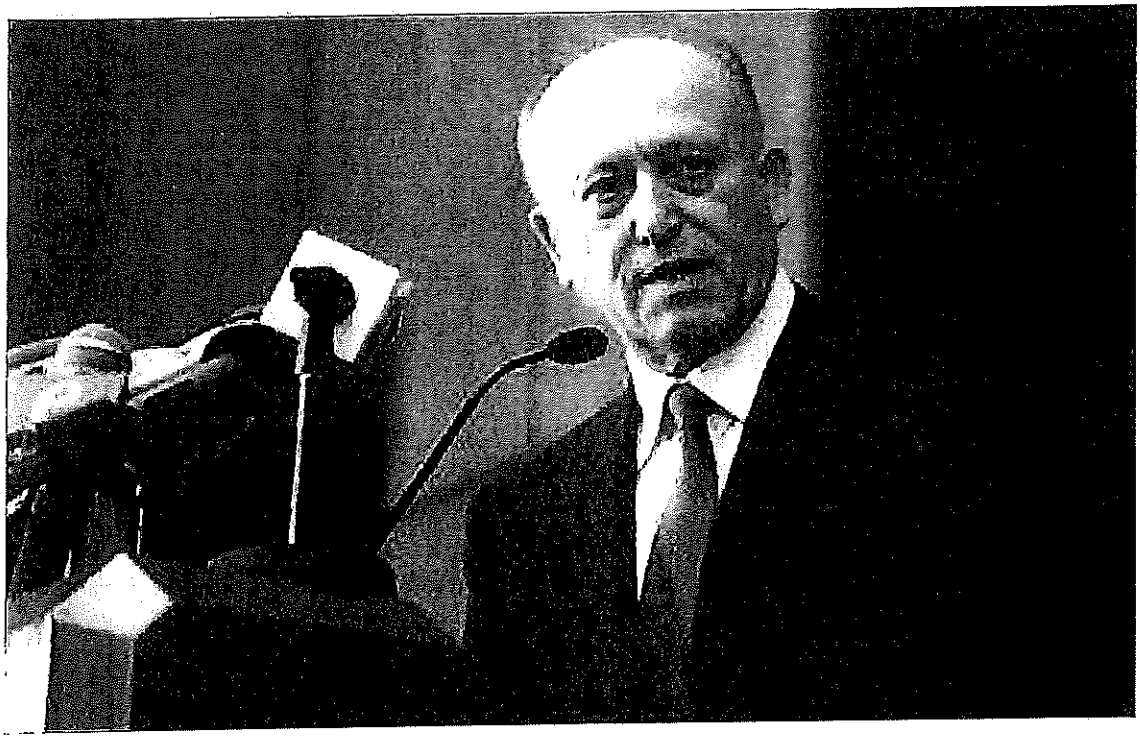

Like Comment Share

Write a comment...

i touch 10:23 PM 78%
google.com
annahar.com

النهار

ريفي: صفقة بواخر الكهرباء وصمة عار على جبين العهد

9 نوار 2017 | 16:52

المصدر: " الوكالة الوطنية للإعلام"

صفحة ١٤

touch 10:24 PM 78%
google.com

النهار

رأى اللواء أشرف ريفي ان صفقة بواخر الكهرباء، بالأسعار الملغومة، وبتغييب دفتر شروط إستئجارها عن هيئة المناقصات، تُشكّل وصمةَ عار على جبين العهد والحكومة، التي أعطت لنفسها عنوان إستعادة الثقة، وهي من الثقة براء"، مشيراً الى "إن هذه الصفقة التي يصر وزير الطاقة على تنفيذها، والتي تخالف كل الأصول والقوانين، والتي تعبّر بوضوح عن جشع الفساد وعن وقاحة الفاسدين، والتي قدّم لها كبار المسؤولين التغطية على طاولة مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، ستؤدي الى نهب مئات الملايين من الدولارات، وهي أموال الشعب اللبناني، الذي يرزح تحت الضائقة

touch 10:24 PM 78%
google.com

الشعب اللبناني، الذي يرزح تحت الضائقة الإقتصادية والإجتماعية، والذي يستكتر عليه أهل السلطة إعطاءه حقوقه، فيما هم يتسابقون على نهب المال العام، ضاربين الرقم القياسي في تاريخ الفساد في لبنان".

وسأل في بيان "من يمنع تلزيم القطاع الخاص إنشاء معامل إنتاج الكهرباء، التي توفّر على الخزينة والمواطن على حدٍّ سواء ؟ كما نسأل لماذا لا تُشغَّل بعض المعامل المتوقفة عن الإنتاج، هل لأجل إستمرار إغراق اللبنانيين بالتقنين، وفرض خيار البواخر وعمولاتها، كحلٍ وحيد، من أجل زيادة ثروات المسؤولين ؟

كما نسأل هل أن ما يجري اليوم في قضية

iTouch 10:24 PM 78%
google.com

كما نسأل هل أن ما يجري اليوم في قضية البواخر، كان جزءاً من التسوية الرئاسية، التي تُترجَم اليوم على شكل تكافل وتضامن، في نهب المال العام.

ووجه التحية لكل من "واجه ويواجه،هذه الصفقة وهذا السلوك الفاسد والشائن، من داخل الحكومة ومن خارجها، وندعو جميع قوى التغيير والمجتمع المدني، أن تتحد في برنامج إصلاحي وإنقاذي،ولن نتأخر في أن نكون في المقدمة في مواجهة الفساد، لأن السماح للفاسدين بأن يمرروا صفقة البواخر، سيعني التسليم بمسار نهب الدولة، ووضع اليد على مقدّرات الشعب اللبناني، ومنها على سبيل

touch 10:24 PM 78%
google.com

التسليم بمسار نهب الدولة، ووضع اليد على مقدّرات الشعب اللبناني، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قطاع النفط".

مواضيع ذات صلة

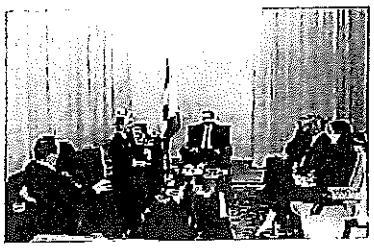

العلاقات مع سوريا، أحداث الخميس... غوايدو يعلن وماكرون يحذّر!

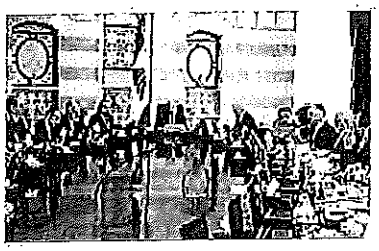

الحكومة تحتوي التهديدات بإسقاطها ولا تلغيها؟

الحكومة تعيّن أعضاء المجلس

touch LTE 10:40 PM 72%

almodon.com

المدن

جريدة إلكترونية مستقلة - رئيس التحرير: ساطع نور الدين

كلمة البحث

شجارات #لص_العهد

بتول خليل | الأحد 06/05/2018

شارك المقال :

A+ | A- Tweet 0 like

مشهد ٢٠١٥

10

التفاعل الملحوظ الذي سجّله هاشتاغ #لص_العهد منذ ساعات الصباح الأولى، يحيل إلى السؤال عما إذا كان الوسم المذكور سيعمّق الهوة ويزيد الخصومة ما بين "التيار الوطني الحر" والرئيس نبيه بري، وعما إذا كان سيدفع بباسيل، المقصود بالهاشتاغ، إلى موقف سلبي متشدد من إعادة انتخاب بري كرئيس لمجلس النواب، بعدما بدا أن هذا الوسم يمكن قراءته كـ"فيتو" من "أمل" على توزير جبران باسيل بعد وصفه بـ"لص العهد".

الهاشتاغ المذكور قام مناصرو "أمل" باقتباسه من تغريدة نشرها الوزير علي حسن الخليل قبل وقت قصير من انتهاء فترة الصمت الانتخابي، رد فيها على الانتقادات الأخيرة التي وجهها باسيل لبري، الذي ردّ باسمه الخليل بالقول عن باسيل إنّ "تعابير لص العهد تشبهه تماماً، هو الذي يهوّش ولا يعود مدركاً حدوده. أقزام السياسة وتجار الطائفية لم يعودوا يستطيعون أن يغرروا بالرأي العام. مرة أخرى يصيب عهد رئيسه قبل أن يصيب الآخرين. أصبح لزاماً على رئيس الجمهورية إذ كان يريد لعهده أن يبقى قوياً كما يقول أن يحجر على هذا الموتور". ثم ردّ باسيل قائلاً إنّ "أكبر شهادة لي بأن يقوم أحد مثل الوزير علي حسن خليل باتهامي بأنني لص، فهذا يؤكد براءتي، خصوصاً بعد قرار مجلس الوزراء الأخير. لا أحد يستطيع أن ينكر الشعبية التي يمثلها الرئيس بري والخيار بالاختلاف معه يكلف الكثير، لكن لا يمكن أن نقبل بمنطق الآمر".

الجو المشحون بين الطرفين، والناتج عن تراكمات طويلة، بلغ ذروته في اليوم الانتخابي عبر صفحات مواقع التواصل، التي شهدت هجومات مكثفة، شنّها مناصرو "أمل" على باسيل هازئين مما اعتبروه "صرخات استغاثية" أطلقها ليشدّ أزر الناخبين الذين خذلوه بنسبة اقتراعهم الخجولة، وأبدوا شماتتهم بتغريدات على شاكلة: "كل صرخات وبرمات ولفات وجولات جبران باسيل ما نفعت بتجييش الناس للتصويت"، و"طلع جبران على جزين كرمال وضعو مهزوز"، مردفين بالترويج لخلافات نشبت بينه وبين المرشح زياد أسود، حيث علا صراخهما في مكتب التيار هناك، الأمر الذي ردّت عليه لجنة الإعلام في "التيار الوطني الحر" بالنفي، وقولها أن ذلك لا يعدو مزاعم يتداولها مدسوسون ومغرضون، مؤكدة أن زياد أسود هو في صلب "التيار الوطني الحر" ولم يخرج عنه أو منه.

التصريح الذي ألقاه باسيل في جزين، والذي اعتبر استجداءً لأصوات الناخبين من خلال مناشدتهم بأنّ "لا تبخلوا على لبنان بصوتكم، لإعادة قراركم الحر وبناء الدولة القوية"، لم يلق تجاوباً ذا بال من الناخب المسيحي، ولم يُلحظ من بعده أي نشاط أو حالة استنفار في أجواء مناصري التيار، لا في الإعلام ولا في مواقع التواصل. وكان لافتاً أنه، على الرغم من الهجوم الحاد الذي تعرّض له باسيل من قبل مناصري "أمل"، بدا التيار وجمهوره على استكانة تجاه هذه الهجمة. ولوحظ تحويل تفاعلهم بشكل تغريدات ضمن هاشتاغ #العهد_القوي، التي تشيد بالرئيس ميشال عون، وتعتبر الاعتداء على الأمل

تعويض تفاعلهم بشكل تغريدات ضمن هاشتاغ #العهد_القوي،
التي تشيد بالرئيس ميشال عون، وتعبّر عن الاعتزاز والأمل
فيه. الأمر الذي بدا وكأنه يعكس تدني النسبة المتحمسة بين
جمهور التيار، قياساً بانتخابات العام 2009، عندما كان ميشال
عون يدير الحملة الانتخابية. فاعتبر البعض أنّ التجاوب
والتفاعل مع باسيل ينقص من شعبية التيار بشكل ملحوظ،
وإنّ "التيار الوطني الحر" برئاسة باسيل يختلف عن التيار
برئاسة عون.

باسيل الذي عيّن، ولم ينتخب، رئيساً للتيار الوطني الحر،
جاءت محصلة الانتخابات بنسبتها المنخفضة لتشير إلى
الخطأ الذي ارتكبه الرئيس ميشال عون وأن شخص باسيل
ليس محبوباً ولا مرغوباً عند قاعدة التيار الشعبية، رغم أنّ
باسيل لم يألُ جهداً في تسخير آلته الإعلامية الانتخابية
الجبّارة، إضافة إلى التحريض والشحن الذي قام به الفترة
الماضية بغية شدّ العصب المسيحي حوله، بدا اليوم وكأنها
كلها ذهبت أدراج الرياح، ما جعل البعض يضع كلمة الرئيس
عون الموجهة إلى الناخبين اللبنانيين بدعوتهم للتصويت،
في خانة المحاولة للتعويض عن عدم تجاوب الجمهور العوني
مع باسيل.

ووزير الخارجية المرشح، وصف كل من يمتنع عن التصويت
بأنه خائن لبلده، وأدلى بتصريح بعد إقفال صناديق الاقتراع،
كاشفاً عما سمّاه "الظاهرة الجديدة التي برزت بشكل صارخ
اليوم" والمتمثلة "بالوحشنة المالية على الناس عبر شراء
الأصوات والضمائر والتهديد العلني بالسلاح، تزامناً مع افتعال
اشكالات طوال اليوم بمواقع التصويت، والهدف هو التأثير

كاشفاً عما سمّاه "الظاهرة الجديدة التي برزت بشكل صارخ اليوم" والمتمثلة "بالوحشنة المالية على الناس عبر شراء الأصوات والضمائر والتهديد العلني بالسلاح، تزامناً مع افتعال اشكالات طوال النهار بموازة التحريض والهجوم على التيار لأهداف مشبوهة"، داعياً مندوبي التيار في جميع الأقلام إلى اليقظة أثناء الفرز خوفاً أو توجساً من أي مخطط يهدف للتلاعب بنتائج الانتخابات والتزوير المبطّن، ما بدا وكأنه استباق للمعطيات الأولية التي تجمعت عند قيادة التيار، والتي قد تظهر نتائجها خسارة غير متوقعة أو محسوبة في مجموعة من الدوائر التي خاض التيار معاركه الانتخابية فيها.

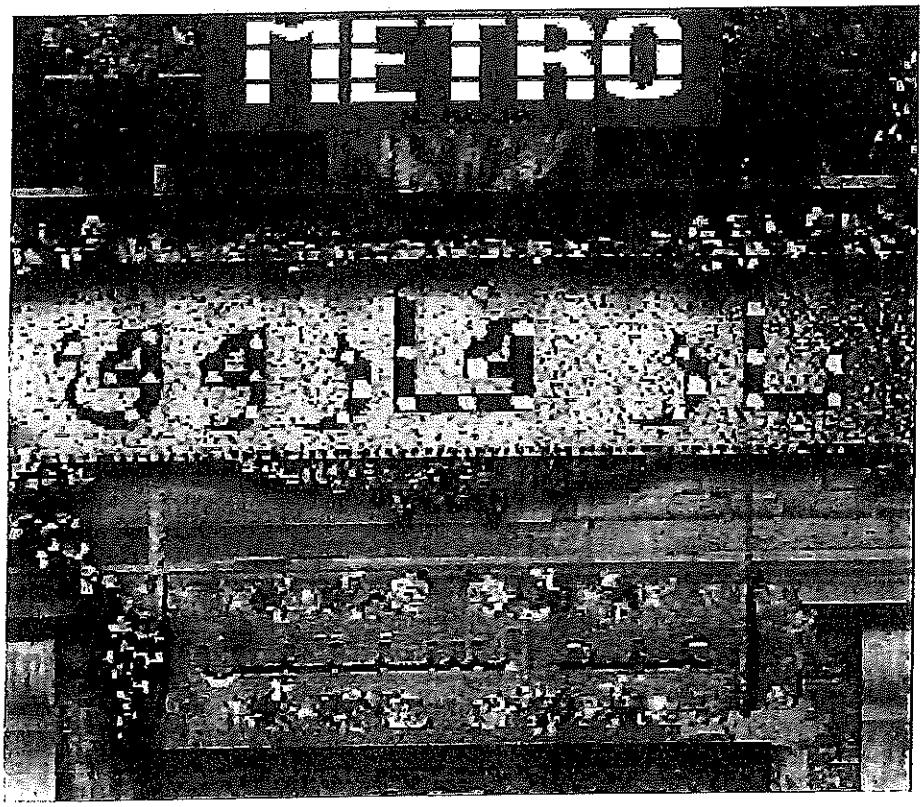

مقالات قد تهمك

Blame it on Bassil

Future Movement MP Ghazi Youssef's account on why Lebanon still doesn't have electricity

ECONOMICS & POLICY November 10, 2015 *by* Executive Editors

Greg Demarque / Executive

E **What was minister Bassil's plan to reach 24 hours of electricity by 2015?**

[Bassil decided] that we needed barges imported from Turkey, a new [power plant to generate] 700 megawatts, to rehab Zouk, Jiyeh, Zehrani, Deir Ammar and Baalbek, and the implementation of 1,500 megawatts from [public-private partnerships]. [Bassil] talked to then prime minister Najib Mikati to send [$1.2 billion] as [a project of law] – from the [council of ministers]. Nabih Berri accepted it and when Nabih Berri accepts something it can [move] super fast – it went straight to the parliament. We said we needed the electricity today better than tomorrow – we have no problem with the politics of it – and it's costing $6 billion of economic loss per year not having 24 hours of electricity.

E **From your perspective what happened next?**

We asked [that] the $1.2 billion [be] allocated to the government. Two, [that] the prime minister seek financing for the $1.2 billion instead of paying it from the treasury – we don't have [the

E From your perspective what happened next?

We asked [that] the $1.2 billion [be] allocated to the government. Two, [that] the prime minister seek financing for the $1.2 billion instead of paying it from the treasury – we don't have [the money and] because we know that donors insist on transparent terms of reference, supervise the spending and supervise [project] implementation. Three, appoint a new board of directors for Electricite du Liban. We cannot have Kamal Hayek who has failed, maybe he is not responsible, but there hasn't been a board since 1998 – and appoint a regulator. The fourth condition is that the minister will have to show [cabinet] the work that has been done, the terms of reference and how he'll approach the tender. These were the rules and conditions, [Bassil] got the waste basket and threw them in it.

E He did not comply with any of the parliament's stipulations?

[Bassil] did not appoint neither the [ERA regulator] nor a board [EdL], and he came up with terms of reference for a tender for Deir Ammar 2 and for reciprocating engines [diesel engines].

Ammar 2 and for reciprocating engines [diesel engines].

E So the power plant at Deir Ammar was tendered but has not been built. You allege that contract negotiations were mishandled – what happened?

After opening the bids they found that the cheapest was [Abenor-Butec] – a cost per kilowatt hour of 13.6 cents and on natural gas 9.2 cents. After winning the tender [Bassil] said that Abenor's offer was too expensive. It was $660 million, [producing] 560 megawatts. The cost per megawatt was $1 million – compared to the reciprocating engines at $1.35 million. [Bassil] said he would negotiate with them to knock off $100 million – they said they could not do that.

E But then the contract was canceled and retendered.

[Bassil] went back and took off work worth $68 million – the line that connects for gas and the chimney that was 120 meters [in height] became 60 meters. Given these new realities only two companies applied. J&P [a Cypriot company] when it had first applied wrote a letter saying it could not do the job within 30 months, but reapplied for the job that now had

letter saying it could not do the job within 30 months, but reapplied for the job that now had to be done in 25 months. Sepco [a Chinese company] refused to sign some of the conditions, saying it could not be done. The envelopes were opened and [the contract awarded] to J&P for $548 million. [Bassil] renegotiated with [J&P] and they accepted for $504 million.

E **And there was also the additional ambiguity over who might be responsible to pay the Value Added Tax in the contract?**

The contract did not specify who was to pay the Value Added Tax. We're talking about $50 million. For a company that won the tender valued at $548 million, accepted at $504 million, it means they'd make some profit. [But] if they have to pay the $50 million [in VAT] they would lose. When this contract was reviewed by the Court of Audit they noticed the $50 million [needed to be paid].

Cesar [Abou Khalil, an advisor to the Ministry of Energy] says that the condition wasn't placed on the company to pay the $50 million because at that time it was not decided whether or not to seek financing from an international donor. Only [donors] are subject to non-payment of VAT –

at that time it was not decided whether or not to seek financing from an international donor. Only [donors] are subject to non-payment of VAT – they're exempt.

E **The current Minister of Energy Arthur Nazarian recently promised an additional three hours of electricity – is that realistic?**

At Jiye the production capacity there is around 350 megawatts [but] actual production is 75 megawatts currently. The reason is that these are all Toshiba [engines] that don't have spare parts – [staff] have cannibalized old engines [to make repairs]. The reciprocating engines that were put in Jiyeh will be operational by November. [In late September current Minister of Energy Arthur Nazarian] said we'[d] have three more extra hours of production because we'll have two new productions units – he's talking about the reciprocating engines, in Zouk and in Jiyeh. In Jiyeh it is true, it will start in a month and a half and will [generate] 84 megawatts. In Zouk, the 260 megawatts will not be ready until May 2016.

E **Your criticism then is that the reciprocating engines were high priced backups that would not actually be as beneficial to the current need as investing the money into new generation capacity?**

generation capacity?

If Gebran [Bassil] wanted to be transparent he would have started with Deir Ammar 2 and by now we would have had 560 megawatts working. That was the priority and not the reciprocating engines. The engines became the priority because it was easier and more expensive and payoffs were paid out.

E **Is there documentation of these commissions and payouts?**

I don't have anything on the commissions that were paid but one can review the cost per megawatt of reciprocating engines and we find a big difference between $1.35 million that was paid and what could be had for $1.1 – $1.2 million. We're talking about $60 million.

E **This $60 million, are you saying that Gebran Bassil was distributing it to his own interests – what's the story?**

We should, as politicians, all of us, give our financial bank accounts – everybody close to me [whether] first or second degree – [to show] what I've made over the last 10 – 15 years. Gebran ought to do the same, [from] 2005 until now. I know people who have paid him.

E Cumulions or bidders?

now. I know people who have paid him.

E **Suppliers or bidders?**

Suppliers who have paid. They're not going to say it publicly but they've told me and they've told me how they paid. In cash or to a friend of his.

E **What is the total amount of shady money connected to the electricity file?**

I believe it is a minimum of $100 million, around $50–60 million in the reciprocating engines and $40 million for [consulting]. We asked Kamal Hayek [chairman of Electricite du Liban] and the minister to see the accounts – how much and where it was paid out of the $1.2 billion. We haven't received a document as of today and it's now been over a month.

E **Are you accusing Gebran Bassil mainly of incompetence, wrong prioritizing, or corruption?**

All of the above. First his incompetence because the priorities were not set properly. The notion of corruption is there when you pay more than what you have to pay for in the market. Corruption is when you allow firms to apply and win a tender when they are not supposed to be qualified, when you try to validate a company or

what you have to pay for in the market.

Corruption is when you allow firms to apply and win a tender when they are not supposed to be qualified, when you try to validate a company or lie about whether or not they have to pay the VAT, and when you sign a contract and maneuver the terms of payment after the signature to get preferential treatment for whomever won the tender. All of these combined [show] that there is incompetence and corruption.

E **The United Nations defines corruption as the use of public office or power for private gain. Do you think that Bassil achieved private gain from this endeavor?**

I don't have direct proof of it, but my feeling is he must have.

E **You want to be taken to court by that kind of feeling?**

If I'm taken to court I will lift my secrecy and let him lift his. And we'll let the court decide. I believe he must have had some private gain.

E **Who benefited from the $40 million consultancy fees – do you know who are the consultants?**

No. [The ministry must] show us the receipts.

consultants?

No. [The ministry must] show us the receipts.

E **Since we also exist within the context of a fragmented political environment do you think that political rivalries and power ambitions play into this?**

This is a question I have been asked – why this late in the [process] you come in with the questions? Well we're not late. First, [the Future Movement] came up with a booklet last year on the electricity. It took us two years to prepare it by looking at where the problems are in terms of the whole sector in energy and specifically in electricity. We said where we are not able to move ahead, how much was spent, the costs and the loss to society, and what has to be done. Even at that time we had questions for Gebran, to the current minister, for EdL – what have you done so far with the $1.2 billion.

E **Are the minister's advisors accountable to any oversight?**

They're not accountable to anybody, only to the minister. [On September 15] we were supposed to have a parliamentary committee meeting – we asked for the Ministers of Finance and Energy to be present because we wanted to see the results and numbers. He sent us Cesar Abi

any oversight?

They're not accountable to anybody, only to the minister. [On September 15] we were supposed to have a parliamentary committee meeting – we asked for the Ministers of Finance and Energy to be present because we wanted to see the results and numbers. He sent us Cesar Abu Khalil who is not an official of the government to represent the minister. So Mohammad Qabbani [chairman of the committee] said go home, there won't be a meeting until the minister comes.

Sharing

Twitter

Facebook

Google +

Linkedin

Email this article

Tags

Gebran Bassil, Deir Ammar, Nabih Berri, Electricite du Liban, Court of Audit, Arthur Nazarian, Ministry of Energy, Kamal

LEBAN-ON: جبران باسيل يكذب على ابنه

فادي شامية 13 أغسطس، 2015

Share Like 232 Tweet

"حلم وطن"، قصة من إنتاج وزارة الطاقة تجري أحداثها في شهر أيار من العام 2020، حيث يصطحب باسيل نجله باتجاه محطة القطار في البترون متحدثاً معه عن جمال هذه المدينة بعدما أصبحت مزينة بالخضار وشوارعها مرسومة بشكل جيد، وفيها بلدة سلعاتا تنتج الكهرباء بالمروحة الهوائية، ليقول بعد ذلك: "إنها النافذة على مشاريعنا المنجزة...!"

تقريباً لا **كهرباء في لبنان** كلّه، حتى بيروت تعاني من تقنين نصف ساعات النهار تقريباً. وحال التغذية من سيء إلى أسوأ، لكن لا لزوم في كل مرة للتعامي وتجهيل الأكثر مسؤولية. ثمة وزير للطاقة خدع اللبنانيين. جبران باسيل كان وزيراً للطاقة من 9/11/2009 إلى 13/6/2011 (حكومة الرئيس سعد الحريري) ومن 13/6/2011 إلى 22/3/2013 (حكومة الرئيس نجيب ميقاتي). وهو ظلّ يصرّف الأعمال إلى حين تشكيل حكومة الرئيس

المقالات الأكثر قراءة اليوم >>

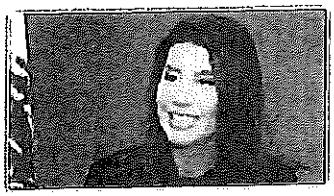

يولا يعقوبيان.. عذرا لما فعل السفهاء منا

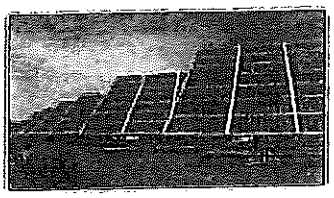

ما هي تكلفة تركيب الطاقة الشمسية للمنازل؟

تمام سلام المشلولة منذ خلو سدة الرئاسة في 25/5/2014، علماً أن سلفه آلان طابوريان ينتمي للتيار السياسي نفسه، أي أن وزارة الطاقة بعهدة "التيار الوطني الحر" منذ العام 2008 إلى اليوم.

> في ١٤/٨/٢٠١١ هدد ميشال عون بإسقاط الحكومة في حال عدم السير بخطة الكهرباء التي تقدم بها باسيل

عند تقلّده موقعه على رأس وزارة الطاقة في حكومة الرئيس سعد الحريري، أطلق باسيل حملة واعدة LEBAN-ON مبشراً اللبنانيين بكهرباء 24/24. تضمّنت الخطة التزاماً بالطاقة المتجددة بنسبة 12%. رحلت حكومة الحريري ولم تتحسن الكهرباء، لكن تفاقمت أعباء الكلفة على الخزينة، وقد زاد من هذه الكلفة توزيع الوزير 3 مليون لمبة و 7500 سخان شمسي من المال العام، بلا فائدة عملية.

خلال وجوده على رأس وزارة الطاقة في حكومة **الرئيس نجيب ميقاتي** طلب باسيل عبر اقتراح قانون قدمه رئيس تكتل "التغيير والإصلاح" ميشال عون مليار ومئتي مليون دولار بورقة واحدة مختصرة لا تفاصيل فيها. تقرر الطلب إلى الحكومة خلال فترة ثلاثة أشهر تشكيل الهيئة الناظمة لتنظيم هذا القطاع... **باسيل** لم ينفذ، كما أنه رفض الاعتماد على المصارف المانحة، وفي 14/8/2011 هدد ميشال عون بإسقاط الحكومة في حال عدم السير بخطة الكهرباء التي تقدم بها باسيل في المجلس النيابي كما هي من دون تعديلات.

أصر باسيل على استقدام بواخر تركية، واكتشفت الحكومة، لا سيما رئيسها نجيب ميقاتي، أن الأرقام المقدمة تتضمن عمولات كبيرة، وهي أعلى من سعر السوق، ونُقل عنه ارتياب، وتبين لاحقاً أن باسيل استفاد من غياب الهيئة الناظمة التي يرفض تشكيلها، لوضع جدول شروط على قياس الشركات التي أراد التعاقد معها.

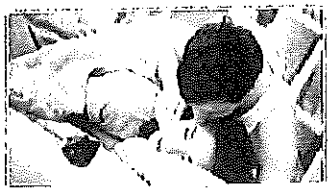

7 تصرفات عند المرأة تجعل الرجل متيّمًا بها.. الخامس هو الأهم

احترف التقبيل.. أيها الرجل!!

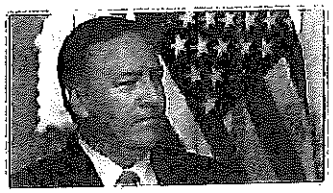

لبنان الرسمي لم يتجاوب مع مطالب بوميبو... فهل من تصعيد مرتقب؟

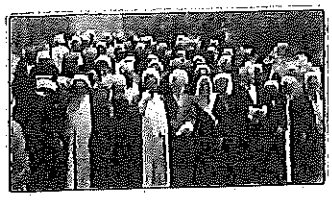

المنابر الدينية في لبنان بخدمة مشاريع الأحزاب السياسية

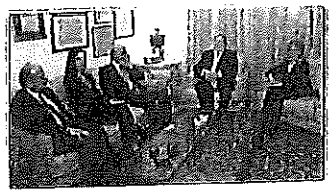

الوزيرة شدياق: بوميبو غير راض على لقائه بوزير

في 25/1/2012 شرح باسيل للبنانيين خطته لتوليد 700 ميغاوات، طالباً تمويلها بموجب سندات خزينة، وليس من الصناديق العربية والدولية التي تمنح القروض بفوائد متدنية جداً، بحجة الحاجة إلى السرعة في الإجراءات. كان لباسيل ما أراد، لكن الكهرباء لم تتحسن كثيراً.

> "استفاد باسيل من غياب الهيئة الناظمة التي يرفض تشكيلها، لوضع جدول شروط على قياس الشركات"

لم يخجل باسيل من فشل وعوده بكهرباء 24/24، فأطل على اللبنانيين في 3/5/2013 بطلاً هو ونجله في قصة مصورة أنتجتها وزارة الطاقة التي يرئسها، بعنوان "حلم وطن"؛ تجري أحداثها في شهر أيار من العام 2020، حيث يصطحب باسيل نجله باتجاه محطة القطار في البترون متحدثاً معه عن جمال هذه المدينة بعدما أصبحت مزينة بالخضار وشوارعها مرسومة بشكل جيد، وسلعاتا تنتج الكهرباء بالمروحة الهوائية، ليقول بعد ذلك: "إنها النافذة على مشاريعنا المنجزة.. "!

رحلت حكومة ميقاتي وجاءت حكومة تمام سلام، وصار أرتور نازريان وزيراً للطاقة، بما يعني بقاء هذه الوزارة مع الفريق الذي فشل نفسه، في عهد نزاريان تبين للبنانيين الذين صدقوا وعود باسيل أنهم تعرضوا لخديعة كبيرة، وأنهم دفعوا من جيوبهم لشراء أوهام، وأن بلدهم صار بفضل الفريق السياسي الذي أمسك الوزارة منذ العام 2008 .

تعريفات : جبران باسيل | سعد الحريري | كهرباء لبنان | ميشال عون | نجيب ميقاتي

آخر تحديث: 13 أغسطس، 2015 5:06 م

شارك هذا الموضوع:

WhatsApp | Telegram | تويتر | فيس بوك 232 | المزيد

الخارجية جبران باسيل

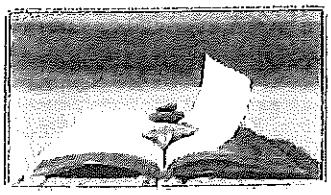

صور حكم عن الحياة وتجاربها

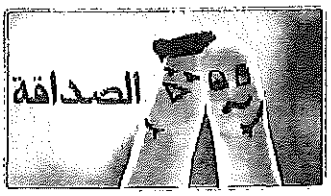

أجمل الصور والعبارات عن الصداقة

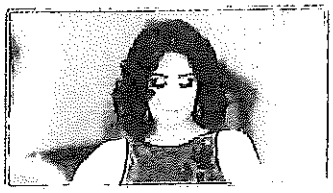

شيرين... هل حان وقت كتم الأصوات المعترضة؟!

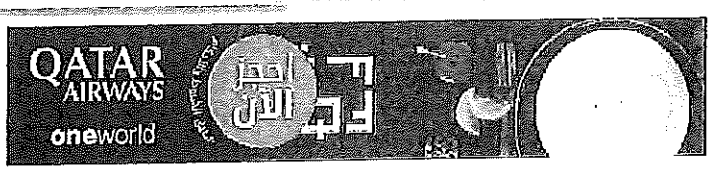

مقالات تهمك >>

8:24 4G
google.com
annahar.com

معركة الدقائق الأخيرة قبل الصمت... "القوات" ترد على باسيل وخليل: لص العهد

4 نوار 2018 | 23:53

قبل دقائق من الصمت الانتخابي، اشتعلت

8:24 4G
google.com
annahar.com
النهار

قبل دقائق من الصمت الانتخابي، اشتعلت الجبهات بين "التيار الوطني الحر" و"القوات اللبنانية"، والأول و"حركة أمل"، سرعان ما ترجم الاشتباك الكلامي بوابل من التغريدات والبوستات من أنصار الأطراف على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بعد تصريحات وزير الخارجية جبران باسيل الأخيرة ضمن برنامج "آخر كلام"، قال فيه باسيل: "سمير جعجع يعترف في المجالس الخاصة ان التيار لا دخل له في ملفات الفساد وقد قالها لي شخصياً"، وأضاف: "دائرة المناقصات ليس لها دخل بملف الفساد وقد احلناه الى دائرة المناقصات بناء على طلب القوات وقد حولوها لانتصار وهمي، إنهم يستعملون ملف البواخر والكهرباء للغرض الانتخابي فقط لا غير"، كما اعتبر أن "القوات لا

8:24 4G
google.com
النهار

الانتخابي فقط لا غير"، كما اعتبر أن "القوات لا يريدون التحالف وثمة اتفاق ضمني بالتبادل باللوائح بينهم وبين الكتائب والمردة وخصوصاً في منطقتنا، ولماذا لا تسألون كيف أن القوات والمردة والمستقلين لا يهاجمون بعضهم البعض فيما لا يتوقفون عن مهاجمة التيار الوطني الحر؟"، ورأى أن "هناك تحضيراً لانقلاب على العهد، وإذا لم نخرج أقوياء سنرى هجمة غير مسبوقة على العهد".

أما عن تصريحات لوزير المال علي حسن خليل، فقال: "أكبر شهادة لي بأن يتهمني أحد مثل الوزير علي حسن الخليل بأنني لص فهذا يؤكد براءتي وخصوصاً بعد قرار مجلس الوزراء الأخير. لا أحد يستطيع أن ينكر الشعبية التي يمثلها الرئيس بري والخيار بالاختلاف معه يكلّف الكثير، ولكن لا يمكن أن نقبل بمنطق الآمر".

8:24 4G
google.com
النهار

السير، ولن لا يسعنا أن نعلق بمستوى الأمر.

وكتب خليل في تغريدة على "تويتر": "وزير الطاقة الأصيل والمكلف بالخارجية، كنت أتمنى أن أسمع رده عندما وصّفته على حقيقته داخل مجلس الوزراء بأنه لصّ محترفٌ ومزورٌ محترف؛ ساعتها لم يجب، وإذا كان يعتقد أنه باستمرار ترداد كذبته سيغير قناعات الناس، فهو مخطيء". وفي تغريدة أخرى: "تعابير لص العهد تشبهه تماماً هو الذي (يهوش) ولا يعود مدركاً حدوده. أقزام السياسة وتجار الطائفية لم يعودوا يستطيعون أن يغرروا بالرأي العام.مرة أخرى يصيب عهد رئيسه قبل أن يصيب الآخرين. أصبح لزاماً على رئيس الجمهورية إذا كان يريد لعهده أن يبقى قوياً كما يقول، أن يحجر على هذا الموتور".

أما الدائرة الاعلامية في "القوات اللبنانية"

touch LTE 8:52 PM 49% kataeb.org

فضائح السلطة مستمرة...وعلي حسن خليل يتّهم باسيل بالسرقة!

الاثنين 05 آذار 2018 الساعة 02:40 (بتوقيت بيروت)

جبران باسيل | علي حسن خليل | مشكلة الكهرباء

سرقة | الفساد | سليم خليل

ردّ وزير المال علي حسن خليل على الكلام الأخير لوزير الخارجية جبران باسيل حول تعطيل وزير المال لمشروع دير عمار والحؤول دون وجود الكهرباء ٢٤/٢٤ فقال:"أفتخر بتعطيل هذا المشروع لأنه فيه محاولة سرقة وهدر وفساد. وهذه المعزوفة لتغطية الفشل يجب ان تتوقّف، وعلى اللبنانيين ان يعلموا من المسؤول عن عدم إنجاز مشروع الكهرباء".

وأضاف خليل: "ديوان المحاسبة اجتمع بهيئته العامة وقرر بالإجماع أن قيمة الTVA من قيمة العقد وان اي تجاوز هو سرقة أو محاولة سرقة".

وزير الطاقة سيزار ابي خليل سارع الى الدفاع عن باسيل وقال في تغريدة عبر تويتر:" ما أبلغ علي حسن خليل عندما يزوّر الحقائق ويحاضر بالعفة".

الوزير علي حسن خليل ردّ على ابي خليل فقال:"لن ارد على الوكيل لانه يعرف ويحرف كما يطلب منه والحكم هو القانون".

ابي خليل قال للotv ردا على ما قاله حسن خليل بانه لن يرد على الوكيل لانه يعرف ويحرف كما يطلب منه:

والحكم هو القانون".

ابي خليل قال للotv ردا على ما قاله حسن خليل بانه لن يرد على الوكيل لانه يعرف ويحرف كما يطلب منه: "على اساس هو اصيل".

الخبر السابق
الخبر التالي

اخترنا لك

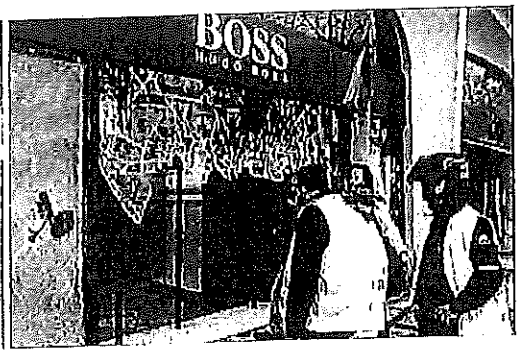

منع السترات الصفراء من التظاهر في الشانزليزيه

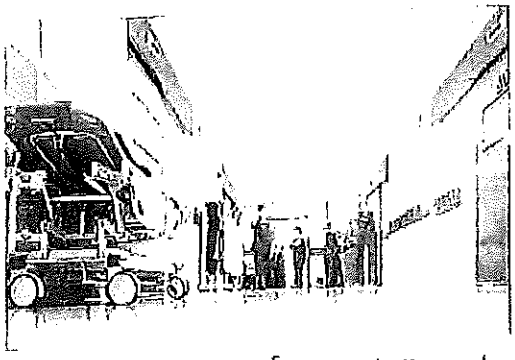

ما صحة احتجاز أحد المستشفيات رضيعًا لعدم تسديد التكاليف؟

جعجع: كل من له علاقة بملف البواخر عليه أن يسكت وان لا يتطرق للفساد

الأحد ١٠ شباط ٢٠١٩ 22:09 سياسة

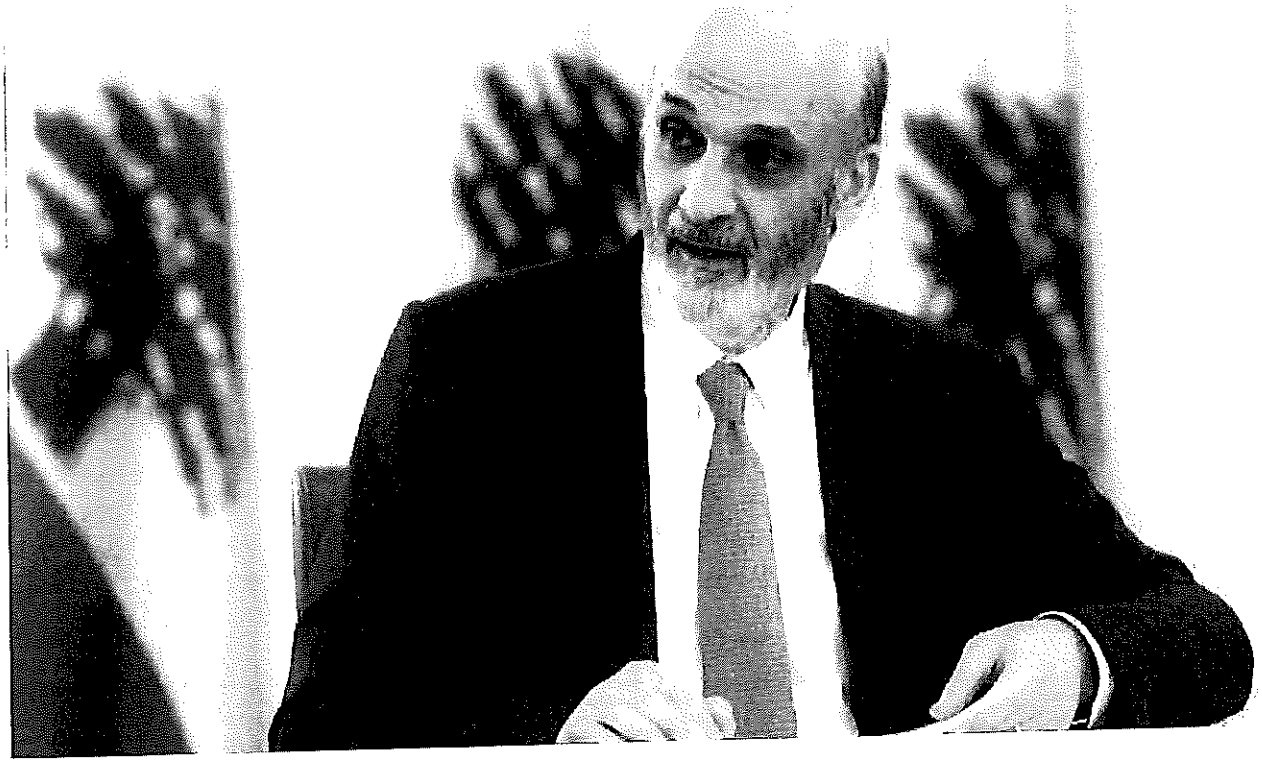

لفت رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الى انه عندما التقى برئيس الحكومة سعد الحريري في باريس قال لي إن مسألة تشكيل الحكومة يتم حلحلتها ومن الممكن أن نحتاج إلى تبديل إحدى حقائب "القوات" وهي الثقافة بالتنمية الإدارية فقلت له أنا مستعد للقتال داخل الهيئة التنفيذيّة في "القوات" من أجل الموافقة تحت شرط واحد أن تكون العقبة الأخيرة أمام التأليف، ولم يكن مطروحاً بأي شكل من الأشكال تأليف الحكومة من دون القوات، ويجب على السيادي أن يكون لديه الحد الأدنى من الكرم ولكن عندما تكون بيتك صافية يساعدك الله، وبعد استعراضنا لوزارة الثقافة ووزارة التنميّة تبين معنا ان الاخيرة أهم من الأولى لسببين أن فيها الحكومة الإلكترونيّة كما ان معظم مساعدات المنظمات الدوليّة تمرّ عبر هذه الوزارة.

اضاف جعجع في حديث تلفزيوني، "عرضوا علينا الإعلام والتنمية الإداريّة إلا أننا رفضنا الإعلام تبعاً لتجربتنا فيها واليوم يمكن أن أتكلم عن المسألة فجوهر هذه الوزارة هو "تلفزيون لبنان"، فبدلاً أن يتصرّف الوزير السابق ملحم الرياشي كباقي وزراء عبر الإتيان بأحد المقربين منا ذهب باتجاه اجراء مباراة أشرف عليها مجلس الخدمة المدنيّة ووزارة التنمية الإداريّة وشكّل بعدها لجنة قامت باجراء المقابلات مع الناجحين، وتم اختيار ثلاثة مرشحين إلا ان من أوقف التعيين في مجلس النواب هو الوزير جبران باسيل فيما الثلاثة الناجحين لا ينتمون الى حزب القوّات اللبنانيّة. اضاف "الإعلام وزارة كبيرة إلا أننا إذا أخذناها لكنا وقعنا بنفس المشكلة. نحن واجهنا قدر الإمكان وتم ممارسة الكثير من الضغط على الوزير الرياشي إلا أنه لم يرض بذلك وأصرّ على أن يتم الإختيار من ضمن المرشحين الثلاثة الذين رفعت أسماءهم إلى مجلس الوزراء".

وتابع "الكلام عن مشكلة بيني وبين الوزير الرياشي كالكلام عن أنني مريض لا صحّة له، إلا ان جل ما حصل هو انني رأيت أن تأليف الحكومة ليس قريب وكنا بحاجة لعطلة ولدينا بعض الأعمال أنا وزوجتي النائب ستريدا جعجع لذا سافرنا إلى الخارج، في الحكومة السابقة كان للأحزاب الأخرى عدد كبير من الوزراء إلا أن الحزب الذي خرج "بريحة طيبّة" لدى الناس هو حزب "القوّات" وفقط بثلاثة وزراء ووزير صديق من دون أي حقيبة سياديّة". اضاف عين الوزير جبران باسيل ليست فقط بوزير لدى القوّات، وإنما بكل الوزراء والنواب وما تحتهم وفوقهم وصولاً إلى آخر أجير في الدولة، ولكن لا تظنن أنني أتكلم عن طمع وإنما طموح لست معه صراحةً. ولفت الى ان التمسّك بالحقائب وهذه الطريقة بالتصرّف هي واحدة من الأسباب التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه وبالتالي أوصلت جورج إلى إحراق نفسه. عندما طرح التداور في الحقائب لم يرفض رئيس مجلس النواب نبيه بري ذلك إلا ان هناك فرقاء آخرون رفضوا ذلك.

اضاف "انا كنت أفضّل ألا تؤول وزارة الصحة لـ"حزب الله" والسبب هو أننا نريد مشكلة بالناقص إلا أن اختيار الوزير جميل جبق كان قد سهّل الموضوع وفي النهاية علمت أنه يملك جنسيّة أميركيّة". واشار الى انه صراحة قد وفقنا في أن نعبّر عن نفسنا بشكل مقبول من خلال مشاركتنا في الحكومات المتعاقبة، والشخص يقوم بالعديد من الخطوات السياسيّة الصائبة إلا أنه من القليل أن يقوم بخطوة يحقق من خلالها ذاته يعطي من خلالها فكرة للأجيال اللاحقة عن ماهيّة نضاله لذا وجود مي شدياق أساسي وحيوي جداً.

اضاف "انا لا اتخوّف على اتفاق الطائف في المجال الذي طرحه الوزير السابق وليد جنبلاط، وإذا ما كان هناك تخوّف على هذا الإتفاق فهو من حرمان الدولة من القرار الإستراتيجي، وجل ما في الأمر هو أن جنبلاط شعر بمحاولة لتطويقه، البعض في الحزب التقدمي الإشتراكي شعر بأن هناك محاولة لتطويقهم والحريري لم يحرّك ساكناً في هذا الأمر إلا أنه عادت لتتوضح الأمور". واكد ان مصالحة الجبل مقدّسة بالنسبة لنا وهو

جوهرة لبنان ولا يمكن اللعب في هذه المسألة وإن كان نظام الرئيس السوري بشار الأسد يحاول تطويق جنبلاط فنحن سنقوم بكل ما يمكن القيام به من اجل الحؤول دون ذلك، وسنقف إلى جانبهم في السياسة في مجلس النواب ومجلس الوزراء ونحن لن نسمح بتطويق جنبلاط فهو كان رأس حربة في "14 آذار" وإن نسمح لأحد بتطويقه.

واشار الى انه لا ينزعج من علاقة الحريري – باسيل إذا كانت لا تزعج البلاد، وإذا كانت القضيّة من وراء الثلث الضامن هي لرئيس الجمهوريّة فهو لديه هذا الثلث 9 وزراء في التيار الوطني الحر و4 في حزب "القوّات اللبنانيّة"، فنحن في جميع المواقف السياديّة وما يرتبط بالتوازنات في البلاد فنحن دائماً إلى جانب رئيس الجمهوريّة. واكد انه "على مستوى رئاسة الجمهوريّة الرئيس عون لديه 13 وزيراً وإنما على مستوى الحرتقات وخذ موظف وأعطيني موظفاً آخر فلا".

واشار الى ان التقارب مع "حزب الله" في مسألة العمل الحكومة هو ما حصل في الحكومة السابقة كمسألة بواخر الكهرباء مثلاً، وهذا ما يمكن أن يحصل في هذه الحكومة نلتقي حيث نلتقي ونختلف حيث نختلف. واوضح انه يمكن أن نلتقي تكتياً في مسألة محاربة الفساد مع "حزب الله" ولكن ليس على الصعيد الإستراتيجي فيها لأن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة عنده فهو إن رأى من فساد لدى أحد الحلفاء الذين يرتكز عليهم في المنطقة فهل يمكن أن يذهب حتى النهاية؟ واكد انه "في التصويت داخل مجلس الوزراء لا نراعي أحداً وأبرز دليل هو تصويتنا في ملف الكهرباء، وبالنسبة لنا المعركة الوحيدة التي نخوضها هي الفساد أما بالنسبة لحزب الله فهذه المعركة صغيرة أمام المعركة الكبرى لذلك يمكن أن يساوم في مسألة مكافحة الفساد". واوضح ان الجميع في الحكومة يريدون محاربة الفساد عندها نسأل من هو الفاسد؟ هذا أمر لغريب على كل فرد لديه وإن علاقة قليلة في ملف بواخر الكهرباء عليه أن يسكت وعدم التطرّق إلى الفساد ومعروف من أتى بهذه البواخر.

ولفت الى انه في أيام اغتيال رمزي عيراني انا كنت تحت سابع أرض وزوجتي في الإقامة الجبريّة فكيف يتم سؤالنا عن القضية، وهناك بعض الأمور التي لا يمكن تحملها ومن يتحمّل المسؤوليّة الأولى والأخيرة هي الأجهزة الأمنيّة التي كانت مسؤولة وأقله تعرف من ولا تزال صامتة. ودعا النيابة العامة التمييزيّة اتخاذ الكلام الصادر عن قضية اغتيال رمزي عيراني بمثابة إخبار والتحقيق في القضيّة.

واشار الى اننا "نسمع عن عودة سوريا إلى الجامعة العربيّة فيما السؤال أي دولة؟ في العام 2011 انفرط عقد الدولة في سوريا ونحن في انتظار تشكيل دولة جديدة. ليس هناك من بحث في مسألة تخص سوريا ويكون النظام فيه فيما يجتمع الدول الكبرى، والمبعوث الأممي يُشكل لجنة لتشكيل الدستور في سوريا منقسمة ثلث للموالات وثلث للمعارضة وثلث للمنظامات الدوليّة، فأي كلام عن جمهوريّة ورئيس جمهوريّة في سوريا؟ ولو كان هناك من دولة في سوريا أين هي من المباحثات واللجنة الدستوريّة التي تشكلها لجنة أمميّة؟" واعتبر ان هناك عمليّة غش للشعب اللبنانيّ كبيرة في مسألة النازحين فالبعض الذي يريد تعويم الرئيس الأسد يقول إن حل هذه المشكلة بالكلام معه فيما السؤال هل هؤلاء أتوا إلى هنا بطلب منه كي يعيدهم؟ واكد ان الوضع السوري اليوم غير خافٍ عن المكونات الحكوميّة إلا أن هناك من يريد تعويم بشار الأسد والآخرون يهمهم سوريا كسوريا، لذا نستمر بالتنسيق الذي يقوم به اللواء عباس ابراهيم وهذا كافٍ. واكد ان حل مسألة النازحين هو إما عبر الكلام مع تركيا أو الولايات المتحدة الاميركية لتأمين عودتهم إلى